



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص : علاقات دولية و إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

أ.د/ بوحنية قوي

إعداد الطالب :

شنين محمد المهدي

لجنة المناقشة

جامعة محمد خيضر بسكرة.	رئيسا	أ.د / فرحاتي عمر
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا و مقرا	أ.د/ بوحنية قوي
جامعة محمد خيضر بسكرة.	عضوا مناقشا	د / بن الصغير عبد العظيم
جامعة محمد خيضر بسكرة.	عضوا مناقشا	أ.د / لعجال أعجال محمد الأمين

السنة الجامعية : 1434هـ - 1435 الموافق ل 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ إِنِّي صَلَّيْتُ وَنُسَكِي وَ
مَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
(164) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا

أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (165)

الأنعام

إهداء

إليك يا من احتواني حنانها و غمرني عطفها ، إلى التي تزهو حياتي ببسمتها ، و ينشرح صدري لسرورها ، إلى من تملك جنة تحت القدم ، إلى مبتدى و منتهى حيي أمــــي الغالية .

إليك رمز التضحية ، لك يا معنى العطاء اللا متناهي ، إليك يا سندي و ظهري ، يا رفيقي الأول أبي الحبيب .

إليكما يا من أحيا بفضلكما أهدي هذا العمل و أدعو " ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى حروف السعادة في حياتي إخوتي : ماريا ، عبد المنعم ، يحيى ، فدوى .
إلى أعمامي و أخوالي و كل أقاربي .

إليك يا من علمتني الحرف خالي العزيز المعلم الطاهر عسال .
إلى إخوتي في كل مراحل الدراسة و خصوصا المرحلة الجامعية يا من أدين لكم بالكثير .
إلى إخوتي في مرحلة الماجستير لكم كل الشكر و المحبة .

إلى كل إخوتي و أحبتي و أصدقائي ، إلى كل من شاطرنى هم هذا البحث و تحمل معي مشاقه ، إلى كل من ساندني و دعمني بالجهد و الكلمة الطيبة و الدعاء ...أهدي لكم هذا العمل .

شنين محمد المهدي

شكر و عرفان

الشكر دائما و أبدا لله عز وجل على ما تفضل به و تنعم في تيسير هذا البحث
فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه عدد خلقه و رضا نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته
عدد ما أحاط به علمه و خط به قلمه و أحصاه كتابه .
الشكر لوطني الغالي الجزائر بأرضه و سماءه .
الشكر للأستاذ الدكتور بوحنية قـوي الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل بالتوجيه و
التصويب و الذي تعلمت منه الكثير .
و الشكر موصول للأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة الذين تكرموا بمناقشة البحث .
الشكر لكل معلمي و أساتذتي في كل مراحل الدراسة .
الشكر لكل من علمني حرفا

مقدمة الدراسة

يعتبر المشرق العربي مسرحا دائما لتفاعلات القوى الإقليمية و الدولية و تضارب مصالحها و معقد تحالفاتها ، و هو ما انعكس على دول المنطقة و علاقاتها البيئية ، التي شهدت منذ مطلع العقد الأخير تحولات و تغيرات إستراتيجية مست كيانات عديدة ، نتيجة لصراع الأدوار إقليميا و دوليا بفعل البعد الاستراتيجي للمنطقة .

هذه الأهمية جعلت المشرق العربي في مركز اهتمام صانع القرار الإيراني عبر المراحل التاريخية المختلفة ، نظرا للقرب الإقليمي و للتواصل الاجتماعي ، و نظرا أيضا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة اقتصاديا و أمنيا بالنسبة للجمهورية الإيرانية ، و قد تباين التفاعل الإيراني مع المنطقة بين الصراع و التعاون و إن كان الطابع التصارعي هو الغالب ، بسبب توجهات الهيمنة الإقليمية من الطرفين ، و لعل من ابرز تجلياتها الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) ، و التي جاءت في ظل تحول راديكالي شهدته ايران بفعل الثورة التي قادها آية الله الخميني .

بعد الثورة تغيرت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي ، و تغيرت الأساليب المختلفة لتجسيد هذه التوجهات ، لكن لم يتغير الاهتمام و لم تهتز مركزية المنطقة في إدراك صانع القرار في إيران ، و ذلك لكون المنطقة تشهد مشاريع دولية متعاقبة و تحولات متتالية و هذه الأخيرة ليست ببعيدة عن إيران ، خاصة بعد 2001 على إثر أحداث 9/11 التي كان لها تداعيات على العالم و خصوصا المشرق العربي ، فنتج عنها احتلال العراق في 2003 و توالي المشاريع الأمريكية أبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير .

وقد شهدت هذه الفترة دخول إيران في عديد القضايا التي أصبحت تضغط على صانع القرار فيها بشكل كبير من خلال تنامي تيار رافض لسياستها الخارجية ، و كذلك من خلال ضغط العامل الاقتصادي بسبب تشديد الحصار الذي مس المصادر الإستراتيجية للدخل الوطني على رأسها الصناعات النفطية ، و هو ما أدخل البلاد في وضع اقتصادي حرج مما سيبقي اثر واضح على ملامح السياسة الخارجية الإيرانية ، وصولا إلى التحول الكبير في المنطقة العربية المعروف

بالربيع العربي ، و الذي نتج عنه سقوط بعض الأنظمة العربية ، و دخول هذه الدول في مراحل انتقالية ولدت نزاعات و حالة لا استقرار أمني .

تسعى هذه الدراسة لتتبع تطور السياسة الخارجية الإيرانية و توجهاتها إزاء دول المشرق العربي منذ 2001 كيف كانت هاته السياسة ؟، و ما هي العناصر الأساسية المتحركة في صنعها؟ ، و كذلك انعكاساتها على العلاقات العربية الإيرانية ، و على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية ، و كل هذا من خلال دراسة السلوك الإيراني تجاه المنطقة .

أولا - أهمية الموضوع :

تتبع أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال الأهداف العلمية و العملية التي يسعى إلى تحقيقها

أ/ الأهمية العلمية :

هذا العمل يبحث في حقل السياسة الخارجية ، و الذي يعتبر أحد ميادين الدراسات الأكاديمية التي تكون علم العلاقات الدولية ، إذ يشتمل حقل السياسة الخارجية على مجموعة مقاربات و نظريات تحاول تفسير سلوك الفواعل الدولية في القضايا و المناطق المختلفة و هذا ما سيعتمد عليه البحث، إذ سيحاول دراسة تفسير المقتربات النظرية المختلفة للسلوك الإيراني تجاه المشرق العربي ، من خلال ما تقدمه هذه المقتربات من مفاهيم و متغيرات ، من أجل تقديم تفسير علمي و منهجي يجيب على التساؤلات حول السياسة الخارجية للفواعل الدولية ، و من هنا تكمن الأهمية العلمية للبحث موضوع الدراسة .

ب/ الأهمية العملية :

يحاول هذا البحث تتبع تطور السلوك الخارجي للجمهورية الإسلامية تجاه المشرق العربي منذ 2001 ، لمحاولة فهمه و تفسيره ، نظرا لان إيران جزء من المنطقة و ترتبط معها بعلاقات حضارية و تاريخية و اجتماعية و اقتصادية ، و لكون إيران أصبحت في العقد الأخير فاعل إقليمي ذو ثقل و مركز محوري في المنطقة العربية بسبب حضورها في عديد الملفات و القضايا

من خلال دعمها لأطراف مؤثرة، والتي تسعى من خلالها إلى تجسيد توجهات سياستها الخارجية.

كما أصبح المشرق العربي ساحة للتنافس الإيراني مع القوى الدولية و الإقليمية ، يتأثر بتوتر العلاقات بين هذه القوى في قضاياها المختلفة ، إذ جعلت إيران المنطقة ورقة ضغط على الأطراف الضاغطة عليها ، من خلال نفوذها لدى بعض الفاعلين في الإقليم ، و كذلك من خلال موقعها الاستراتيجي حيث تطل على مضيق هرمز الذي يمر عليه أكثر من 17 مليون برميل نفط يوميا ، من هنا تبرز الأهمية العملية لهذا البحث الذي يحاول دراسة هذه السياسة الإيرانية تجاه المشرق العربي ، ليتضح لنا محدداتها و مرتكزاتها ، و عناصر تنفيذها ، و كذلك انعكاساتها المختلفة ، من أجل تقديم فهم أكبر و اشمل لهذا السلوك .

ثانيا - أسباب اختيار الموضوع :

أ/ الأسباب الذاتية :

مبعثها اهتمام خاص بالجمهورية الإسلامية الإيرانية و اهتمام بسلوكها الخارجي و دورها الإقليمي في المشرق العربي نظرا لوزنها المركزي في عديد القضايا ، و التي جعلت منها فاعل إقليمي لا يمكن تجاوزه في حل العديد من الأزمات ، و خاصة بعد الثورة الإسلامية التي أحدثت تحول راديكالي في إيران و توجهاتها ، كل هذه الأسباب جعلت موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية التي ننتمي إليها و تتأثر بقضاياها في مركز الاهتمام البحثي .

ب/ الأسباب الموضوعية :

اختيار الموضوع محل الدراسة راجع لتضافر جملة من الأسباب الموضوعية لعل من أبرزها :

- القرب الجغرافي لإيران من المشرق العربي الذي تتقاسم معه إقليم واحد هو الشرق الأوسط و الخليج العربي ، مما أعطى لها فرصة التأثير في المنطقة العربية ، من خلال سياساتها كون المنطقة جزء من أمن إيران ، و لها فيها مصالح إستراتيجية .

- توفر شيء من الدراسات التي اهتمت بالشأن الإيراني ، خاصة بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 ، و التي تنوعت و تعددت و إن لم تكن متطابقة تماما مع موضوع البحث ، و هذا الاهتمام سببه زيادة الأثر الإيراني و تداعيات التحول في إيران على الجوار العربي .
- مركزية الدور الإيراني في المشرق العربي و حضور إيران و سياساتها في قضايا متنوعة من لبنان إلى سوريا إلى فلسطين فالعراق ، حيث أصبحت فاعل مركزي في هذه البلدان ، إضافة إلى نفوذها المتنامي في مناطق أخرى ، بفعل دعمها لأطراف تتقاسم معها أفكار أو توجهات خاصة بالوضع الإقليمي .
- الوضع الاقتصادي الإيراني الذي زاد من ضغط الداخل على صانع القرار ، و دفعه إلى الاهتمام أكثر بتداعيات سياسته الخارجية على الحالة الاقتصادية .

ثالثا - إشكالية الدراسة :

تعتبر الإشكالية منطلق الباحث و دافعه لحل التساؤلات التي تثيره ، و يسعى للكشف عن أسبابها و محاولة فهم أبعادها من خلال البحث العلمي ، و بناء عليه فقد أثارت سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة تساؤلات تحتاج إلى إجابة ، و ازدادت هذه التساؤلات بعد الثورة الإسلامية بسبب التفاعلات التي عرفت العلاقات العربية الإيرانية ، و لقد شهد المشرق العربي تحولات عديدة بسبب تداعيات أحداث 9/11 و انعكاساتها ، و هذا ما يدفع إلى التساؤل عن الضوابط التي حكمت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي بعد الأحداث ، وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية :

كيف ساهمت المتغيرات الداخلية و الخارجية في تحديد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي منذ 2001 ؟ .

و يتفرع عن الإشكالية المركزية جملة من الأسئلة الفرعية المساعدة على فهم الموضوع محل الدراسة :

- كيف يتحدد إدراك صانع القرار في إيران للمشرق العربي ؟.

- ما هي المؤسسات التي تتحكم في صنع سياسة إيران الخارجية؟.
- ما هي آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية؟ .
- ما انعكاس السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في المنطقة على العلاقات العربية - الإيرانية؟.
- ما هي أسباب السلوك الإيراني المتباين حيال الحراك العربي؟ .
- ما مستقبل الدور الإيراني في ظل التحولات التي يشهدها المشرق العربي؟.

رابعا - الفرضيات :

- الفرضية نقطة ينطلق منها الباحث بغية الإجابة عن التساؤلات التي أثارها الإشكالية ، تؤكدها أو تنفيها معطيات الدراسة ، و عليه و بعد الإشكال المطروح حول السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، و وفق معطيات الموضوع المدروس نفترض الفرضيات التالية :
- كلما تغيرت النخبة الإيرانية الحاكمة كلما أدى ذلك إلى تغير توجهات السياسة الخارجية.
 - إن التغيرات الإقليمية التي شهدتها دول المشرق العربي بعد 2001 أعطت الفرصة لزيادة نفوذ السياسة الإيرانية و تأثيرها .
 - إن تباين الإدراك لما تمثله إيران في المنطقة ساهم في تمدد الدور الإقليمي الإيراني .
 - إن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الربيع العربي زادت من الانعكاسات السلبية على العلاقات العربية - الإيرانية .

خامسا - حدود الدراسة :

أ/ الحدود الزمنية للدراسة :

على اعتبار أن إيران ودول المشرق العربي تتقاسم إقليم جغرافي واحد فهذا جعل العلاقات بينهما ذات جذور تاريخية قديمة جدا ، و قد شهدت إيران تحولات عديدة انعكست على توجهات سياستها في المشرق العربي خاصة بعد الثورة الإسلامية ، و بالنسبة للبحث فهو ينطلق في تتبعه للسياسة

الخارجية الإيرانية و توجهاتها حيال دول المشرق العربي منذ 2001 ، و مرد ذلك هو أهمية الأحداث التي شهدتها هذه السنة و على رأسها أحداث 9/11 ، التي كان لها تداعيات في المنطقة ، إذ أعقبتها تحولات أبرزها احتلال العراق في 2003 ، و ظهور سياسة المحاور و الاستقطاب في المنطقة العربية ، مروراً إلى الحروب الإسرائيلية على لبنان في 2006 و غزة في 2009 ، إلى غاية التحول الكبير في المنطقة المتمثل في الربيع العربي .

ب/ الحدود المكانية للدراسة :

يعالج الموضوع السلوك الإيراني في المشرق العربي ، ما يجعل الحدود المكانية مجزأة بين منطقتين إيران و المشرق العربي، و تختلف التوصيفات للمشرق العربي بين من يجعله ممتداً من مصر وصولاً إلى سواحل الخليج العربي أي مقابلاً للمغرب العربي، و بين من يحصره في منطقة الهلال الخصيب و الشام ، و ستعتمد الدراسة على المعنى الواسع للمشرق العربي مع التركيز على المناطق التي تشهد نشاطاً كثيفاً للسياسة الخارجية الإيرانية، وهي الخليج العربي و العراق و منطقة الهلال الخصيب.

سادساً - المقاربة المنهجية :

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمنهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها، من أجل ضمان علمية النتائج، وقد اعتمد البحث على جملة من المناهج في إطار التكامل المنهجي:

- **منهج تحليل النظم Systemic Approach**: يعود الفضل في تطويره إلى عالم السياسة

الأمريكي ديفيد إيستون David Easton من خلاله كتابه النظام السياسي **Political**

System سنة 1953، حيث نظر إيستون إلى النظام السياسي على أنه موجود في

بيئة يتفاعل معها من خلال المدخلات **Inputs** و المخرجات **Outputs** ، و بنى

- يستون تحليله على مجموعة أفكار منها أن النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر و يتأثر بالأنظمة الأخرى ، كما للنظام مجموعة من الوظائف لا بد له منها لاستمراره ¹.
- ويساعد هذا المنهج في معرفة تأثير مدخلات البيئتين الداخلية و الخارجية على السياسة الخارجية في محيطها ، و منه فالسياسة الخارجية الإيرانية هي مخرجات لنظام فرعي هو النظام السياسي الإيراني ، و الذي يتأثر بالمدخلات التي تفرضها متغيرات البيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية، و يتفاعل معها من خلال مخرجاته .
- **منهج صنع القرار Decision-making Approach**: يعتبر من أهم المناهج التي تساعد الباحث على تتبع مسار صنع القرار داخل الوحدات الدولية ، طوره ريتشارد سنايدر **Richard Snyder** من خلال طرحه للمتغيرات الداخلية و الخارجية و السيكلوجية المتحكمة و المحددة لصنع القرار الخارجي للدولة ، و من ضمنها إيران التي تحكم عملية صنع القرار فيها جملة محددات داخلية و خارجية إضافة إلى قوى و مؤسسات داخلية متنافسة تؤثر في طبيعة القرار الخارجي تجاه المشرق العربي .
- **المنهج الوظيفي** : ظهر المنهج الوظيفي صياغة و تطبيقا في علم السياسة على يد غابرييل ألموند **Gabriel Almond** ، و استوحى أفكاره من النظرية الوظيفية الاجتماعية لبارسونز **Parsons** ، و قد استخدم ألموند أربعة مفاهيم أساسية هي البنية ، الوظيفة ، أسلوب الأداء ، القدرات ، و هي أبعاد المتطلبات الوظيفية ، كما عبر ألموند عن أنشطة النظام السياسي بالأدوار ، و قد رأى بأن الدور يختلف باختلاف البنية ².
- و بما أن البحث يعالج السياسة الخارجية لإيران في منطقة لها فيها دور إقليمي مركزي و محوري ، فهو بحاجة إلى المنهج الوظيفي على اعتبار أن لكل دور وظيفة يسعى

¹ - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الاقتراب ، و الأدوات ، الجزائر : د م ج ، 1997 ، ص ص 131 ، 142.

² - السيد عبد المطلب غانم ، الاقتراب البنائي - الوظيفي و استخدامه في البحوث السياسية : نظرة تقويمية ، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1992 ، ص 24.

لتحقيقها ، و هذا المنهج يمكن من معرفة وظائف الدور الإيراني في المنطقة ، و الأهداف التي يسعى لتحقيقها .

سابعاً - صعوبات الدراسة :

واجهت إعداد هذا البحث صعوبات عديدة أبرزها ندرة المادة العلمية المتخصصة و الأكاديمية خاصة باللغة العربية ، إذ غالباً ما يتم تناول السياسة الإيرانية في أبعاد محددة دون التعرض لمجمل الظاهرة ، كما واجه البحث صعوبة تفرع الدراسة و كثرة متغيراتها و تناولها لدول و مناطق عديدة فرضها الموقع الهام لإيران و امتداد سياساتها .

ثامناً - أدبيات الدراسة :

بفعل القرب الجغرافي و التفاعل التاريخي لإيران مع المشرق العربي ، و الذي زاد بشكل كبير عقب الثورة الإيرانية ، كثر الاهتمام بدراسة السلوك الإيراني من اجل فهمه و تقديم تفسيرات علمية له فنجد :

أ/ باللغة العربية :

- منصور حسن العتيبي في كتابه "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)" تناول السلوك الخارجي الإيراني تجاه جزء من المشرق العربي متمثلاً في النظام الخليجي من بعد الثورة إلى نهاية القرن العشرين ، حيث انطلق من التأصيل النظري و المفاهيمي للنظام الإقليمي الخليجي ، ثم انتقل للحديث عن محددات السياسة الإقليمية الإيرانية ، و التي تناول فيها النظرة الإيرانية للخليج العربي ، و أخيراً بدأ في تتبع السياسة الخارجية الإيرانية عبر الحكومات المتعاقبة بعد الثورة من (79 إلى 1989) ثم من (89 إلى 1997) ثم من (1997 إلى 2000) ، حيث تعاقب الاصلاحيون و المحافظون على قيادة السياسة الخارجية لإيران.¹

¹- منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000 ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2008 ، 324 صفحة .

- نيفين مسعد في كتابها "صنع القرار في إيران و العلاقات العربية - الإيرانية" تناولت جانبا من الموضوع، حيث حاولت معرفة الأثر الذي تتركه عملية صنع القرار في إيران على العلاقات العربية- الإيرانية ، فتناولت بيئة صنع القرار داخليا و خارجيا ، و تطرقت للمحددات الفكرية و الإيديولوجية النازمة لمسار صنع القرار الخارجي الإيراني ، ثم انتقلت للحديث عن صنع القرار في العلاقات العربية الإيرانية ، و الخصائص المحددة للسياسة الخارجية لإيران تجاه المنطقة العربية بعد الثورة.¹

- في كتابه " إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020" حاول وليد عبد الحي استشراف المكانة الإيرانية في محيطها الإقليمي ، فتناول سياستها الخارجية من خلال المقومات التي تؤهلها إلى هذه المكانة ، كما عالج الإدراك الإيراني للمحيط الإقليمي و خاصة المنطقة العربية ، و من خلال عديد المؤشرات سعى في كتابه إلى قراءة مستقبل الدور الإقليمي الإيراني حتى 2020.²

- كذلك تناول صداح أحمد الحباشنة سياسة ايران الخارجية في دراسته محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-2007) ، من خلال عرض ابرز المحددات الداخلية و الخارجية المتحركة في سياسة ايران تجاه الولايات المتحدة ، وأثر الملفات الإقليمية و الداخلية على علاقة الطرفين ، و انعكاس طبيعة هذه العلاقة على منطقة الشرق الأوسط.³

ب/ باللغة الأجنبية :

- دراسة أنوشروان احتشامي Anoushiravan Ehteshami و محجوب الزويري في كتاب Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadi Nejad و التي تناولت عبر

¹ - نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2002 ، 344 صفحة .

² - وليد عبد الحي ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية، 2010 ، 558 صفحة.

³ - صداح احمد الحباشنة ، محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979،2007) ، سلسلة العلوم الاجتماعية، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد الخامس، 2008 ، الصفحات (9 إلى 54).

مجموعة دراسات لبعض الباحثين الأبعاد المتنوعة للسياسة الخارجية الإيرانية، من خلال علاقاتها الإقليمية و الدولية.¹

- دراسة روجي رمضاني R.K.Ramazani بعنوان Ideology and Pragmatism in

Iran's Foreign Policy و التي تناول فيها السياسة الخارجية لإيران بين البراغماتية و

الايديولوجية من خلال المحددات الايديولوجية التي تضبط هذه السياسة متمثلة في الإسلام

و البعد الحضاري الفارسي ، و حدودها أمام المصالح الوطنية للدولة الإيرانية.²

تتموضع الدراسة بين هذه الأدبيات و تختلف في أنها تسعى للبناء عليها انطلاقاً للبحث في

السياسة الخارجية الإيرانية، لكن تجاه منطقة محددة هي المشرق العربي، التي زاد فيها النفوذ

الإيراني في العقد الأخير بفعل جملة التحولات التي شهدتها ، و تختلف عن باقي الدراسات في

كونها تتعرض لما بعد دراساتهم ، و كونها تحاول أن تكشف أثر هذه التحولات في المنطقة على

السلوك الإيراني ، فالتمايز يكمن في الإطار الزمني و المكاني لدراسة سياسة ايران الخارجية .

تاسعا - مصطلحات الدراسة :

تتضمن الدراسة جملة مفاهيم تعتبر مفتاح لفهم مقاصدها و تحليلاتها ، لعل من أبرزها

المصطلحات التالية :

أ/ الدور الإقليمي **Regional role** : يقصد بالدور مجموعة السلوكيات المتوقعة ، و المرتبطة

بوظيفة معينة ، فنجد مفهوم الدور من تلك الوظيفة التي تقوم بها الدولة في محيطها ، و من ثم

فإن العلاقة بين دور الدولة أو الوحدة السياسية و محيطها الخارجي ، هي علاقة ذات أهمية

محورية في تحديد دور الدولة أو الوحدة السياسية ، حيث إن التطورات و التغيرات التي تحدث

¹ - Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri and Others ,Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadi Nejad , UK ,Ithaca Press , 2008 , 168 page.

² - R.K.Ramazani , Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy ,Middle East Journal ,Volume 58, October ,2004 , pages (549 - 559).

في تلك البيئة أو المحيط الخارجي، تلقي بظلالها و تأثيراتها السلبية أو الايجابية على دور الدولة ، و تهيئ له الفرص ، و تحده بالقيود وفقا لاتجاه التغيير.¹

ب/ **صنع القرار Decision-making** : عملية صنع القرار تتضمن كل العناصر المتشابكة التي من شأنها التأثير في سلوك وحدات صنع القرار و أهدافها و تصوراتها ، فعملية صنع القرار لا تتوقف على صناعته أو إعلانه ، و لكن تشمل عمليات ما قبل القرار ، و عملية اختيار القرار ، و صناعة و تنفيذ القرار و تقويمه.²

ج/ **الاصلاحيون Reformists**: تيار من النخبة السياسية الإيرانية ، يدعو إلى التنمية السياسية ، و الحرية و توسيع المشاركة العامة ، و الانفتاح في السياسة الخارجية ، و التوسع في المؤسسات الديمقراطية ، من أبرز رواد الإصلاحيين الرئيس الأسبق محمد خاتمي ، الذي حكم في الفترة من 1997 إلى 2005 ، و ينتشر الفكر الإصلاحي بين الطبقة الوسطى في إيران ، و كذلك بين المثقفين والأكاديميين والنساء والشباب ، و يؤكد على موضوعات مثل دور المجتمع المدني ، و التنفيذ الكامل لنصوص الدستور، و توسيع الحريات المدنية و السياسية والديمقراطية ، كما يدعو هذا التيار إلى تقييد و تقليص سلطات المرشد ، رغم إيمان أغلب أعضائه بولاية الفقيه.³

د/ **المحافظون Conservatives**: يعتبر التيار المحافظ من أبرز التيارات السياسية في إيران منذ الثورة ، من خلال الأفكار التي يحملها ، و التي تسعى لزيادة نفوذ المؤسسة الدينية و على رأسها المرشد ، و جاءت التسمية بعد أن أطلقت الحركة الإصلاحية على الجناح المنافس لها تسمية المحافظين ، و يعتبر هذا التيار المنافس الأشد للتيار الإصلاحي ، و تقوى مع وصول أحمددي نجاد للسلطة في 2005 ،⁴ كما زادت قوته مع تنامي قوة و تأثير الحرس في الساحة السياسية.

¹ - منصور حسن العتيبي ، المرجع السابق ، ص 34.

² - محمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 158.

³ - فاطمة الصمادي ، التيارات السياسية في إيران ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 1 ، 2012 ، ص ص 55،56.

⁴ - نفس المرجع ، ص 58.

هـ/ ولاية الفقيه : هي اجتهاد نظري في الفكر الشيعي ، ظهرت مع غيبة الإمام الثاني عشر للشيعية الإمامية ، و تطورت عبر المراحل المختلفة من خلال اجتهادات العلماء الشيعة ، أبرزهم آية الله الخميني التي طورها إلى ولاية الفقيه المطلقة ، التي ينوب فيها عن الرسول صلى الله عليه و سلم و عن الإمام الغائب ، وشهدت تطبيقها في ايران ، و ولاية الفقيه لا تقتصر على التبعية الفقهية التعبدية ، بل تمتد إلى الولاية السياسية للمؤمنين بها .

و/ الطائفية **Sectarianism**: تعرفها الموسوعة السياسية على أنها نظام سياسي اجتماعي ، يركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية ، و يستتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية و تحكمه وفق قوانينها ، فالنظام الطائفي يقوم على التمييز بين المواطنين ، و منح الامتيازات لفئة منهم دون أخرى حسب ترتيب الأولوية الطائفية ،¹ و سيتم الإشارة إليها في البحث ،للدلالة على توظيف إيران للبعد الطائفي في سياستها الخارجية ،من خلال توظيف علاقتها بالمكونات الشيعية في المنطقة .

عاشرا - هيكلية الدراسة :

تتهيكّل الدراسة محل البحث في مقدمة و ثلاثة فصول تليها خاتمة :

حيث يتناول **الفصل الأول** المحددات الداخلية و الخارجية لسياسة إيران الخارجية في ثلاثة مباحث ، المبحث الأول منها مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية يعرض لمفهومها و لأبرز المقاربات المفسرة لها، حيث يمثل فرشا نظريا لما يليه من عناصر ، بينما يعرض المبحث الثاني لأبرز المتغيرات الداخلية المحددة لسياسة إيران الخارجية و مدى تأثيرها ، أما المبحث الثالث فيبحث في دور المحددات الخارجية في تشكيل السياسة الإيرانية ،من خلال مؤثرات محيطها الإقليمي و الدولي .

أما **الفصل الثاني** فيعرض لمسار صنع القرار الخارجي في إيران و آليات تنفيذه، حيث يتناول المبحث الأول تفاعلات صنع القرار الخارجي ،من خلال المؤسسات الفاعلة في صياغته من

¹ - عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الأردن : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الجزء الثالث ، 1987

حيث تركيبتها وصلاحياتها ومدى تأثيرها على شكل القرار الخارجي، أما المبحث الثاني فيوضح أبرز الآليات التي تعتمدها إيران في تجسيد سياستها الخارجية .

بينما يتناول **الفصل الثالث** تفاعلات السياسة الإيرانية في المشرق العربي ، و انعكاساتها على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني ، في ثلاثة مباحث يتناول أولها الدور الإيراني في العراق خاصة بعد الاحتلال، بينما يستعرض الثاني السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج، أما المبحث الثالث فيتناول السياسة الخارجية الإيرانية في إطار تحالفاتها الإقليمية ، بينما يتناول المبحث الأخير المواقف الإيرانية من الربيع العربي ، و انعكاساتها المستقبلية على الدور الإقليمي الإيراني .

الفصل الأول :

محددات السياسة الخارجية الإيرانية: بين المتغيرات

الداخلية و المؤثرات الخارجية .

توطئة :

تعد دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الطريقة الوحيدة لمعرفة الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال سياستها الخارجية، وكذلك الوسائل التي تستخدمها للحفاظ على مصالحها¹، لأن هذه المحددات تمثل مجموعة القيود والظروف التي تعمل السياسة الخارجية ضمنها وتلعب دوراً أساسياً في تحديد خيارات صانع القرار²، و لهذه المحددات تصنيفات عديدة ، فهناك من يصنفها إلى داخلية وخارجية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية و ذاتية، والبعض الآخر يقسمها إلى مادية ومعنوية ، وسيعمل هذا الفصل على عرض محددات السياسة الخارجية الإيرانية ، اعتماداً على التصنيف الذي يقسمها إلى محددات داخلية و أخرى خارجية .

و قبل عرض المحددات الداخلية و الخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، سيتم التطرق أولاً لمفهوم السياسة الخارجية و تمايزها عن باقي المفاهيم المشابهة ، من أجل فهم أكثر للظاهرة محل الدراسة ، وكذلك سيتم عرض أبرز المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية ، من خلال المتغيرات التي تطرحها و تعتبرها الضوابط الحاكمة لسياسات الدول الخارجية ، و هذا يقدم فهم أكثر للمحددات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية .

و يتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية .

المبحث الثاني : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية .

المبحث الثالث : المحددات الإقليمية و الدولية لسياسة إيران الخارجية .

¹ - صداح أحمد الحباشة، محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة 1979-2009، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد(4)، العدد(1)، صفر 1433 كانون الثاني 2012، ص195.

² - وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 . الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية،

2010، ص261.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية

إن البحث العلمي الأكاديمي يبنى على أسس معرفية منطلقة من تأصيل المفاهيم و المقاربات ،التي تمكن الباحث من فهم الظاهرة محل الدراسة و الوصول إلى استنتاجات للتساؤلات التي انطلق منها ،و كذلك السياسة الخارجية باعتبارها حقلا أكاديميا ضمن العلاقات الدولية ، تنبني على جملة مفاهيم و مقاربات تسعى لتفسير الظواهر المدروسة و تحليلها ، انطلاقا من هذه الأطر المعرفية و هو ما يسعى هذا العنصر لتقديمه .

المطلب الأول: المقاربة المفاهيمية للسياسة الخارجية و علاقتها بالمفاهيم المشابهة.

يسعى هذا العنصر لعرض مجموعة التعاريف المتنوعة و المتعددة لمفهوم السياسة الخارجية و علاقتها ببعض المفاهيم المشابهة ، من أجل تقديم فهم أكبر لهذه الظاهرة ، و كذلك من أجل توضيح الأبعاد المتنوعة للمفهوم في أدبيات العلاقات الدولية .

أ / في مفهوم السياسة الخارجية :

يعرفها حامد ربيع أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ،إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية¹.
تعريف آخر عند مودلسكي Moudlski يرى فيه أنها:التخطيط وأنها فعل عقلائي متماسك وأنها السياسة التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها².والملاحظ أن مودلسكي ربط في تعريفه بين السياسة الخارجية والتخطيط، واشترط فيها أن تكون سلوك عقلائي تجاه باقي الوحدات.
و حسب تشارلز هيرمان Charles Herman تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم،التي

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة:مكتبة النهضة، ط1998، ص26.

² - محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية،مجلة الكوفة، كلية القانون و العلوم السياسية جامعة الكوفة ،العدد السادس، تشرين الثاني 2010 ، ص154.

يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الخارجية¹، ونجد جيمس روزنو James Rosno يعطي تعريفا لها بأنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة².

كذلك يعرفها بلانو واولتون بأنها مناج للعمل يطوره صانع القرار في الدولة باتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية³، نجد كذلك ناصيف يوسف حتى يعرفها بأنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وغيرها أو نحو قضايا معينة⁴، فهي كحقل متميز ضمن العلاقات الدولية تعمل على دراسة السلوك والرؤية التي تتعامل بها الدول تجاه بعضها في السياسة الدولية⁵.

ويقدم كل من فيرسن Versen و سنايدر Snyder تعريفا يراصد بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات إذ يعرفانها على أنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل⁶.

كما يعرفها أحمد نوري النعيمي أنها ذلك السلوك الذي تسعى الدولة من خلاله للرد على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين، وبشكل عام للتأثير في محيطها من أجل أن تحافظ عليه كما هو إذا ما بدا لها مناسبا ومن أجل أن تغيره إذا وجدت أنه غير ملائم لها ، بتعبير أو

¹ - أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا، عمان: دار زهران، 2011، ص 26.

² - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 11

³ - هيفاء أحمد محمد وسداد مولود سبيع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية :المحددات الدستورية والسياسة والعملية السياسية ،مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد الرابع والأربعون، سنة ،ص 98.

⁴ - ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ،لبنان : دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1985 ، ص 157.

⁵ - Juliet kaarbo and other's The Analysis of Foreign Policy in Comparative Perspective : Domestic and international influences on state behavior, USA, copress 2nd edition p ,2013.p2.

⁶ - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 90.

بآخر تسعى الدولة بواسطة السياسة الخارجية إلى تثبيت قدراتها التأثيرية خارج الحدود الإقليمية للدولة وفي أحسن الأحوال تسعى إلى تحسينها¹، بينما يقصد بالسياسة الخارجية حسب محمد السيد سليم برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.²

بعد عرض لمجموعة من التعاريف التي تغطي أغلب أبعاد السياسة الخارجية، يستنتج أنها سلوك الدولة تجاه الوحدات الدولية في المحيط الخارجي كفعل أو رد فعل، والذي يسعى لتحقيق مصلحتها وأهدافها من خلال الآليات المختلفة دبلوماسية عسكرية اقتصادية، و من أجل توضيح مفهومها أكثر يجب تبيان علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة .

ب / علاقة مفهوم السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة:

ترتبط السياسة الخارجية كمفهوم وتتقاطع مع بعض المفاهيم ومن أجل تحديد مفهومها بشكل أكبر وفهم أعمق يجب تحديد الفروق والروابط بين هذه المفاهيم.

1/ العلاقة بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية :

تعرف العلاقات الدولية على أنها ذلك العلم الذي يدرس العلاقات بين الدول من خلال العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والإستراتيجية، وهي تلك العلاقات التي تتسم بالفوضى والتي تعني غياب سلطة فوقية حاكمة، فلا يوجد مركز رسمي لصنع القرار مثل داخل الدولة³، كما يعرف سبيكمان العلاقات الدولية على أنها العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون لدول أخرى. والملاحظ أن هذا التعريف فضفاض يوسع من حقل

¹ - احمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص35.

² - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص12.

³ -Chris Brown and Kirsten Ainely , Understanding International Relations , New York ,Palgrave Macmillan, third edition.2005.p3.

العلاقات الدولية إلى نشاطات كثيرة ومختلفة¹، ومنه فالعلاقات الدولية هي تلك التفاعلات الحاصلة بين الوحدات في البيئة العالمية الفوضوية ، وقد تأخذ هذه التفاعلات شكل التعاون أو الصراع.

ومن خلال جملة التعاريف السابقة يتضح أن السياسة الخارجية جزء من العلاقات الدولية وتدخل في إطارها ، نظرا لأن العلاقات الدولية ما هي إلا مجموع السياسات الخارجية لوحدات دولية تجاه بعضها البعض ، هذا إضافة إلى التداخل النظري بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، فالكثير من نظريات العلاقات الدولية تستخدم في تحليل السياسة الخارجية ، كون الأخيرة هي سلوك الدولة تجاه باقي الدول مما يشكل العلاقات الدولية.

2/ العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية:

تطور هذا المفهوم من خلال كتابات القادة العسكريين بداية من القرن 18 ، فنجد القائد الألماني كلاوزفيليش Clausewitz يعرفها أنها "استخدام المعارك للوصول لغرض الحرب" وغرض الحرب هنا هو تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية للدولة²، الملاحظ أن مصطلح الإستراتيجية ارتبط في إطاره الضيق بفن القيادة العسكرية لكنه توسع وتطور بشكل كبير، واقترن بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والدعائية.. الخ، وأصبح يدل على أكثر من معنى تجاوز بشكل كبير المعنى الضيق الموجود في العلوم العسكرية.

بناء على ما سبق يلاحظ أن الإستراتيجية أعم وأشمل من السياسة الخارجية ، لأنها تعني تحديد الأهداف العامة للدولة وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها، ومن بين هذه الوسائل السياسة الخارجية ، فالدولة تحرك سياستها الخارجية كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية) ، لذلك يرى الدكتور مازن الرمضاني أن العلاقة بين

¹ - جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، بيروت :

المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985 ، ص12.

² - Carl Von Clausewitz, On War ,translated by Michael Howard and peter paret , Oxford University press , 2007 , p 123.

السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف ،بوصف الإستراتيجية هي الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة التي هي السياسة الخارجية.¹ فالإستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية سياسية واقتصادية وعسكرية ،و الجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هو الإستراتيجية السياسية الخارجية التي تضعها موضع التطبيق.²

3/علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية:

السياسة الداخلية هي سلوك الدولة تجاه محيطها الداخلي سواء كان هذا السلوك ذو طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ،وهي عكس السياسة الخارجية الموجهة للبيئة والمحيط الخارجي لكن الملاحظ أن المصدر واحد وهو صانع القرار .

فصنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ،ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي إستمرار للسياسة الداخلية ،وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي ، سواء على مستوى الفرد(القيادة)أو على مستوى الجماعة ،وفي هذا يؤكد كارل فريدريك في كتابه عن السياسة الخارجية ،على العلاقة الوثيقة بين السياستين عندما قال"إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية لا سيما بالنظم الديمقراطية ،فكل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية".³

ومما يدل على العلاقة الوثيقة بين السياستين هو ما تلجا إليه بعض النظم خاصة الديكتاتورية منها من خلال لجوءها إلى استعمال السياسة الخارجية لحجب بعض المشاكل الداخلية الخطيرة ، ويعد الهروب إلى الأمام في نزاع دولي وسيلة تستعمل أحيانا لاستعادة

¹ - سامر مؤيد، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي،مجلة الفرات،العراق،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،العدد السادس،2009،ص35.

² - مثنى علي المهداوي،واقع تدرس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،العدد2009،38،ص108.

³ - أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق،ص64.

التضامن الوطني وتحويل الانتباه عن الخلافات الداخلية كالثورات والانتفاضات¹، كما أن الفرق بين الداخلي و الخارجي تضاعف في ظل تطور وسائل الإعلام و تأثير قوى العولمة.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للسياسة الخارجية .

تضم السياسة الخارجية باعتبارها حقلاً أكاديمياً متفرعاً من العلاقات الدولية ، مجموعة من النظريات و المقاربات التي تعتمد على كأسس لتحليل التفاعلات الدولية ، و يسعى هذا العنصر إلى عرض بعض المقاربات المعتمدة كإطار نظري تحليلي لموضوع الدراسة .

أ/ النظرية الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية **The Neorealist** :

أسس كينيث ولتر K.Waltz الواقعية الجديدة في كتابه نظرية السياسة الدولية Theory of international politics و كرس فيه نظرية الاختيار العقلاني Political Chose المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي ، أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف القومية ، فضلاً عن تحديثه لنظرية النظام الدولي².

جاءت الواقعية الجديدة لإعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي ، آخذة بعين الاعتبار مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية ، حيث انتقدت الواقعية الكلاسيكية من طرف الاتجاه السلوكي في استخدامها لوسائل منهجية غامضة ، و من قبل الاتجاه التعددي في تقديمها صورة قديمة عن العالم غير مواكبة للتطورات ، و انتقدتها الاتجاه الراديكالي لاعتمادها على إيديولوجية المحافظة على الوضع القائم³.

تتبنى الواقعية الجديدة كإطار نظري للتحليل في العلاقات الدولية على مجموعة أفكار و منطلقات ، منها ما هو امتداد للواقعية الكلاسيكية ، و منها ما هو نتيجة اجتهاد فكري تجديدي لمنظريها و من أبرز هذه الأفكار:

¹ - احمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص67.

² - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصر. العراق : مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007، ص 262.

³ - عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية . الجزائر : دار الخلدونية ، 2007، ص 164.

1/ بنية النظام الدولي : تركز الواقعية الجديدة و المعروفة كذلك بالهيكالية على بنية النظام الدولي كأساس لتفسير سلوكيات أعضائه الخارجية ،وذلك بالرغم من أنها لم تحدث القطيعة التامة مع المسلمات النظرية للواقعية الكلاسيكية،التي تنظر إلى السياسة على أنها صراع من أجل القوة ،وعلى هذا الأساس يعتقد كينيث ولتر K.Waltz أن التفاعل بين الدول يفرز بنية دولية تمنعها من الإقدام على سلوكيات معينة،و تفرض عليها القيام بأفعال معينة¹. الواقعية الجديدة تعتبر السياسة الخارجية للدولة تابعة للنظام الدولي الذي يعتبر متغير مستقل يشكلها و يوجهها من خلال تفاعل الوحدات النازمة لبنيتها ،و بسبب الفوضى الناتجة عن غياب سلطة فوقية ، و حسب ولتر Waltz فالخوف و الغيرة و الشك و انعدام الأمن يمكن أن ينشأ الصراع حتى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة ، لأن الفوضى هي البنية التي تشكل سلوك الدول و تحركه في نظام دولي فوضوي تغيب فيه السلطة المشتركة ، و تتنافس فيه الدول تنافس صفري².

لذلك فالتغير في بنية و أجهزة النظام الدولي تتطلب بالضرورة تغييرات مماثلة على مستوى السلوك الخارجي لأعضائه ، فطبيعة السلوك الخارجي لكل عضو في النظام الدولي يمكن تفسيره و التكهّن به انطلاقاً من المكانة و المرتبة التي يحتلها هذا العضو في هرمية السلطة التي تحددها بنية النظام الدولي³.

2/مركزية الدولة كفاعل في النظام الدولي :تتعلق الواقعية الجديدة مثلها مثل الكلاسيكية من افتراض أن الدول باعتبارها وحدات متجانسة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ،

¹ - حسين بوقارة ، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل . الجزائر : دار هومة ، 2013، ص 157.

² - جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) . الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2004، ص 239.

³ - حسين بوقارة ، المرجع السابق ، ص 151.

و بالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة و ظهور فاعلين جدد ، إلا أنهم يتمسكون بأن الدول القومية هي الفاعل الأساسي المؤثر في السياسة الدولية¹. *

3/ توازن القوى و أثره على السياسة الخارجية : يؤدي التطلع إلى القوة من جانب دول عدة تسعى كل واحدة منها إما إلى الحفاظ على الوضع القائم أو الإطاحة به بالضرورة إلى صورة تسمى توازن القوى ، و إلى سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه ، و هناك افتراضان وراء التوازن أولها العناصر التي يجري التوازن بينها ضرورية ، و ثانيها أنه في حالة الافتقار إلى التوازن فإن عنصر من العناصر لابد و أن يتفوق على العناصر الأخرى ، و بهذا تؤدي هذه السياسة إلى خلق استقرار في العلاقات بين الدول .²*

4/ الأمن الهدف المركزي للدولة : حسب الواقعيين الجدد فإن هيراركية العلاقات الدولية تفرض على الدول الاهتمام بالأمن ، ذلك لأن القوة العسكرية عند الواقعيين هي الملجأ الوحيد للدفاع عن السيادة ، مما يعني أن الدول عن طريق ممارسة القوة أو التهديد بها تستطيع الحفاظ على بقاءها³، فالاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن ، يضاف إلى هذا أن البقاء شرط مسبق لتحقيق كل الأهداف و المصالح الأخرى ، و كما يقول كينيث ولترز K.Waltz " بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها " .⁴

¹ - نادية محمود مصطفى ، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات ، العدد 82 ، أكتوبر 1985 ، ص 10 .
* للتفصيل أكثر حول مركزية دور الدولة في النظرية الواقعية أنظر : عبد الناصر جندلي ، ص 177 ، وأنور محمد فرج ، ص 373 .

² - أنور محمد فرج ، المرجع السابق ، ص 251 .

* للتفصيل أكثر حول توازن القوى انظر : وليد عبد الحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ص 128 .

³ - نادية مصطفى محمود ، المرجع السابق ، ص 12 .

⁴ - جون بيليس و ستيف سميث ، المرجع السابق ، ص 243 .

إذ يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إليه الواقعيون الجدد خلافا للواقعيين الكلاسيك ، الذين يسعون إلى القوة كغاية ، و الشعور بالأمن حسبهم راجع إلى حالة الفوضى Anarchy في النظام الدولي ، و ليست راجعة للطبيعة البشرية¹.

كانت الواقعية الجديدة إضافة لفهم العلاقات الدولية ، و ما تتضمنها من سياسات خارجية للدول تجاه بعضها البعض ، لكن نهاية الحرب الباردة التي كانت الإطار التاريخي لظهور هذه النظرية ، أدت إلى اعتبار أن الواقعية الجديدة توفر إحدى القراءات للسياسة الدولية ، و ليست القراءة الوحيدة و العلمية ، حيث اعترف ولتر Waltz بأن " نظريته هي بناء نظري ضعيف slender theoretical construction².

ب/ النظرية الليبرالية في السياسة الخارجية :

كانت الليبرالية و لفترة تاريخية طويلة المقاربة المقابلة و المنافسة للواقعية ، و إن تراجعت في بعض المراحل التاريخية خاصة التي شهدت اشتداد للصراعات و الحروب كمرحلة الحرب الباردة ، لكنها كانت دائما تتمكن من تجديد أطرها التحليلية لتواكب تطورات البيئة الدولية ، و تجلى هذا في تنوعاتها المختلفة .

1/ تطور النظرية الليبرالية: الليبرالية كإيديولوجية اهتمتها المركزي منصب على حرية الفرد، ويرى الليبراليون في تأسيس الدولة استجابة لضرورة حماية الحرية سواء من اعتداءات الأفراد أو الدول الأخرى ، والحكومة يجب أن تكون دائما خادمة للإرادة الجماعية، و المؤسسات الديمقراطية هي التي تضمن ذلك³، ظلت الليبرالية تؤثر في ممارسة السياسة العالمية منذ القرن السابع عشر، و وصل التفكير الليبرالي إلى الذروة في فترة ما بين الحربين

¹ - عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق ، ص 186.

² - جوني عاصي ، النظرية و الإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة . بيرزيت : معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية ، نوفمبر 2006 ، ص 17.

³ - أنور محمد فرج ، المرجع السابق ، ص 272.

من خلال عمل المثاليين ،الذين يؤمنون بأن الحرب غير ضرورية لتسوية النزاعات بين الدول .¹

انطلاقاً من هذا يمكن القول أن للبرالية معنيين متداخلين : الأول فلسفي تطور منذ عصر التنوير ،و الثاني اقتصادي مرتبط باقتصاد السوق ، و عليه مرت البرالية بمرحلتين أساسيتين هما الكلاسيكية و الجديدة *، هذه الأخيرة التي ترى أنه من خلال آليات التجارة الدولية و التنمية الصناعية ، تستطيع الأمم أن تغير من أوضاعها في السياسات الدولية.²

2/ الأفكار الأساسية للنظرية الليبرالية :

تتبنى النظرية الليبرالية بتفرعاتها المختلفة على مجموعة من المفاهيم و المتغيرات ، التي تعتمد كآساس لتحليل التفاعلات الدولية .

أ/ القوة الناعمة Soft Power : هي تلك القوة التي تجعل الآخرين يريدون ما تريد دون إرغامهم أو تهديدهم بالقوة العسكرية و العقوبات الاقتصادية ، و تركز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد هي ثقافته في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين ، و قيمه السياسية عندما يطبقها بإخلاص في الداخل و الخارج ، و سياساته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة و ذات سلطة معنوية و أخلاقية .³

ب/ الاعتماد المتبادل Interdependence : هو ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد و متعددة القطاعات بين الدول ، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم ، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى و الأحداث الخارجية ، و من ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء و تكلفة هذه التأثيرات

¹ - جون بيليس و ستيف سميث ، المرجع السابق ، ص 316.

² - نفس المرجع ، ص 273.

* للتفصيل أكثر حول تفرعات النظرية الليبرالية و اتجاهاتها انظر : أنور محمد فرج ، ص 269 .

³ - جوزيف س ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : العبيكان للنشر ، ط1، 2007 ، ص 32.

الخارجية ، و الاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد ، بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو قارية أو عالمية ، وهو متعدد القطاعات يمتد للمجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية.. الخ.¹

نشأت نظرية الاعتماد المتبادل في إطار الاتجاه الليبرالي كنفق للنظرية الواقعية في سبعينات القرن العشرين ، وتحدث الفكرة الواقعية التي مفادها أن الدولة هي الكيان الأهم في العلاقات الدولية ، و شدد واضعوها على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول ، و تعتمد فرضية أن الزيادة في الاعتماد المتبادل تقوي مؤسسات التعاون الإقليمي .²

يركز الاعتماد المتبادل على التفاعل الذي يحدث بين مجموعات سياسية و اقتصادية و اجتماعية في النظام الدولي ، و الذي يساهم في تبلور شبكة من المصالح المتكاملة و المتداخلة على مستويات رسمية و غير رسمية مختلفة ، و من هذا المنطلق لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن ذلك المسار السياسي الواسع الذي يحدث في البيئتين الداخلية و الخارجية ، إذ أصبحت السياسة الخارجية مختزقة من قبل مجموعة من الفواعل ساهم نشاطها في بناء نظام معقد من المصالح يتعدى حدود الاهتمامات التقليدية للدولة ، بل يمتد إلى مسارات سياسية و اقتصادية داخلية و دولية معقدة .³

ج/ طبيعة النظام الدولي : يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنوي للفوضى في النظام الدولي ، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر ، و مما يدل على ذلك وجود الأنظمة الدولية و انتشارها⁴، و حسب الليبرالية فإن الصراع يستمر و لكن بأساليب و مصادر غير عسكرية ، أي انخفاض فعالية القوة العسكرية و

¹ - نادية محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص 17.

² - بول وليكنسن ، العلاقات الدولية : مقدمة قصيرة جدا ، ترجمة لبنى عماد تركي ، مصر : كلمات عربية للترجمة و النشر ، ط 1 ، 2013 ، ص 12.

³ - حسين بوقارة ، المرجع السابق ، ص ص 158 ، 159.

⁴ - جون بيليس و ستيف سميث ن المرجع السابق ن ص 338.

استخداماتها بالنسبة للعديد من القضايا و الموضوعات ،فالدول المنتجة للبتروال تمارس دورا كبيرا في العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية ، و من هنا أضحت الاعترافات الاقتصادية هي عوامل مهمة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدول .¹

ج/ المقاربة البنائية و تحليل السياسة الخارجية The Constructivism :

أدى فشل القدرة التنبؤية و التحليلية للنظريات التفسيرية مع نهاية الحرب الباردة ،وبروز فواعل و متغيرات جديدة في البيئة الدولية ،إلى ظهور مقاربات جديدة تقدم نظرة مختلفة للعلاقات الدولية، و لسياسات الدول تجاه بعضها، و من ابرز هذه النظريات النظرية البنائية .

1/ النظرية البنائية كنظرية توفيقية :

ظهرت النظرية البنائية مع نهاية الحرب الباردة في كتابات نيكولاس أنوف Nicolas Onuf الذي يعد أول من استخدم مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا World of Our Making " انتقد فيه فرضيات واقعية ولتزر Waltz الجديدة، و كذلك برزت البنائية في كتابات ألكسندر واندت Alexander Wendet والذي لقب بأب البنائية.²

و قد حاول نيكولاس أنوف N.onuf فهم ما يحدث من تحولات بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على البنية structures ومدى تأثيرها على سلوك الفواعل في سياق ما تفرضه الهوية Identity من مؤثرات ،وما يميز هذه النظرية عن غيرها هي أنها تتنظر للواقع الدولي على أنه يأخذ صورته النهائية بناء على مختلف تقاطعات الاتصال والتبادل والتداخل بين المجتمعات، والتي تسمح في نهاية المطاف بتكوين شبكة من المعتقدات المشتركة.³

فهذه النظرية عكس الواقعية و الليبرالية لا تركز على المؤثرات المادية مثل الدول و المبادلات التجارية ، بقدر ما تهتم بتأثير الأفكار الناتجة عن الخطاب المجتمعي ، و الذي

¹ - أنور محمد فرج ، المرجع السابق ، ص 311.

² - عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق ، ص 323.

³ - حسين بوقارة ، المرجع السابق ، ص 233.

يشكلها و يسمح بتكوين قيم مشتركة و إدراك جمعي، وبالتالي مصالح مشتركة لأن الهوية و المصلحة مترابطتان حسب البنائية¹.

2/ الأفكار الأساسية للنظرية البنائية :

أثرت المحاور البنائية - الواقعية على السياسة الخارجية ، فبينما ترى الواقعية و الواقعية الجديدة أن مصلحة الدولة معطى مسبق ، ترى البنائية أن المصلحة intrest تشكل بواسطة الهوية Identity ، تشرح البنائية من خلال مفهوم التذاتانية intersubjectivity علاقة سلوك الفاعل actor بالبنية structure في العلاقات الدولية ، و يقول واندت Wendet في هذا السياق أن الفوضى هي ما تجعلنا عليه الدول " Anarchy is what states make of it"²، فهو لا يعتقد أن الفوضى في البنية الدولية معطى مسبق ، بقدر ما هي نتاج سلوك الدول و تفاعلاتها .

جوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي، حيث أننا نصنع العالم من مواد أولية مدتنا بها الطبيعة ،من خلال ما نقوم به من أعمال مع الآخرين، وكذلك أقوالنا مع الآخرين فالقول فعل، بل أن الأقوال هي الطريقة الأكثر أهمية التي نتبعها في صنع العالم الكائن، والبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع ،و المجتمع يصنع الناس ،و أن هذه العملية المستمرة يظهر فيها عنصر ثالث و هو القواعد الرابطة بين العنصرين السابقين ،و هي توفر خيارات أمام الفاعلين ، و الفاعلون في تصرفاتهم يحتاجون لمعرفة ما هي مصالحهم ،التي تحدد في ضوء إدراكهم لهوياتهم فردية كانت أم جماعية³.

¹ – Stephen M Walt , International Relations : One World many Theories , Foreign Policy , No , 110, spring 1998,p40.

²– Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri and Others ,Iran's foreign policy from khatami to Ahmadi Nejad , Ithaca press , UK ,2008,pp20.24.

³– السيد صدقي عابدين ، تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، أكتوبر 1999 ، ص 149.

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه النظري أن البنية الدولية لا تقيد فقط السلوك لدى الفواعل الدولية كما يعتقد الواقعيون الجدد بل تساهم في تشكيل هويات و مصالح هذه الفواعل ، و عليه فالبنية الفكرية القيمة أهم من البنية المادية لأن الأفكار و المعاني هي التي تحدد كيف يفسر الفاعلون محيطهم المادي ، كما أن الهوية عبارة عن إطار أو بناء اجتماعي من خلاله نتمكن من فهم ذاتنا في علاقتها مع الآخرين¹، فالهويات ضرورية في السياسة العالمية و المجتمع الداخلي على حد سواء ، و ذلك لتكون قابلة لأدنى مستويات التنبؤ و النظام ، فالتوقعات الثابتة بين الدول تتطلب معرفة الهويات الذاتية التي تكون ثابتة بدرجة كافية للتأكد من أنماط السلوك المتوقعة من كلا الطرفين².

لأن مصالح و سلوكيات الأفراد و الجماعات لا يمكن أن تفسر و تحدد إلا من خلال الرجوع إلى المصادر الفكرية و القيمة التي تشكل منها هوياتهم ، و التي هي عبارة عن حقيقة تطويرية يتحكم فيها محتوى الخطاب السائد ، و اتجاهات النخب و الرأي العام ، و العمل الجماهيري ، ثم التفاعل مع المجموعات الأخرى³.

يتضح من هذا العرض أن البنائية مزجت في تحليلها بين الجوانب المادية و المعنوية من أجل أن تقدم فهما أكثر شمولاً للعلاقات الدولية، يخرج من ضيق تحاليل النظريات التفسيرية التي تبين أنها عاجزة عن تحليل تطورات التفاعلات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة ، و ما يواكبها من متغيرات جديدة أثرت على سياسات الدول الخارجية تجاه بعضها ، مما يقتضي شبكة قراءة جديدة تستوعب هذه المستجدات .

¹ - حسين بوقارة المرجع السابق ، ص 223.

² - أنور محمد فرج المرجع السابق ، ص 410.

³ - حسين بوقارة ، المرجع السابق ، ص 234.

المبحث الثاني : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية .

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية هي تلك المتغيرات التي تتضمنها البيئة الداخلية للدولة، و التي تؤثر على السياسة الخارجية و تساهم في تشكيلها من خلال الإمكانيات التي تقدمها، أو العراقيل التي تفرضها فتحد من الدور الخارجي للدولة.

المطلب الأول: الخريطة الجيوسياسية لإيران .

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها ، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة¹، فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية ، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها ، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة². لذلك نجد بعض الدول تتمتع بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد والحجم والموقع، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تلعبه في النسق الدولي ، فتؤثر الموارد مثلا في ثروة الدولة وفي قدرتها على إتباع سياسة خارجية مستقلة³، و يسعى هذا المطلب لدراسة مدى تأثير المحدد الجغرافي في سياسة إيران الخارجية، وما يمكن أن يوفره هذا المحدد من فرص وقيود على السلوك الإيراني.

¹ - إباد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2008، 3، ص 244.

² - صداح أحمد الحباشنة، محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، (2007، 1979) ، سلسلة العلوم الاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد الخامس، 2008، ص 14.

³ - لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية (ترجمة محمد بن احمد المغني ومحمد السيد سليم). الرياض: جامعة الملك سعود، 1989، ص 244.

تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا ، و تمتد بين دائرتي عرض (25,50-41,50) شمالا وخطي طول (44-63) شرقاً¹، وتمثل إيران حلقة وصل بين آسيا و أوروبا فهي دولة شرق أوسطية ، وهذا بدوره منحها مجموعة من المميزات الإستراتيجية الجيوبوليتيكية ، خاصة لما تتصف به منطقة الشرق الأوسط من ميزات على صعيد السياسة الدولية ، الأمر الذي زاد من أهمية إيران.²

تبلغ مساحة إيران (1.684.165) كم² وهي تشكل 1.27% من مساحة العالم و 3.42% من مساحة قارة آسيا، وهي تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا والبرتغال مجتمعة³، وفي سبتمبر 2011 أعلن العميد محمد حسن نامي رئيس المؤسسة الجغرافية في القوات المسلحة الإيرانية أنه بعد الحساب الدقيق لمساحة الجزر الإيرانية فقد زادت مساحة الجمهورية الإسلامية نحو 226 ألف كلم عن المساحة المعلنة سابقا لتصبح (1.873.959 كم²) ، ولم يتضح من كلام المسئول ما إذا كانت الجزر الثلاث طناب الصغرى و طناب الكبرى و أبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات جزء من هذه المساحة.⁴

ويحد إيران شمالا بحر قزوين و تركمانستان، ومن الجنوب الخليج العربي و بحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ويبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كلم، والحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان 1900 كلم، وفي بحر قزوين 740 كلم.⁵

¹ - إباد عايد والي البديري ، المرجع السابق، ص 345.

² - نبيل العتوم، الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، مجلة النهضة، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، أكتوبر 2011، ص 155.

³ - نفس المرجع ، ص 154.

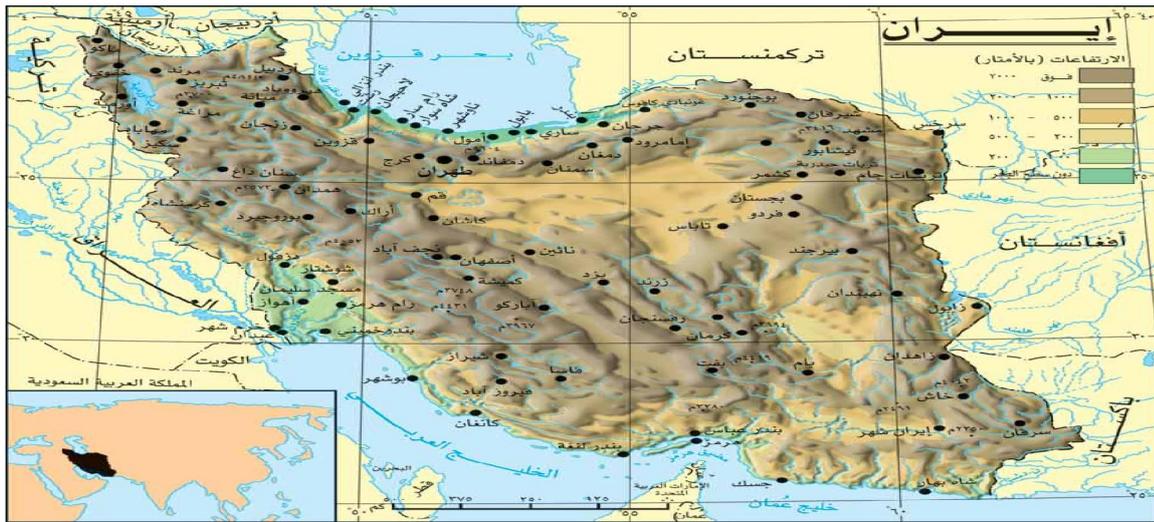
⁴ - صحيفة الشرق الأوسط ، إيران تعلن زيادة مساحتها أكثر من 220 ألف كيلومتر مربع بعد الحساب الدقيق لمساحة الجزر، تاريخ الاطلاع 2013/06/25، عنوان الوثيقة :

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11970&article=639116#.UImpY9LwbR4>

⁵ - إباد عايد والي البديري ، المرجع السابق، ص 346.

من الشمال تطل إيران على بحر قزوين الذي يعد أكبر بحيرات العالم ، إذ تطل عليه إيران من ناحية الجنوب و تركمانستان و كازاخستان من الشرق وروسيا وأذربيجان من ناحية الغرب ، و يحوي بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة ، و تبلغ مساحته 450 ألف كم² ، وتكمن أهمية بحر قزوين من الثروات التي يحويها ، و المقدرة بـ 200 مليار برميل ، والمثبت منها إلى الآن 30 مليار برميل ، أي أكثر من 4 % من الاحتياطي العالمي ، أما احتياطي الغاز فيتراوح بين 6.7 إلى 9.2 تريليون متر مكعب ، أي 7% من الاحتياطي العالمي ، وهو ما جعل المنطقة ساحة للتنافس الدولي في ميدان الطاقة ، كما وفر لإيران ثروات طاقة ضخمة¹.

الشكل 1: الخريطة الجغرافية لإيران



المصدر:

[http://www.arab-](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=1)

[ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=1)

يشوب التوتر والتصعيد حدود إيران الشمالية سواء مع تركيا أو مع جمهوريات أذربيجان و تركمانستان حول قضايا الحدود البرية و بحر قزوين والمقاطعات الحدودية²، وبالنسبة للحدود الشرقية مع باكستان وأفغانستان فهي مضطربة بسبب العداء التاريخي بين طالبان وإيران

¹ - فهد مزيان خزار الخزار ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية و معرقاتها ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 5 ، 2006 ، ص 66.

² - إياد عايد والي البديري ، المرجع السابق ، ص 348.

وأیضا بسبب التواجد الأمريكي عقب احتلال أفغانستان ، وهو ما أفرز ضغوط إستراتيجية على إيران.

أما الحدود الغربية خاصة مع العراق ، فقد كانت سببا لحرب دامت 8 سنوات في مطلع الثورة بسبب الخلاف حول شط العرب ومناطق حدودية أخرى، إذ شهدت علاقتهما حالات متواصلة من مشاكل الحدود البالغ طولها 1280 كلم رغم عقد اتفاقيات كثيرة منها اتفاقية الجزائر 1975، التي تم بموجبها تثبيت الحدود النهرية حسب خط التالوك ، ثم ما لبث الطرفان أن دخلا في حرب انتهت باتفاق دولي لوقف إطلاق النار واعتماد اتفاقية الجزائر ، وبذلك حصلت إيران على الجزء الشرقي من شط العرب.¹

إضافة إلى كل هذا تشرف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان بساحل طوله 1200كلم، أي 36% من الخليج العربي، إضافة إلى إشرافها على مضيق هرمز الذي يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج العربي إلى المياه المفتوحة، ما يضيف إليها مصدرا آخر من مصادر القوة ويجعل الدول الكبرى تتفادى الاصطدام بها.²

يبلغ عرض مضيق هرمز 29 ميلا بحريا في أضيق موقع بين الكتل البحرية بجزيرة مسندم والساحل الإيراني من الناحية الشمالية الشرقية عند جزيرة سرك ، ويبلغ طول المضيق 40 ميلا ، ويسمى نسبة إلى جزيرة هرمز الإيرانية ، وكان سابقا يسمى بمضيق سلامة نسبة إلى جزيرة سلامة التابعة الآن لسلطنة عمان³، ويعتبر المضيق في القانون الدولي من أعالي البحار ، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية ، وينقل عبره يوميا 17 مليون برميل نפט و3،5 مليار متر مكعب من الغاز أي

³ - نفس المرجع ،ص347.

² - منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000 .الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص 44.

³ - سلمى عدنان محمد، مضيق هرمز الوضع الجيوبوليتيكي والصراعات الإقليمية دراسة سياسية، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي،المجلد37،العدد4،2009،ص99.

ما يعادل 40% من الاحتياجات النفطية المنقولة بحريا ، و 20% من حاجة العالم النفطية وتجتازه يوميا من 20 إلى 30 ناقلة نفط .¹

الشكل 2: خريطة مضيق هرمز .



المصدر : <http://www.arabic-military.com/t49586-topic>

يضاف إلى هذا أن مياه المضيق غير صالحة للملاحة ، لذلك تم تخصيص ممرين ذهابا وإيابا فقط في أكثر أجزاءه صلاحية للملاحة من حيث الخصائص الهيدروغرافية ، إذ أن مخرج الخليج يحاذي الساحل الإيراني في حين أن مدخله يحاذي الساحل العماني، ومع تصاعد حدة التهديد الإيراني بإمكانية الإغلاق ، فإن احتمالية التنفيذ قابلة للتطبيق على الأرض بصرف النظر عن حقيقة هذا التهديد من عدمه.²

إيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من كل مكان من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي هي الأطول مقارنة بسواها، كما أن الخليج هو المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني الإيراني، إضافة إلى الأهمية النفسية له والنابعة من اقتناع الإيرانيين أنه مياه فارسية خالصة

¹- نوار جليل هاشم، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز، مجلة قضايا سياسية، المجلد 25، العدد الأول، 2011، ص 147.

²- محمد شحات عبد الغني، التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات، مجلة شؤون خليجية، العدد 55، خريف 2008، ص 12-13.

، إذ يقول علي أكبر ولايتي وزير الخارجية السابق "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومصب هرمز وعمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية".¹

وفي دراسة وليد عبد الحي عن بنية القوة الإيرانية، وجد أن النزوع الجيوإستراتيجي لإيران خلال الفترة من 3900ق م إلى الآن بينت: إن أكثر الأقاليم التي استحوذت على عدد المرات الأكبر من الانجذاب هي إقليم القوقاز، ثم الهلال الخصيب ثم آسيا الوسطى وأخيرا إقليم الجنوب (باكستان والشواطئ العربية)، وأن هذا الانجذاب نحو إقليم ما مرتبط بتوزيع موازين القوى، فحيث ما توجد المناطق الرخوة في مرحلة ما تتزايد قوة الجذب نحوها.² الموقع الاستراتيجي الاستثنائي يعطي لإيران فرصة لعب دور رئيسي في قضايا مختلفة ، كتقاسم موارد الطاقة في بحر قزوين ، و النزاع على السيادة الإقليمية في الخليج ، كما يفرض تحديات كبيرة على مصالحها الوطنية ، لذلك مثل الموقع المميز فرصة و عبئ على السياسة الإيرانية.³

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لإيران .

يعد المحدد الاقتصادي من أهم العوامل والمتغيرات المتحركة في قوة الدولة وفي التأثير على سياستها الخارجية لأنه الداعم الأساس لباقي المحددات الأخرى بما يوفره من إمكانيات وقدرات للدولة تجعلها تستقل عن التأثير الخارجي وتؤثر بآلياتها الاقتصادية. يقصد بالعامل الاقتصادي ما تملكه الدولة من موارد طبيعية وبشرية متاحة كمصادر الطاقة والتعدين والإمكانيات الزراعية ، وأيضا القدرات البشرية فتوافر هذه الموارد للدولة يضمن لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ،ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة.⁴ لهذا يعتبر العامل الاقتصادي الأساس الذي تركز عليه الأنواع الأخرى من قوة الدولة، فله تأثير على إمكانيات الدولة العسكرية والسياسية و الاجتماعية والنفسية، والتفاعل

¹ - نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2002 ، ص16.

² - وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية و آفاقها ، تاريخ الاطلاع : 2013/06/27 ، عنوان الوثيقة : <http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm>

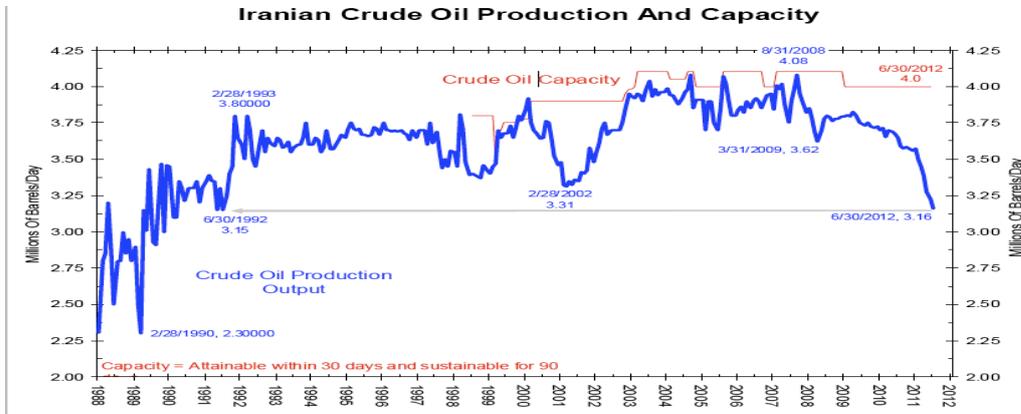
³ - Didier Billion , La Politique Extérieure Iranienne et La Sécurité Régional , Institut de Relation Internationales et Stratégiques ,Paris, 2001 ,p3.

⁴ - صداد احمد الحباشنة، محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران، المرجع السابق، ص197.

الإيجابي بين الجماهير والقيادة السياسية، و بالتالي يصبح متخذ القرار أكثر مرونة ، فالدولة الضعيفة اقتصاديا تكون أكثر عرضة للتهديد والتعبئة السياسية من غيرها¹، لكن يجب الإشارة إلى أن وجود الموارد الاقتصادية للدولة لا يكفي أحيانا لنجاح سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها، بل يجب توافر شرط قدرة النظام على استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة.²

1/الطاقة: تتمتع إيران بوفرة في الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز إذ بلغ الاحتياطي المؤكد في يناير 2000 حوالي 89.7 مليار برميل أي 9 % من الاحتياطي العالمي³، لكن الملاحظ هو تنامي الاحتياطي الإيراني المؤكد باضطراد ، كما نلاحظ اختلاف الأرقام حوله فنجد بين 137 مليار كما تورد تقارير أمريكية⁴ ، و 154 مليار برميل كما تشير إحصاءات الأوبك، و احتياطات الغاز الطبيعي المؤكد 33,620 ترليون متر مكعب، وبلغ إنتاجها النفطي عام 2012 3,576 مليون برميل، وبلغت صادرات النفط 2,537 مليون برميل يوميا.⁵

الشكل 3: رسم بياني يوضح مستويات انخفاض إنتاج النفط في إيران.



المصدر : <http://www.argaam.com/article/articleDetail/281889>

¹ - محمد سالم صالح ، المرجع السابق، ص 158 .

² - أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، 2009 ص 24.

³ - صدام أحمد الحباشنة ،محددات السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق، ص 20.

⁴ - the world Factbook, Iran , energy, the site : <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html>

⁵ - Hasan M Qabazard and others , Annual Statistical Bulletin 2012 , Organization of the Petroleum Exporting Countries (opec) , Vienna, Austria . p22.

يوضح الشكل تراجع الإنتاج النفطي الإيراني خصوصا في الخمس سنوات الأخيرة و هي فترة الرئيس نجاد ، بفعل تزايد العقوبات الدولية ، و امتدادها إلى الصناعة النفطية الإيرانية ، على خلفية الملف النووي ، و تمثل العائدات النفطية حوالي 60% من دخل الحكومة و 30% من إجمالي الناتج المحلي¹، تستهلك إيران 40% من إنتاجها النفطي ، و تتراجع صادراتها النفطية بنسبة 10% سنويا فإيران لم تتمكن من إنتاج حصتها المقررة في الأوبك نظرا لعدم توفر الأموال للاستثمار في مجال صيانة الحقول ، و قد تتفاقم هذه المشكلة مستقبلا² ، و أهم الدول المستوردة للخام الإيراني هي الصين 550 ألف برميل تليها اليابان بـ 327 ألف ثم الهند ثم كوريا الجنوبية 228 ألف برميل يوميا³.

الجدول رقم (1): تطور إنتاج النفط و الغاز و الاحتياطات الإيرانية

المؤشر	2000	2005	الربع الأول من 2008	2020
إنتاج النفط - مليون برميل يوميا	3.818	4.049	4.2	7
صادرات النفط - مليون برميل يوميا	2.49	2.39	2.4	تباين كبير في التقديرات
إنتاج الغاز - مليار م ³	60.3	87	/	136
استهلاك الغاز مليار م ³ سنويا	62.90	102.4	/	136
احتياطي النفط المؤكد - مليار برميل	/	130.90	/	/
احتياطي الغاز المؤكد - مليار م ³	/	29 ألف	/	/

المصدر: وليد عبد الحي ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، ص 96.

¹ - وليد عبد الحي ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، المرجع السابق ، ص 96.

² - نفس المرجع ، ص 98.

³ - عصام عقل ، آسيا تعتمد على السعودية لتعويض النفط الإيراني ، صحيفة الاقتصادية ، العدد 6709 ، 2012/02/23.

يوضح الجدول كذلك تراجع الإنتاج النفطي الإيراني، لكنه يؤكد الاحتياطات النفطية الضخمة في إيران ،و بناء عليه فإن أهمية إيران كدولة منتجة بدأت تتعاضد في السنين المقبلة، ثم إن النفط ليس هو الثروة الوحيدة لإيران في مجال الطاقة ،إذ تملك إيران حوالي 940 تريليون متر مكعب من الغاز ، أي 16 % من الاحتياطات العالمية ،و لا تتجاوزها سوى روسيا التي تملك 1680 تريليون قدم مكعب،و بمعادلة الطاقة الموجودة في برميل النفط الواحد، فإن ذلك يعني أن احتياطات إيران من الغاز توازي حوالي 155 مليار برميل من النفط،هذا يعني أيضا أن احتياطاتها من المحروقات السائلة توازي 280 مليار برميل من النفط مع إنتاجها الضئيل حاليا و المقدر بـ 2,7 مليار متر مكعب سنويا ،مما يؤهلها للعب دور مهم مستقبلا في معادلة الطاقة .¹

لكن الصادرات الإيرانية من الطاقة بدأت تتأثر بفعل العقوبات المتزايدة بسبب الملف النووي و التهديدات المتتالية بإغلاق مضيق هرمز و أيضا تراجع الاستثمارات ،مما سيكون له تداعيات وخيمة على اقتصاديات الدول التي تشهد نموا سريعا مثل الصين.

2/الطاقة النووية: تدرك إيران أهمية هذه الطاقة في دفع عجلة الاقتصاد ،كما تدرك أهمية ديمومتها لذلك عمدت إلى إحياء البرنامج النووي الذي انطلق قبل الثورة، و ذلك للتقليل من الاعتماد على النفط القابل للنضوب، و لتأسيس بنية تحتية طاقوية مستدامة ،و قد نجحت إيران في تخصيص اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي ،و امتلاكها لدورة الوقود النووي الكاملة كما أعلن أحمد نجاد 11 أبريل 2006، و هو ما سيعمل على تحديث المجال الطبي و الزراعي و العسكري بنوع من مصادر الطاقة ،و هو أيضا ما جر عليها حملات متتالية من العقوبات الاقتصادية و التهديد بالتدخل العسكري .²

¹ - نبيل العتوم، المرجع السابق، ص 168.

² - عياد البطني، السياسة الخارجية الإيرانية دراسة نقدية، تاريخ الاطلاع: 2013/07/03، عنوان الوثيقة :

الشكل 04: خريطة لبعض المواقع النووية الإيرانية.



المصدر: <http://www.ncema.gov.ae/portal/ar/media-center/news/25/4/2013/%D8%AE%D8%B7%D8%B>

توضح الخريطة انتشار المنشآت النووية الإيرانية و تركزها في الشرق بالقرب من الخليج العربي ، كما توضح قربها الجغرافي من دول الخليج العربي ، و ما يمثله هذا من أخطار محتملة على دول المنطقة في حال حدوث تسربات إشعاعية .

و تسعى إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية تصل إلى 20 ألف ميغا واط عام 2020 ، وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك ستمكن الدولة من توفير 190 مليون برميل من النفط سنويا ، أي ما يعادل 14 مليار دولار بأسعار النفط عام 2007 ، و لتحقيق ذلك تسعى إيران لبناء عشر محطات توليد كهرباء بالطاقة ¹.

3/الصناعة خارج قطاع المحروقات: تمتلك إيران صناعة محلية على مستوى جيد كفيلة بتلبية احتياجات البلد ، فهي أول دولة من دول الشرق الأوسط منتجة للصلب بـ10 ملايين طن، إضافة للسيارات و الحافلات و الشاحنات بنماذج مرخصة من قبل بيجو و رينو و هونداي ، بأكثر من مليون وحدة منتجة في شركات إيران ².

¹- وليد عبد الحي ، المرجع السابق، ص 102.

²- برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية ترجمة فاطمة علي الخوجة. عمان: أرمان كولن ، ط1 ، 2012، ص133.

هذا إضافة إلى صناعات الالكترونيات و المواد الغذائية و الصناعات التقليدية كالسجاد و السيراميك، و قد بلغ عدد المشاغل في مختلف القطاعات خلال عام 2006 حوالي 16 ألف مشغل صناعي، و يسيطر القطاع الخاص على حوالي 96,4 منها ، و الاستثمار في هذه القطاعات يتنامى ، إذ نمت بنسبة 1.2% خلال الفترة 2005-2006 ، ففي مجال السيارات تقدمت إيران من المرتبة 18 في 2005 إلى المرتبة العاشرة في 2007 بإنتاج حوالي 700 ألف سيارة¹.

و قد زاد الإنتاج الصناعي طبقا للأرقام الرسمية عام 2007 بنسبة 11.7% (المعادن الخام 1.7% المنتجات المعدنية 13% الاسمنت 12.6%، المركبات 6.6%) ، و من الضروري الإشارة إلى مساهمة الحرس الثوري في الصناعات المختلفة، فحتى منتصف 2006 كان للحرس حوالي 1220 مشروعا ، أضيف لها في 2007 ما مجموعه 250 مشروع آخر، و تعدد مؤسسة "قاعدة بناء خاتم الأنبياء" أهم مؤسسات الحرس الاقتصادية.²

4/الزراعة: في إيران تتوزع المساحات الزراعية كالتالي: 11% غابات، 8% مراعي، 14% مناطق زراعية بعلية، 16% مناطق زراعية مروية، 50% صحاري و جبال، تتركز أخصب الأراضي في الشمال ، واستنادا إلى تقارير منظمة الأغذية و الزراعة "فاو" فإن إيران زادت من إنتاجها حوالي 55 مليون طن من الفترة 1979 إلى 2008، إذ تمكنت من رفع إنتاجها بحوالي 10.4%³.

و قد أعلنت منظمة التنمية و التجارة الإيرانية أن قيمة المحاصيل الزراعية التي تم تصديرها من إيران بلغت بين 2012 و 2013 حوالي 3.3 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 23% و

¹- وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 107.

²- وليد عبد الحي، المرجع السابق ، ص 108 .

³- نفس المرجع ، ص 105.

16%¹، و تحتل إيران المرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح و تحولت منذ 2007 إلى دولة مصدرة له ، و إلى أكبر مصدري الشعير بحوالي 400 ألف طن.² كما أعلن رئيس منظمة البحوث و الدراسات الزراعية الإيرانية أن إيران احتلت المرتبة الأولى إقليمياً و الرابعة عالمياً في مجال العلوم الزراعية عام 2011 ، حيث بدأت بتنفيذ 8 آلاف و 529 مشروع في مجال الزراعة ، إضافة إنتاج 16 نوعاً جديداً من المحاصيل الزراعية³، و قد بلغت صادرات إيران الزراعية في 2008 15% من مجموع الصادرات خارج قطاع النفط مقابل 10% في 2004⁴، و يساهم القطاع الزراعي حسب إحصاءات أمريكية بنسبة 11% في الاقتصاد و يشغل 25% من اليد العاملة⁵ .

5/النمو الاقتصادي: يشهد الاقتصاد الإيراني نمواً بطيئاً و متراجعاً بسبب الحصار الاقتصادي و الارتباط بالعائدات النفطية المتذبذبة، إذ تورد تقارير أمريكية أن معدل النمو كان 1.9% في 2012⁶، بينما يتوقع له البنك الدولي أن يكون بين (1- %) و (0.5- %) في 2013⁷، و تجاوز معدل النمو في 2007 حاجز 2.5% سنوياً في المرتبة الرابعة العالمية⁸.

¹ - قناة العالم ، إيران تصدر محاصيل زراعية بقيمة 3 مليار دولار، تاريخ الاطلاع : 2013/07/10، عنوان الوثيقة

<http://www.alalam.ir/news/1452271>:

² - وليد عبد الحي، المرجع السابق ص 106.

³ - وكالة أنباء الطلبة الإيرانية ، إيران الأولى إقليمياً في إنتاج العلوم الزراعية، تاريخ الاطلاع : 2013/07/10،

عنوان الوثيقة : <http://isna.ir/ar/news/92012710036/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-D8%B4->

⁴ - برنار اوركاد، المرجع السابق، ص 133.

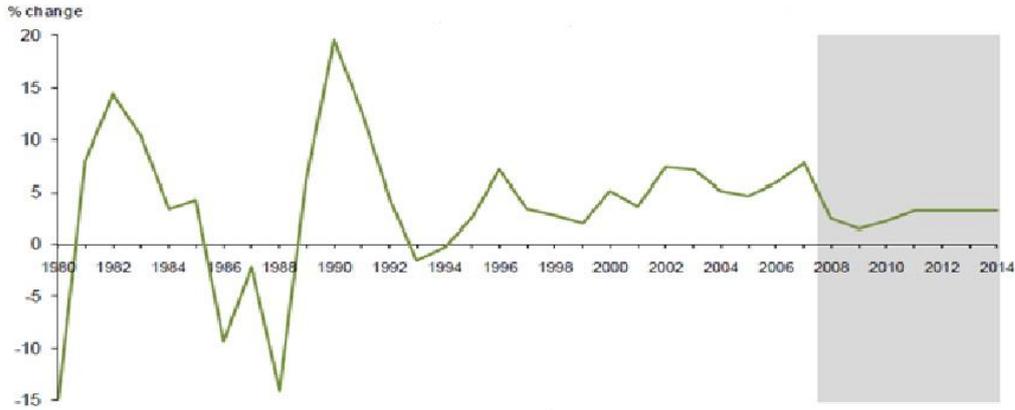
⁵ - The world Factbook , Iran economy, the site : <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html>

⁶ - The world Factbook , Iran economy, op , cit.

⁷ - World economic and financial surveys , World Economic Outlook October 2012 , Coping with High Debt and Sluggish Growth , International Monetary Fund , Washington , 2012 , p83.

⁸ - وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية و آفاقها ، المقال السابق .

الشكل 5: منحني يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي لإيران



المصدر : IMF, world economic outlook 2009 database, in Stephen Jones , The Islamic Republic of

Iran: An introduction , RESEARCH PAPER , Hous of commons library . December 2009.

يوضح الشكل الارتباط الكبير بين الناتج المحلي الإيراني و بين أسعار النفط و عوائده، كما يوضح تأثير الحرب مع العراق والعقوبات الأمريكية على الدخل القومي الإيراني، فبعد صدور قانون دماطو في 1995 تراجع الناتج المحلي بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية، كما يلاحظ تعافي الاقتصاد بفعل السياسات الانفتاحية لخاتمي، لكن يتراجع هذا التعافي مع اشتداد الحصار الاقتصادي، و تراجع الاستثمارات النفطية، خاصة في عهد أحمدي نجاد، وهو ما يمكن أن يستمر مستقبلا في حال استمرار السياسة الإيرانية دون تغييرات .

و تسبب العقوبات الاقتصادية تراجعا كبيرا في نسبة النمو، إذ تقدر الدراسات أن الحصار يكلف إيران ما نسبته 1.1% من إجمالي الناتج المحلي¹، و قد بلغ إجمالي الدخل الإيراني في 2005 حوالي 545 مليار دولار²، و بلغ في 2012 حوالي 548 مليار دولار³، و حققت إيران ما نسبة 23.9% إيرادات من الضرائب خارج عوائد النفط سنة 2011، كما تمتلك احتياطي نقدي بلغ 58 مليار دولار في ديسمبر 2012.⁴

¹ - وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، المرجع السابق، ص 115.

² - محمد صادق إسماعيل، إيران من الشاه إلى نجاد. القاهرة : العربي للنشر و التوزيع، (د ت ن)، ص 47.

³ - The world Factbook , Iran economy, op ,cit.

⁴ - ibid.

6/البطالة : تعتبر البطالة عنصر ضاغط على الاقتصاد الإيراني و مؤثر على الاستقرار الداخلي ، فنسب البطالة مرتفعة جدا في إيران إذ بلغت في 2002 نسبة 20% ، كما كان ربع السكان تحت خط الفقر بسبب تداعيات الحرب مع العراق التي كانت خسائرها المباشرة و الغير مباشرة 881 مليار دولار، و بلغ عدد العاطلين 20 مليون من سكان إيران الـ 70 مليون في 2005، إذا أن سوق العمل يستوعب 800 ألف شاب سنويا فقط¹، و بلغت البطالة 15.5% في 2012 و حسب التقارير الأمريكية فإن 18.7% من السكان تحت خط الفقر في 2007.²

و قد أشارت تقديرات حكومية إلى أن نسبة البطالة 2007 كانت 10.9% ، بينما جهات خاصة تقدرها بحدود 20%³، بينما يقدر البنك الدولي نسب البطالة بـ 12.3% في 2011 و يتوقع لها أن تكون 15.6% في 2013 و يتزامن من هذا الارتفاع مع ارتفاع الأسعار من 21.5% في 2011 ارتفع إلى 25.5% في 2012⁴، و تشير تقارير أنه قياسا بمعدل الدخل الفردي سنويا كانت مرتبة إيران في 1980 49 عالميا ، و أصبحت 99 قبل 1994 ، ثم 87 في 2007 ، و يتوقع لها أن تكون 87 في 2014.⁵

7/التضخم: يعتبر التضخم من أعقد مشكلات إيران الاقتصادية، ففي حين تشير بعض الدراسات على أنه تم تخفيض التضخم من 50% في منتصف التسعينات إلى مستوى 15% في 2005 ، فإن بعض المصادر الدبلوماسية الغربية في طهران تقدره بـ 25% في 2007 ، رغم أن الحكومة تتحدث عن تراجع نسبته ، إذ قدر البنك المركزي الإيراني معدل

¹ - محمد صادق إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 47.

² - The world Factbook , Iran economy, op , cit.

³ - وليد عبد الحي المرجع السابق ، ص 119.

⁴ - World economic and financial surveys , World Economic Outlook October 2012 , p 82

⁵ - Stephen Jones, The Islamic Republic of Iran: An introduction , RESEARCH PAPER , Hous of commons library . December 2009 , p 62.

التضخم في 2007 بحوالي 10.6% و أن العجز المالي يصل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

وفي ظل تنامي العجز المالي أقر مجلس الشورى في ديسمبر 2010 قانون الإعانات المالية الذي تقدم به الرئيس السابق احمدي نجاد للحد من الدعم الحكومي للمواد الغذائية والطاقة ،ومن ابرز أسباب هذا التراجع الاقتصادي هو تراجع العوائد النفطية بسبب العقوبات الاقتصادية والتي أضرت بالعملة الوطنية التي انخفضت بنسبة 20%². تملك إيران مقدرات اقتصادية هائلة تؤهلها للعب دور إقليمي كبير بسبب العوائد النفطية وما يوفره اقتصادها الضخم من آليات اقتصادية لسياستها الخارجية ، كما أنه دافع لباقي الآليات الأخرى ، لكن الملاحظ هو تراجع الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات ،وبسبب طريقة تسيير الاقتصاد المعتمدة على عرقلة الاستثمار الخارجي واحتكار الدولة لقطاعات كثيرة ، وهو ما انعكس على الاقتصاد الكلي وكان له اثر على الناتج المحلي ، ومن المؤكد أنه سيضعف السياسة الخارجية الإيرانية بفعل قوة تأثير المحدد الاقتصادي على سلوك أي دولة خارجياً.

المطلب الثالث :المقومات العسكرية الإيرانية .

يعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة المحددة للسياسة الخارجية للدول، رغم أنه ليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافيا أو الموارد الطبيعية لأنها عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية³، ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كما ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم⁴.

¹ وليد عبد الحي، المرجع السابق ص 63 -

² - The world Factbook , Iran economy ,op , cit.

³ - أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 379.

⁴ - مثنى علي المهداوي ، المرجع السابق ، ص 110.

لذلك تعد القوة العسكرية من أبرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول كافة، لكن نوعية تأثيرها تتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكرياً هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية، وبالقبول بالنتائج المترتبة بذلك على حرية قرارها السياسي، وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً التي تكون قادرة على التأثير السياسي إقليمياً وعالمياً¹. ويتجسد تأثير العامل العسكري في كونه يمثل وسيلة وحماية في آن واحد، ففي الوقت الذي يعتبر أحد المسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات الحرب والسلم، فإنه غاية تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر السياسي لقوتها وإحدى أبرز الأسس التي يستند إليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات².

تتألف قوات إيران المسلحة من عنصرين أساسيين: الجيش الوطني التقليدي (أرتش) المكلف بالدفاع عن الوطن، وحراس الثورة الإسلامية (سپاه پاسداران) المكلفة بحماية "النظام الإسلامي" من عدو الداخل والخارج إذا اضطر الأمر، كما ينقسم الأمن الداخلي إلى فئتين: قوات الشرطة وكذلك الميليشيات المعينة بأهداف إيديولوجية والمرتبطة بالحرس الثوري والمعروفة بالباسيج³.

1 / الجيش النظامي (آراتش) :

أنشأ الجيش الإيراني الوطني الحديث في العام 1925 من قبل رضا شاه عن طريق حملة تجنيد على نطاق واسع، حيث كان في البدء عبارة عن قوة لحفظ وتعزيز السلطة المركزية من خلال قمع الثورات المحلية⁴

¹ - محمد سالم صالح، المرجع السابق، ص 152.

² - صداح أحمد الحباشنة، محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة (1979-2009)، المرجع السابق، ص 198.

³ - برنار اوركاد، المرجع السابق، ص ص 141، 142.

⁴ - نفس المرجع، ص 143.

بعد انتصار الثورة الإسلامية تم تسريح حوالي 60% من تعداد الجيش ،إما بسبب فرار القادة والضباط أو من خلال عمليات التطهير بعد الثورة بسبب الخوف من الجيش الذي يعتبر امتداد لقوة الشاه ،والذي حاول القيام بعمليات انقلاب في 1983 على نظام الخميني، وبحلول عام 1986 كان الجيش النظامي 305000 جندي وفي عام 2004 أصبح 350000 منه (200000) مجند، وبقيت الأرقام متقاربة نسبياً إذ بحلول 2008 كان الجيش حوالي 130000 جندي نظامي و 220000 مجندين¹، وهذه الأعداد من دون احتساب قوات الحرس الثوري والباسيج (التعبئة الشعبية) ، ويتألف الجيش النظامي من :

القوات البرية: تكون القوات البرية من أربع فيالق إضافة إلى أربعة فرق مدرعة و 6 فرق مشاة، وحوالي 1600 دبابة قتالية أغلبها من طراز شيفت البريطانية و(M-60) الأمريكية، إضافة إلى الدبابات الروسية (T-54) و(T-55) و(T-59) ، كما يشير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن أن قوات المشاة الإيرانية تمتلك 640 ناقلة جند مدرعة و 8196 قطعة مدفعية من مختلف الأنواع²، وقد نجحت إيران في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة والمدرعات وناقلات الأشخاص، كما تمكنت في 1994 من تصنيع دبابة "نو الفقار" من قطع الدبابتين الأمريكيتين M-48 و M-60³ (70) .

الجدول رقم (02): بعض الإحصاءات للقوات و الأسلحة الإيرانية

عدد القوات	الدبابات	سواروخ ارض - جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية	ميزانية الدفاع بالمليار دولار
540.600	1565	76 بطارية منها واحدة إك و بعضها ستنجر	306	59 منها 10 هودونج و 40 بوجامر 3 غواصات	9.1

¹ - Army Islamic Iranian Ground Forces : <http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/>

² - صحيفة القوة الثالثة ، الخارطة العسكرية والجغرافية : حجم القدرات العسكرية الإيرانية والدول التي تصل إليها ، تاريخ الاطلاع 2013/07/28، عنوان الوثيقة : <http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=42037>

³ - عصام نايل المجالي ، تأثير التسليح على الأمن الخليجي ، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012 ، ص 70 .

المصدر : المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية لندن (التوازن العسكري 2003-2004) في : عصام نايل المجالي ، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي ، عمان ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2011 ، ص 111.

القوات البحرية : يفرض الموقع الإستراتيجي بإطلالته البحرية الطويلة والمهمة على إيران تطوير قدراتها البحرية نظرا للثقل الأمني والاقتصادي للخليج العربي وأهميته الإستراتيجية العالمية ، إضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي في مياهه .

فتشير أغلب التقارير أن تعداد القوات البحرية كان حوالي 18 ألف في 2008 ورغم أهمية القوات البحرية بالنسبة لإيران إلا أنها قديمة التجهيز ، ولذلك تعمل إيران على تطويرها وزيادة فاعليتها ويقع مقر القيادة البحرية في بندر عباس ،بوشهر ،الكرخ) وواحدة على بحر قزوين (بندر انزلي) وأخرى على المحيط الهندي (شهاه بهار)¹

وقد كشفت إيران عن بعض القطع والأسلحة البحرية ، منها صاروخ بحري بمدى 200 كم أطلق عليه اسم "تور" ، كما طرحت حاملة الصواريخ (سينا - 1) في العام 2003 ، وكذلك المدمرة (موج) ،وأعلنت القوات البحرية في ماي 2004 عن تصنيع مدمرات بحرية كما كشفوا عن تصنيع الفرقاطة الإيرانية "بيكان" ،وبالنسبة للغواصات فقد دخلت الخدمة منذ 1993 من نوع "كيلو" وأخرى من نوع "جيب" صغيرة ، وتمتلك إيران خبرة صيانة القطع البحرية وإصلاحها تحت سطح الماء²، و استحوذت القوات البحرية على نسبة تصل إلى 10% من مشتريات إيران العسكرية من أجل تقوية دفاعاتها على طول سواحلها ، وتدعيم قواتها البحرية في مياه الخليج حيث قامت بشراء غواصات من روسيا³ .

تعززت جهود تحديث البحرية الإيرانية بقوة منذ 2008 من خلال إطلاق قطع محلية الصنع إضافة إلى الإعلان عن منشآت بحرية ، ففي أكتوبر 2008 تم افتتاح قاعدة بحرية جديدة في "جاسك" تقع جنوب مضيق هرمز الإستراتيجي ، كما أعلنت عن عزمها إنشاء سلسلة من القواعد على طول ساحلها الجنوبي على بحر عمان وصولا إلى مضيق هرمز

1 - Iran Military Guide, Navy ,the site : <http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/navy.htm>

2- عصام نايل المجالي ،المرجع السابق ، ص 72

3- نبيل العتوم، المرجع السابق، ص 171

من أجل إنشاء خط دفاع منيع ، وحسب مجلة "جينز" الدفاعية الأسبوعية (Janes Defence Weekly) في يناير 2008 فإن ميناء جاسك الجديد أفضل من ميناء بندر عباس لأن لديه أفضلية للوصول إلى خليج عمان والمياه العميقة مما يعزز قوة ونفوذ إيران وقدرتها التأثيرية على المضيق الإستراتيجي ، لكن ليس لديه الطاقة الاستيعابية الكافية .¹

القوات الجوية : تعاني قوات إيران الجوية من نقص حاد في قطع الغيار والتسليح المتطور بسبب الحصار الأمريكي والغربي ، علما أن 20 % من الطائرات المقاتلة أمريكية الصنع ، وتعود إلى ما قبل سقوط الشاه "محمد رضا بهلوي" عام 1979 والباقي من صناعة روسية ، وفي سبتمبر 2007 أعلنت إيران عن تصنيع مقاتلتين من طراز الصاعقة التي تعتبر الجيل المطور من المقاتلة المعروفة باسم (أزارخش)² .

كما تمتلك القوات الجوية الإيرانية شبكة ممتازة مكونة أكثر من 50 مطار وقاعدة جوية في كافة أنحاء البلاد (120 مدرج عصري) ، ومعظم هذه المطارات يتم تقاسمها في استخدامات مدنية وبعضها مخصصة للاستخدامات العسكرية، وفي المحصلة يعتبر الأسطول الجوي الإيراني غير متجانس وغير كافي من حيث العدد كي يؤمن سلامة وأمن بلد شاسع مثل إيران .³

2/الحرس الثوري (الباسدران):

يطلق عليه بالفارسية اسم " سيباه باسدران انقلاب إسلامي" وهي تحظى منذ تأسيسها مع بداية الثورة بعناية خاصة وتتمتع بوزارة مستقلة ، وتضم في صفوفها "قوات البسيج" و"فيلق القدس" ، إضافة إلى وحدات برية وجوية وبحرية و أجهزة استخبارات خاصة ، كما أنها

¹ - Stephen Jones , op,cit,p139.

² - محمد صادق إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 58.

³ - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص 167.

تشرف على الصواريخ الإستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى ، و تشرف كذلك على البرنامج النووي.¹

وقد أنشأه "أية الله الخميني" في الخامس من مايو سنة 1979 للدفاع عن الثورة الإسلامية ، وتثبيت سلطة المؤسسات الجديدة ، برز "الحرس الثوري" خلال الحرب العراقية - الإيرانية ، وزاد وزنه في النظام الجديد حيث أدرج كيانه ومهامه في الدستور (المادة 150)² ، ويعتبر الحرس الثوري جهاز مستقل عن الجيش النظامي رغم نشاطه الموازي ويتم التنسيق بينهما من خلال قيادة الأركان العامة والتي غالبا ما يكون قادتها من الحرس الثوري ، وهو مدرب تدريب عالي جدا ومسلح تسليح جيد وله تأثير سياسي واقتصادي كبير جدا .³

يبلغ تعداد قوات الحرس الثوري حوالي 140 ألف جندي، و له قوات برية مكونة من وحدات صغيرة مجهزة بشكل جيد، وتشير بعض التقارير أن هذه القوات تضم ما بين 120.000 و 130.000 جندي كما أنها تسيطر على "البسيج"، و يمتلك الحرس قوات جوية وضمنها سلاح الصواريخ ، إذ يسيطر على الصواريخ الباليستية مثل شهاب 3 متوسطة المدى⁴ .

قوات الحرس الجوية قليلة العدد وقوامها 5000 جندي فهي لا تملك طائرات مقاتلة ، إلا أنها تعمل على تصنيع طائرات خفيفة مصممة للقيام بحرب عصابات ، كذلك تسيطر على قواعد الصواريخ المنصوبة على الخليج و قبالة "مضيق هرمز" ، إضافة إلى المنشآت الإستراتيجية، ولدى إيران شبكة قوية تتراوح من 30 إلى 50 قاعدة صواريخ بعيدة المدى⁵ ، وللحرس الثوري فرع بحري مكون من 20.000 مقاتل، وتتركز قواعد القوات البحرية

¹ - محمد صادق إسماعيل ، ص 64 .

² - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص 149 .

³ - Stephen Jones op,cit,p140 .

⁴ - Anthony H. Cordesman ,Iran's Revolutionary Guards, the Al Quds Force, and Other Intelligence and Paramilitary Forces, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007,p6 .

⁵ - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص 160 .

للحرس في الخليج العربي، قرب العديد من القنوات الرئيسية للنقل البحري كما يتمركز بعضها قرب مضيق هرمز¹

ويرى بعض المحللين أن عقيدة القوات البحرية الإيرانية تستند إلى تكتيك حرب العصابات، من خلال الاعتماد على أسلوبيين هما : الزوارق السريعة المسلحة بالصواريخ والألغام البحرية، وإيران باتت قادرة على خوض حروب تقليدية بعيدة عن الساحل كما أن سلاح بحرية الحرس يمتلك عدد ضخم من الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كم /سا، وتعد إيران واحدة من خمس دول في العالم قادرة على إنتاجها، وهي وسيلة فعالة للتعامل مع السفن البحرية الكبيرة وتشير تقارير إلى امتلاك الحرس لحوالي 3000 قارب.²

أ/ سلاح الصواريخ: تعتمد الإستراتيجية العسكرية لإيران على القدرة الصاروخية بشكل كبير لذلك تعمل على تطويرها باستمرار من أجل سد العجز في القوات الجوية، وتقع مسؤولية سلاح الصواريخ وبرنامج تطويره على عاتق الحرس الثوري.

وقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل حالياً صواريخ شهاب-1 مداها (285-330) وشهاب-2 (500-700كم) وشهاب-3 (1000-1300كم) وزلزال 3 (1500 كم) وشهاب-4 (1800-2000كم) وشهاب-5 (قد يصل مداه إلى 4000 كم) وشهاب-6 قد يصل مداه إلى 10 آلاف كم.³

كما تتحكم إيران باستخدام الوقود الصلب، وتعمل بدعم من كوريا الشمالية على تصنيع صواريخ عابرة للقارات متعددة الطبقات، تم اختبار بعضها في تجارب فضائية، إذ تم وضع قمر صناعي محلي الصنع باسم "كاوشكر-3" في مداره في 04 فيفري 2009⁴، وتمتلك إيران كذلك صواريخ من نوع "غدير 1" والذي يصل مداه إلى 1800 كم و"سجيل 1" الذي

¹ - Anthony Cordesman ,op ,cit ,p4.

² - حيدر رضوي ، القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج ، تاريخ الاطلاع : 2013/08/05 ، عنوان الوثيقة :

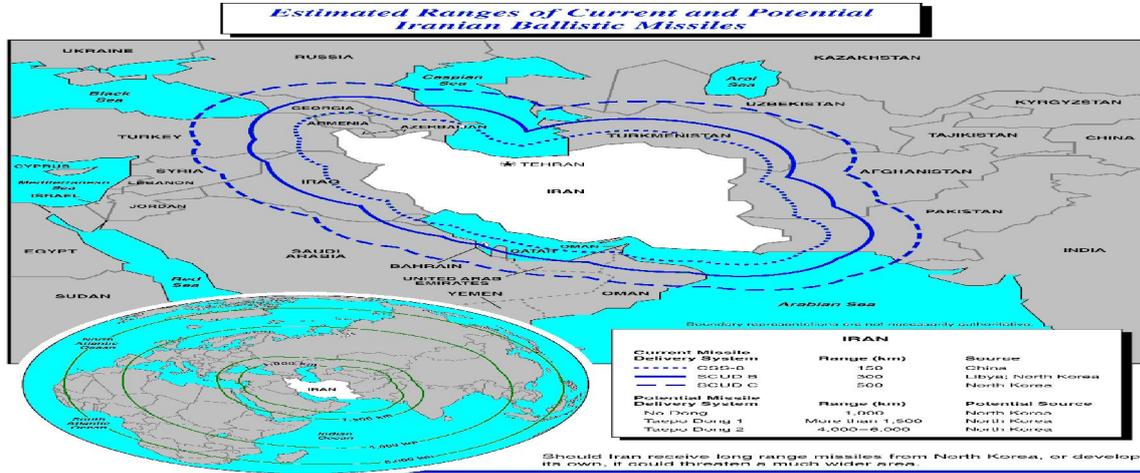
<http://www.turess.com/alfajrnews/31052>

³ - عصام نايل المجالي ، المرجع السابق ، ص 70.

⁴ - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص 176.

يصل مداه إلى 2000 كم ،وأيضاً "سجيل 2" القادر على الوصول إلى إسرائيل وأغلب أنحاء أوروبا¹.

الشكل 7: مدى القدرات الصاروخية الإيرانية الحالية و المحتملة .



المصدر : <http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/missile-ranges.htm>

يوضح الشكل مدى القدرات الصاروخية لإيران ، حيث يلاحظ امتدادها لمناطق إستراتيجية عديدة ، بفعل الموقع الجيوإستراتيجي الهام ، و هذا التأثير يمكن أن يصعب من أي تدخل عسكري ضد إيران .

و أصبحت إيران قادرة على تصميم وإنتاج صواريخ (SCUD) من نوع B و C بمساعدة الصين وكوريا الشمالية وهي مطورة من صواريخ (No-Dong) الكورية الشمالية و SS-4 الروسية وفي هذا الصدد أشارت مجلة (Weekly Defence) إلى أن إيران استطاعت قبل نهاية القرن الماضي أن تصل إلى الحد الذي وصلت إليه العراق قبل حرب الخليج عام 1991 ، من خلال إنشاءها لبنية تحتية كاملة لدعم تطوير الصواريخ بأكثر من 100 مكان مجهز².

¹ - خالد أحمد الرماح ، طموحات إيران العسكرية ... الهروب إلى الأمام ، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية ، أكتوبر 2010 ، متوفر على الرابط التالي : <http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa018-10.pdf>

² - عصام نايل المجالي ، المرجع السابق ، ص 71.

ب/القدرات النووية / الكيميائية :تؤكد إيران دائما على سلمية برنامجها النووي لكن تنامي قدراتها على تخصيب اليورانيوم تمكنها من صنع سلاح نووي ، إذ تمتلك إيران حاليا نحو 1,2 طن من اليورانيوم منخفض التخصيب استطاعت تخصيبه إلى 3,5 % ، وتتوي رفع مستوى التخصيب إلى 20 % في منشأة "ناتنز " ،إضافة إلى نيتها إنشاء 10 مواقع نووية ، ويعتقد خبراء أن وصول إيران إلى نسبة تخصيب 20 % يعتبر اقترابا كبيرا لوصولها إلى نسبة تخصيب 90 % اللازمة للسلاح النووي .¹

كما تنتج إيران كميات من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ولها القدرة على تحميلها في رؤوس الصواريخ ، وقد بدأ برنامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الإيرانية أثناء الحرب مع العراق ،بسبب الاستعمال الكبير لهذه الأسلحة ضدها من طرف العراق، وتشير تقارير أمريكية إلى أن إيران تملك أكثر من 1000 طن من الأسلحة الكيميائية على غرار غاز الخردل وغاز الأعصاب ، إضافة إلى الأسلحة الجرثومية ، وتعمل كل النشاطات النووية تحت الإشراف الكامل للحرس الثوري .²

ج/قوات التعبئة "البسيج" :انبثقت قوة الباسيج من الثورة بتوجيه من آية الله الخميني وذلك في يناير 1981 ، ووضعت تحت قيادة الحرس الثوري ،وهي قوة احتياط شعبي مكونة من حوالي 90.000 رجل مع قوة قد تصل إلى 300.000 رجل، والقدرة على تعبئة أكثر من مليون مقاتل ،كما لديها ما يقرب من 740 كتيبة ، و الكتيبة تتألف من 300 إلى 350 فرد معظمها من الشباب والرجال الذين أتموا الخدمة العسكرية .³

و تنص المادة (150) من الدستور الإيراني على دور "الباسيج" بوصفها معاونة للشرطة خلال الحرب ، وفي تنظيم الرعاية وتوزيع قسائم المواد الغذائية ، وتتلقى هذه الميليشيات

¹ - خالد أحمد الرماح ، المقال السابق .

2 - Iran Military Guide , Chemical Weapons , the site :

<http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/cw.htm>

³ - Anthony Cordesman ,op,cit ,p10.

اليوم تدريسا عقائديا وعسكريا من الحرس الثوري ، وأصبحت تستعمل لقمع التوترات السياسية وفرض الأمن من خلال ما أصبح يعرف بكتائب عاشوراء .¹

وبرز دور "الباسيج" في المظاهرات الكبيرة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009 والتي أدت إلى توترات كبيرة في إيران ساهمت الباسيج مع قوات الأمن في قمعها، كما تعتمد الباسيج في إطار إستراتيجية إيران العسكرية من خلال حرب العصابات القائمة على اللامركزية القيادية في حالة الغزو، واستنزاف العدو بوحدة صغيرة وكثيرة وواسعة الانتشار.

د/ فيلق القدس ذراع ايران الأمنية في الخارج :

قوة القدس هي قوة تابعة للحرس الثوري تم إنشائها خلال الحرب مع العراق ، وهي متخصصة في العمل الخارجي ، وجمع المعلومات الإستخباراتية عن الأهداف المحتملة خارج إيران ، كما أنها مسؤولة عن تقديم الدعم والتدريب والتمويل للمنظمات والفصائل

المدعومة من إيران كحزب الله والجهاد وحماس والقوى الشيعية في أفغانستان والعراق .² وتشير تقارير غربية أن قوة القدس قوامها ما بين 5000 إلى 15000 من أعضاء النخبة في الحرس الثوري و مسؤولة عن العمل خارج الإقليم من خلال دعم أطراف معنية تابعة لإيران ، وتدير شبكة الاستخبارات التي ساهمت وتساهم في توريد التكنولوجيا الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني .³

ولقوة القدس ميزانية سرية يتحكم فيها المرشد الأعلى "خامنئي" و لا تظهر في الموازنة العامة للبلاد، ولهذه القوة قواعد داخل إيران وخارجها وهي مقسمة إلى فئات محددة من الهيئات لكل بلد أو منطقة، فهناك مديريات للعراق ولبنان وفلسطين والأردن وباكستان والهند وتركيا والجزيرة العربية والبلدان الآسيوية ودول الإتحاد السوفياتي سابقا والدول

¹ - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص ص 161 ، 162.

2- Ben Smith ,The Quds Force of The Islamic Revolutionary Guard ,International Affairs and Defence Section ,30 October ,2007, P2.

³ - Stephen Jones , op,cit,p142.

الغربية وشمال إفريقيا ، كما لها مكاتب في العديد من السفارات وهي ممنوعة على الموظفين في السفارة .¹

3/ الإنفاق الدفاعي الإيراني .

وفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) البيانات عن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط غير مؤكدة وخاصة في إيران ، إذ أن ميزانية الحرس الثوري الإيراني لا تدرج في الميزانية الرسمية رغم أنه يشكل قوة كبيرة ومكلفة ، و الجدول التالي يوضح حجم الإنفاق الدفاعي الإيراني من 2001 إلى 2008 حسب إحصاءات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

الجدول (03) : الانفاق العسكري الايراني من 2001 الى 2009 و نسبته من الناتج المحلي دون حساب نفقات الحرس الثوري و مؤسساته .

السنة	لمبلغ بالمليون دولار بسعر الصرف لسنة 2011	نسبة من الناتج المحلي الاجمالي GDP
2001	10949	% 4
2002	8234	%2.5
2003	9635	%2.3
2004	12199	%3.1
2005	15128	%3.5
2006	16384	%3.5
2007	13636	%2.7
2008	10188	%2.1
2009	9809	%2.2

المصدر : الارقام مستقاة من قاعدة بيانات الانفاق العسكري لسنة 2013 ، معهد ستوكهولم لابعث السلام (sipri)

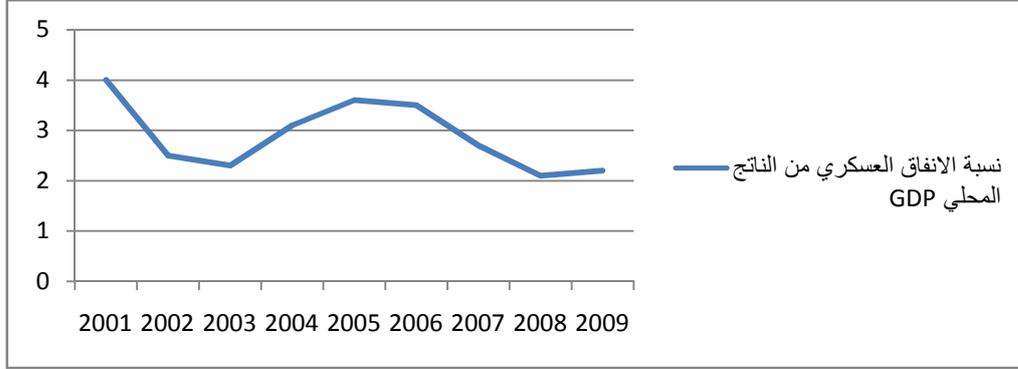
<http://milexdata.sipri.org/files/2013/mdown.php>

يوضح الجدول تراجع الإنفاق العسكري في إيران ، خاصة بعد انتهاء الحرب مع العراق ، لكن ترتفع هذه النفقات بارتفاع التهديد باستهداف إيران خاصة بعد احتلال العراق في

¹ – Anthony Cordesman ,op ,cit ,p8.

2003 ، لكن يجب الإشارة إلى أن هذه الإحصاءات لا تشمل نفقات الحرس التي لا تدخل في ميزانية الدولة ، و يبين المنحنى البياني التالي انخفاض النفقات .

الشكل 08 :منحنى يبين تطور نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي



بعد عرض القدرات العسكرية الإيرانية وهيكله قواتها يتضح أنها تشكل سند قوي للسياسة الخارجية، كما أنها أحد أبرز آلياتها من خلال الدعم العسكري والعمليات خارج إيران كـ " فيلق القدس" ، لكن الملاحظ على هذه القوة العسكرية المتنامية تأثر الكثير من قطاعاتها بالعقوبات العسكرية المتزايدة خاصة القوات الجوية ، والملاحظ أيضا أن القدرات العسكرية الإيرانية بالكاد تمكنها من حماية الإقليم ،فهي ليست بالقدرات الهجومية القادرة على العمل الخارجي والغزو ، لكن موقع إيران الجيوإستراتيجي يعطيها قدرة التأثير والردع ،لذلك فهذه الإمكانيات والتي تسعى إيران باستمرار لتطويرها تدفع السياسة الخارجية الإيرانية وتمكنها من المناورة والتأثير الكبير .

المطلب الرابع :المنطلقات الايديولوجية للسياسة الخارجية الإيرانية .

تعرف الأيديولوجيا أنها منظومة من الأفكار تهدف إلى غاية عملية فهي مجموعة من الأفكار عن العالم وعن الحياة وعن المجتمع تصلح قاعدة لعمل جماعي لذلك فهي بعيدة عن خصائص التفكير الشخصي وعن مرونته لأنها أقرب لأن تكون برنامج عمل¹.

وحسب " لويد جونسون " لا تتبثق السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار ، إن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والأيديولوجية التي

1- أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 381.

تراكمت عبر الزمن¹، فالمحدد الأيديولوجي هو تلك الأفكار التي يعتنقها أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي ، وهذه التوجهات المجتمعية ليست مجرد آراء عابرة ، ولكنها أفكار تتسم بثباتها النسبي².

وقد انقسم الباحثون حول دور المحدد الأيديولوجي بين من يقلل من أهميته ودوره وأثره على السياسة الخارجية ، أما كيفية تأثير الأيديولوجية في صناعة القرار فيتم ذلك من خلال التأكيد على ضرورة وجود أيديولوجية واضحة لكل نظام سياسي ، وذلك بوصفها ليست فقط أداة لتقويم الواقع والمستقبل ، بل أيضا محدد لنوعية الدور الذي تلعبه الدولة في النظام السياسي الدولي وتصورها لما يجب أن يكون عليه³.

فيؤثر النسق العقدي للدولة على تصورها لما يحدث في النظام الدولي فهو بمثابة شاشة إدراكية يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث أو تفسيرها بما يتوافق مع النسق العقدي ، كما أن هذا الأخير يضع قيودا على خيارات السياسة الخارجية ، فصانعوا القرار حتى في الدول التسلطية يجدون شيئا من الصعوبة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم ، فالنسق الأيديولوجي للدولة يعتبر أداة لتبرير خيارات السياسة الخارجية إذ تقدم للجماهير على أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة⁴.

لكن رغم كل هذا فدرجة تأثير الأيديولوجيا تختلف باختلاف مرحلة التطور السياسي ودرجة التطور الاقتصادي للدولة ، إذ يزداد تأثير الأيديولوجيا في المراحل الأولى للثورات الاجتماعية، لكنه من الملاحظ تراجعها وانحساره كلما ازدادت درجة التطور الاقتصادي، إذ مع ازدياد الارتباطات الاقتصادية للدولة تظهر مشكلات جديدة يصعب للأيديولوجيا تقديم

¹ - لويد جونسون ، المرجع السابق ، ص 83.

² - صداح أحمد الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 16.

³ - أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 383.

⁴ - لويد جونسون ، المرجع السابق ، ص 84.85.

حلول لها ، كما أنه يجب الإشارة إلى أن تأثير الأيديولوجيا على السياسة الخارجية يزداد كلما قل تأثير الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها.¹

تحدد السياسة الخارجية الإيرانية جملة من الضوابط الأيديولوجية منها ما هو من إفرازات الثورة ومنها ما هو امتداد لما قبل الثورة ، ومن أبرز هذه المحددات نجد نظرية ولاية الفقيه الحاكمة والمؤسسة للنظام في إيران ، وما أفرزته من نظرة للواقع الدولي من خلال اجتهادات الإمام الخميني ، و كذلك نجد القومية الفارسية التي تعلى من الوطنية الإيرانية الفارسية بما لها من جذور تاريخية وامتدادات حضارية عميقة ، و قبل التعرض لتأثير ولاية الفقيه على السياسة الخارجية نتناول بشيء من الإيجاز تطور النظرية في الفكر الشيعي .

1/ ولاية الفقيه كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية .

تعود أصول هذه النظرية إلى محمد بن مكي الجزيني العاملي نسبة إلى جبل عامل في لبنان (ت.1472) ، حيث دعا إلى التوسع في عمل الفقهاء استنادا إلى فكرة نيابة الفقهاء العامة المأخوذة عن "الإمام المهدي المنتظر" غير أن العاملي ركز على القضاء والحدود وصلاة الجمعة دون أي اعتبار لموضوع الحكم ، ثم طور الفكرة من بعده بعض الفقهاء من أبرزهم الشيخ كاشاني في القرن 19 والذي استخدم "ولاية الفقيه" للمرة الأولى وتعني أن للفقيه في غيبة الإمام ولاية في أمور الدين والدنيا التي كانت للنبي والأئمة .²

غير أن هذه الفكرة طورت إلى ما يعرف بولاية الفقيه المطلقة على يد آية الله روح الله الخميني (1902-1989) ، والذي نقل الفكر الشيعي من مرحلة السلبية والانتظار إلى مرحلة الفاعلية والنشاط السياسي والفكري ، بعدما كان الفكر الشيعي الإثنا عشري يقصر الولاية العامة في أشخاص معينين بأسمائهم وعددهم ، حيث ساد الاعتقاد "بأن كل راية

¹- صداح أحمد الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 18.

²- وليد عبد الحي ، المرجع السابق ص 151 .

ترفع قبل أن يقوم القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى الحق¹، فولاية الفقيه حسب الشيعة الإثنا عشرية الجعفرية هي ولاية و حاكمة الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة ، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض.²

هذه الفكرة تدور حول قضية من يملك المبرر الشرعي والأساس الفلسفي لتولي الإمامة (ممارسة الحكم) ، في المجتمع الشيعي أثناء فترة الغيبة الصغرى للإمام التي بدأت بغيبة المهدي عام 620 هـ³ ، انتقال الولاية و مراتبها حسب نظرية ولاية الفقيه المطلقة يكون بالتسلسل ، انطلاقاً من أن مبدأ الحاكمية في الإسلام هو الله فهو صاحب السيادة على المخلوقات كافة ، وتستمد الولاية الأرضية تشريعها منه ، وتتمثل هذه الولاية في ثلاثة امتدادات تتجسد فيها حاكمية الله على الأرض كما تقضي نظرية ولاية الفقيه المطلقة وهي : النبوة ، الإمامة ، ولاية الفقيه.⁴

صاغ الخميني نظرية ولاية الفقيه المطلقة في كتابه "الحكومة الإسلامية" والذي كان في بدايته مجموعة محاضرات سنة 1969 ، ثم طبع لاحقاً في كل من لبنان 1970 و إيران 1977 ، وقد اعتبر الخميني أن ولاية الأئمة هي ذاتها ولاية الفقيه العادل ، وأن وظيفتها واحدة رغم سمو منزلة الإمام المعصوم على الفقيه⁵ ، وقد جاء دستور 1979 مانحاً كل الصلاحيات للإمام (الولي الفقيه) ونظم العلاقة بينه وبين الأمة بوصفها صاحبة السيادة

¹ - آمال زرنير ، السياسة الخارجية بين تطبيق نظرية ولاية الفقيه وتطبيق العامل الشيعي ، مجلة آراء حول الخليج ،

مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، العدد 94 ، يوليو 2012 ، ص 61 .

² - محمد صادق إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 151.

³ - طلال صالح بنان ، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز

الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 155 ، يناير 2004 ، ص 13.

⁴ - مصطفى اللباد ، حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه ، القاهرة : دار الشروق ، (د ت ن) ، ص 99.

⁵ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 151.

على نفسها زمن الغيبة ، وتبعاً للدستور أصبحت سلطة الولي الفقيه أعلى من سلطات مختلف المؤسسات¹.

الملاحظ أن نظرية ولاية الفقيه المطلقة لم تحظى بإجماع عبر التاريخ الشيعي بل هناك من أنكرها أصلاً ، ومن أشهر من رفض الولاية المطلقة للفقيه من المراجع المعاصرين نجد السيد الخوئي والذي توفي بعد ثلاثة سنوات من الثورة ، وهذا الرفض جاء في كتابه "الاجتهاد والتقليد" لأن أدلة الخميني حسبه قاصرة السند والدلالة ، وكذلك نجد آية الله شريعت مداري (1905-1986) والذي طالب بنظام حكم ذي طبيعة تمثيلية واسعة تعكس جميع القوي السياسية والاجتماعية الفاعلة في إيران²، كذلك نجد من ابرز المعارضين للولاية الفقيه المطلقة آية الله حسين منتظري (1922-2009) والذي كان نائباً للخميني وتم عزله سنة 1989 قبل شهرين من وفاته ، رغم أنه كان المرشح الأقوى لخلافة الخميني ، و وضع تحت الإقامة الجبرية سنة 2006 إلى أن توفي³.

بناء على ما سبق يتضح المحدد الأيديولوجي الأبرز في تشكيل إدراك صانع القرار ونظرته للعالم ، من خلال ما طرحته هذه الفكرة وما حوته من اجتهادات الخميني حول النظام الدولي والعلاقات الدولية ، والتي أقرت في الدستور الإيراني وميزته بعد الثورة بما أصبح يعرف بالإسلام الثوري ، فالإسلام الثوري حسب الاجتهاد الإيراني يأتي من قيم الحق والعدل والمساواة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ويتعامل مع الواقع الدولي مستندا إلى هذه المعايير وبمدلولاتها الإسلامية بغض النظر عن درجة تطابقها مع المدلولات المتداوله لها في القوانين الدولية الوضعية⁴.

¹ - صداح أحمد الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 24.

² - طلال صالح بنان، المرجع السابق ص 14.

³ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 152.

⁴ - نفس المرجع ، ص 261.

تقول " شيرين هانتر " في كتابها (ايران والعالم الاستمرارية في العقد الثوري) (Iran and the World Continuity in a Rvolutionary Decade) ، إن محور تفكير الإمام الخميني في السياسة الخارجية لا يقوم على النظرة الإسلامية التقليدية المتأسسة على مفهومي دار السلام ودار الحرب ، وإنما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقا لهذه النظرية الجديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلامية على حماية دار الإسلام وإنما يشتمل أيضا على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة.¹

في تحليل الخميني تبعا لنظرية ولاية الفقيه من المهم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثرت في كيفية إدارة ايران لسياستها الخارجية وهي :²

(1) **الحكومة الإسلامية** : وذلك من أجل تطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرارية غيبة الإمام ،وتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأتباعه .

(2) **فكرة الأمة الدينية** : حيث انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي وأرجع آثارها إلى الاستعمار والقوى العظمى .

(3) **فكرة الحياد** : وذلك من محتوى إسلامي حسب الخميني عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله والحفاظ على الهوية والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض فصلهما كأثر من آثار التبعية للخارج .

وقد تحدث الخميني عما أسماه بالإمبريالية الشرقية والإمبريالية الغربية ، ونظر إلى النظام الدولي القائم كنظام ثنائي القطبية ينقسم بين السيطرة السوفيتية والأمريكية الغربية ، واعتبر الثورات قبل ثورة ايران بأنها مرتبطة بالشرق أو بالغرب ، حيث يقول أن النظام الإسلامي وثورته هي الوحيدة الغير منحازة ،نتيجة لاعتمادها على الإسلام وتبنيها لشعار " لا شرقية

¹ - عبد الله يوسف سهر محمد ، السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 138 ، 1999 ، ص 11 .

² - أمال زرنير ، المرجع السابق، ص 62 .

ولا غريبة " وهو ما أكده الدستور الإيراني¹، فحسب الخميني ينقسم العالم إلى ظالمين و مظلومين ، و الظالمين هم القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، و يرى الخميني أنه يجب على ايران أن تتحمل مسؤوليتها في " تصدير" الثورة لإنقاذ الشعوب المضطهدة في كل مكان²

وقد وضح الفصل العاشر من الدستور أهم محددات السياسة الخارجية خاصة في المواد 152-153-154-155 فتنص المادة (152) على: "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع ، والحفاظ على الاستقلال التام وعدم الانحياز للقوى المتسلطة ، وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة".³

الملاحظ في هذه المادة تصنيف العالم إلى متسلطين مستكبرين وإلى مظلومين مقهورين ، وتحديد دور إيران بالدفاع عن المقهورين ، لذلك كان و لازال الإسلام الثوري محدد بالغ الأهمية في توجيه السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة ، إذ أن ايران حسب الخميني " دولة في الطليعة تقود الجماهير المقهورة نحو الحرية والعدالة " ، وكانت هذه الأفكار هي الأساس النظري والمنطلق الفكري لدعم العديد من الحركات والفصائل في مناطق مختلفة من العالم خاصة في العالم العربي والإسلامي .⁴

يقول أنوشروان إحتشامي Anoushiravan Ehteshami أن استخدام إيران للإسلام والرموز الإسلامية لا تزال سمة من سمات "تصور دورها" إذ للإسلام مكانة ودور مهم في

¹ - وليد عبد الناصر ، ايران دراسة عن الثورة والدولة ، القاهرة : دار الشروق ، ط 1 ، 1997 ، ص 57.

² - James H. Knrse , Determinants of Iranian Foreign Policy :The Impact of Systemic, Domestic and Ideologic Factors , Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS IN NATIONAL SECURITY AFFAIRS , NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL Monterey, California , June 1994. p54.

³ - بيزن يزدي ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة : سعيد الصباغ ، الدر الثقافية للنشر ، 2000 ، ص 166.

⁴ - Stephen Jones , op,cit,p91.

صياغة السياسة العامة وإستراتيجية الدولة ،وهو ما سبب لها خلافات في علاقاتها الخارجية.¹

وبقيت إيران دائما تحاول المواءمة بين الأيديولوجية الدينية التي انتهجتها منذ 1979 ،وبين التطورات التي شهدتها هذا النظام الدولي ،وأیضا التغيرات على الساحة الداخلية في إيران ،كي تضمن بقاء النظام واستمرار قوته وتفاعله مع المستجدات الدولية،بحيث أصبحت سياستها الخارجية تسعى للحفاظ على النفوذ الإقليمي في مواجهة التحديات الإقليمية ،والتركيز على المتغير الشيعي كمركز روحي للشیعة ودعمهم في مناطق العالم المختلفة .²

الملاحظ أن العقيدة لعبت دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم ، خاصة في العقد الأول من عمر ثورتها، وتعتبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين قال " إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية " ، كما قدمت إيران في هذه المرحلة لغة خطابية جديدة ومتفردة تميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس المؤثر من القرآن الكريم ،مما أعطاها إمكانية التأثير على المتلقي لهذا الخطاب ، والذي أنتجت من خلاله مجموعة مفاهيم على رأسها الاستكبار ، وكذلك مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي .³

2/ القومية الفارسية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية :

أثرت القومية على السياسة الخارجية الإيرانية بشكل ملحوظ ، خاصة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1919-1980) ، حيث كان هناك تركيز كبير على الرموز الوطنية الفارسية ، وعلى التراث العميق لحكام فارس⁴، فكانت الكرامة الوطنية و القومية من العناصر التي أدخلت تدريجيا في الثقافة السياسية الإيرانية في ضوء الأحداث التاريخية التي كان لها آثار

¹ – Anoushiravan Ehteshami and Raymond hinneb, The Foreign Policies of Middle East States ,Lynne Rienner Publishers London,2002 p 288.

² – آمال زرنير، المرجع السابق ، ص64.

³ – محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق ، ص 239.

⁴ – لويد جونسون ، المرجع السابق ، ص 111 .

إيجابية و سلبية مختلفة ، و الشعور بالفخر و الاعتزاز الذي يفوق أحيانا المعتاد ، و يأخذ شكل العداء للآخرين و خصوصا الجيران ، و كما يقول غراهام فولر فإن الهزائم التي تلقاها الإيرانيون على يد جيرانهم حولت اهتمامهم بشكل متزايد نحو عظمة تاريخهم¹ . وقد سيطر هذا النمط من التفكير على النخبة قبل الثورة منطلقا مما تعتبره المسؤولية التاريخية " Historical Responsibility " على اعتبار أنها دولة ممتدة من حضارة كبيرة وهي الأولى بالقيادة في المنطقة²، فساهم العمق الحضاري والتجربة التاريخية في تعزيز طموحات ايران الإقليمية والشعور بالتفوق الثقافي Cultural Superiority لدى أجيال متعاقبة من القادة الإيرانيين ، وإدراكهم أنها بفعل هذا التفوق قادرة على لعب دور كبير في المنطقة المحيطة³ .

هذا المكون الأيديولوجي المتمثل في الوطنية الإيرانية يعطي من قيم الخصائص الذاتية ، ويرى في مقومات الطابع القومي الأساس لفهم الظواهر والحكم عليها ، وعليه ترى في الإسلام أحد مكونات الشخصية وليس المكون الوحيد ، مما يجعلها لا ترى ضيرا في التعاطي مع الواقع الدولي دون قيود دينية⁴ .

وقد كانت القومية والوطنية الفارسية شعارات دائمة للانتفاضات والثورات المختلفة بداية من الثورة الدستورية في (1905-1911) ، مروراً بصعود مصدق وتأميم النفط وصولاً إلى الثورة الإسلامية نفسها ، إذ تم استدعاء القومية بشكل منتظم من قبل النخبة الدينية لتعزيز الوحدة الوطنية ، فلعبت دورا رئيسيا في جهود الخميني لتعزيز الدعم المحلي خلال الحرب مع العراق⁵ ، في هذا السياق يقول عبد الله النفيسي أن الإدراك الفارسي Persian

¹ - أحمد نجيب زاده ، دور البيئة المعرفية في سياسة ايران الخارجية ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، عمان ، العدد 114 ، أكتوبر 2011 ، ص 61.

2 - Anoushiravan Ehteshami , op ,cit , p287.

3 - Stephen Jones , op,cit,p89.

⁴ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ،ص262.

5 - Stephen Jones , op,cit,p90.

Perception للرمزية العربية يغلب عليه صورة للعربي على أنه الفاتح المقتحم الذي لا يبالي بالمرورث الفارسي ويبدو أن هذه الصورة ترسخت عبر الزمن خاصة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي¹.

إيران تسعى دائما نحو التفوق الإقليمي وكان هذا سمة من سمات السياسة الخارجية الإيرانية المستمدة من تاريخ إيران الطويل وجغرافيتها ، إذ ترى نفسها مؤهلة على نحو فريد لتحديد مصير وشكل المنطقة ،وعلاوة على ذلك تتصور نفسها واحدة من الدول الطبيعية في الشرق الأوسط باعتبارها امتداد لحضارة قديمة ويمكن لها التأثير خارج حدودها². ويتابع احتشامي Ehteshami أن القومية الإيرانية متميزة بما أسماه بـ " غطرسة عدم الخضوع " " The Arrogance of non- Submit " وهذه الحالة حسب احتشامي أدت إلى شعور مبالغ فيه بأهمية إيران وقدرتها، فالملاحظ أن القومية تمارس تأثيرا قويا على السياسة الخارجية الإيرانية لكنه يبدو متناقضا في بعض الأحيان ،إذ تستخدم أحيانا لتبرير المواجهة كما في عهد الخميني أثناء حربه مع العراق ، وهو ما تم إحيائه في الآونة الأخيرة من قبل أحمددي نجاد ،وفي أحيان أخرى تمارس القومية تأثيرا معتدلا يعزز الحذر والواقعية والنظر إلى مصالح إيران الوطنية ،من خلال إبعاد الحماسة الدينية والثورية للنظام³. لكن وبرغم ما للأيديولوجيا من تأثير على السياسة الخارجية لإيران بحكم تركيبة وطبيعة النظام ، وما يحمله من شعارات يغلف بها سياسته واختياراته سواء كانت ذات طابع ديني أو قومي ، فالبراغماتية والمصلحة الوطنية محدد مهم أيضا لكل نظام سياسي مهما كان حتى ولو كان ينسب نفسه للأيديولوجيا معينة .

¹ - عبد الله النفيسي ، إيران والخليج دياكتيك الدمج والنبد ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، 1999 ،ص12.

² - Anoushiravan Ehteshami , op ,cit , p286.

³ - Stephen Jones , op,cit,p91.

وفي هذا السياق يجادل روجي رمضاني R.K.Ramazani أنه من الخطأ الاعتقاد أن سجل السياسة الخارجية الإيرانية منذ اندلاع الثورة في عام 1979 نادرا ما يكشف عن تجاهل صناع القرار للمصالح البرغماتية للدولة¹.

فبرغم ما للإسلام والقومية من أثر على السياسة الخارجية لإيران من الخطأ الاعتقاد أن الأيديولوجيا وحدها هي المحدد الرئيسي أو الوحيد للسياسة الخارجية الإيرانية ، بل هناك اعتبارات سياسية واقتصادية وإستراتيجية تؤثر في صنع القرار وربما بشكل أكبر ، والتاريخ الإيراني القديم والحديث يؤكد على ذلك ، ولعل من أبرز الأمثلة صفقة السلاح السرية مع أمريكا وإسرائيل في الثمانينات خلال الحرب مع العراق ، كما يلاحظ أن الميولات نحو البرغماتية زادت بعد وفاة الخميني خاصة في عهد "هاشمي رفسنجاني" و"محمد خاتمي" الذين سعيا للتخلص من العزلة المفروضة على إيران منذ الثورة.²

ولعل التحولات التي حدثت في المحيط الإقليمي لإيران خير دليل على هذه البرغماتية ، وعلى رأسها احتلال العراق وأفغانستان ، وكيف استغلت إيران هذين التحولين من أجل ترسيخ وتعظيم نفوذها ،الملاحظ أنه رغم الاتصال العضوي بين الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الإيرانية وإجراءاتها ، إلا أنها تمثل غطاء نظريا عاما قابل للمرونة إلى درجة معينة بحسب الظروف والقضايا المستجدة.³

¹ – R.K.Ramazani « Ideology and pragmatism in Iran's Foreign Policy » ,Middle East Journal ,Volume 58, October ,2004 P555.

² – Stephen Jones , op,cit,p93.

³ – عبد الله يوسف سهر محمد ، المرجع السابق، ص 13.

المبحث الثالث : المحددات الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية .

إن السياسة الخارجية هي سلوك تقوم به الدولة تجاه بيئتها الخارجية التي تتفاعل بمدخلاتها وتتحرك في إطارها ، كما يعتبر المحدد الخارجي بما يحمله من مؤثرات البيئة الخارجية محدد مهم ومتغير يساعد على فهم سياسة الدولة تجاه محيطها الإقليمي والدولي .

تمثل المتغيرات الخارجية مجمل العوامل والظروف الخارجية التي تتبع من النظام الدولي ، وهذه المتغيرات تؤثر على صنع القرار السياسي الخارجي بصورة متباينة حسب طبيعته كل متغير ومدى تأثيره على صانع القرار¹، فلو لم تكن هناك محددات خارجية لما كانت هناك سياسة خارجية أصلا فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة "ردة فعل" على بعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية².

إذ أنه من سمات عالم اليوم التداخل فيما بين الشعوب والدول نتيجة للتكنولوجيا ووسائل الاتصال مما جعل العالم أشبه بالقرية الصغيرة ، لذلك لا شك أن السياسة الخارجية لأي دولة لا بد وأن تتأثر بطبيعة المتغيرات الخارجية النابعة من التفاعل بين وحدات النظام الدولي، مما يجعل صانع القرار يعتمد في سلوكه الخارجي على متابعة البيئة الخارجية وتوظيفها لتحقيق المصالح الدولية³.

في البيئة الإقليمية والدولية توجد شبكة من المصالح والسياسات لدول المنطقة وللدول الكبرى بشكل خاص وغالبا ما تكون مصالح متضاربة ، بحيث يتوجب على صانع القرار أن يتعامل معها على أساس تحقيق أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر⁴، في هذا السياق يرى بيتر غورفيتش Pitre Gourevitch في كتابه : (The Second Image Reversed : The international Source of Domestic Politics) أن السياسة الخارجية

¹ - مثنى علي المهداوي ، المرجع السابق،ص112.

² - لويد جونسون ، المرجع السابق ، ص 279.

³ - مثنى علي المهداوي ، المرجع السابق،ص161 .

⁴ - وليد عبد الحي،المرجع السابق ، ص 263.

ليست تابعة لعوامل داخلية بل هي انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة معينة ويجعلها تغير من سياستها من خلال تأثير الاقتصاد والنسق الدولي والتحالفات¹، ويتضمن المحدد الخارجي جملة من المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية للدول ، نذكر منها :

1/ النسق الدولي وتوازن القوى :

يؤثر هيكل النظام الدولي بما فيه من توزيع الدول إلى مستويات متعددة وبما يحويه من هرمية دولية حيث تقسم دول العالم إلى دول شمال ودول جنوب بالاعتماد على امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، لذلك فالدول التي تمتلك هذه العناصر يكون سلوكها الخارجي أكثر قوة وأكثر نفوذاً ، مما يعطي الأولوية والهيبة في السياسة الدولية ، كما تؤثر القطبية بأشكالها المختلفة على الدول الصغرى ، وبالتالي تحكم سلوكها الخارجي عن طريق تمركز القوة والنفوذ والسيطرة لصالح دولة لوجهة معينة .²

تؤثر عدد من خصائص النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية ، فالنسق الدولي يؤثر على الدول بصرف النظر عن نظمها الداخلية ، فالقواعد و القوانين الدولية تضبط إلى حد كبير سلوك الدول ، لان هذه الأخيرة تحرص على أن تبدو سياستها الخارجية ذات نهج أخلاقي متفق مع القانون الدولي³

3/ الرأي العام العالمي :

يعرف الرأي العام العالمي بأنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوجد بينها تجاه بعض المسائل في السياسة الدولية ، وهذا الاتفاق في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف أو سلوك يكون فيه خروج على الاتفاق أو القانون

¹ – Gouvertich Peter ,The Second Image Reversed : The international Source of Domestic Politics ,International Organization ,Vol 32,no (Autumn,1978) p p 882 .883.

² – نفس المرجع ، نفس الصفحة.

³ – لويد جونسون، المرجع السابق، ص 309 .

الدولي¹، فأغلب الحكومات تكون حساسة إزاء الآراء التي تظهر في الخارج حول سياستها وكيفية تنفيذها لذلك نجدها تبذل جهدا كبيرا عن طريق الأداة الدبلوماسية وقنوات الدعاية في محاولة لخلق انطباعات حسنة عنها في الخارج .²

فالرأي العام الدولي يعد محصلة ضغوط تظهر في العلاقات بين الحكومات وبين القوى التي تناضل لإحداث تغييرات في المجتمع الدولي ، وهذه العناصر التي تعمل لصالح التغيير يمكن أن تكون دولة ترى أن هناك حاجة إلى أن يسمع صوتها بشكل أفضل ،ويمكن أن تكون مجموعة أفراد تأمل في تعديل السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة دول³ .

تنتج البيئة الخارجية بمستوياتها الإقليمية والدولي مجموعة من المدخلات التي تؤثر في عملية صنع القرار سواء من حيث الفرص التي تهيئها لها ، أو من حيث العقبات التي تثيرها أمامها⁴، وفي هذا السياق سنبحث في أثر البيئة الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية لإيران وكيف تساهم من خلال المدخلات التي تفرضها في صياغة هذه السياسة والتأثير عليها .

المطلب الأول : أثر البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية .

البيئة الإقليمية لإيران هي ذلك المحيط الإقليمي والجغرافي الذي تنتمي له وتتأثر بتحولاته بشكل مباشر لكونها جزء منه ، بسبب الموقع المميز لإيران ومساحتها الجغرافية المترامية ، ما جعلها جزء من نظم إقليمية متعددة ومتباينة ، وهو يفرض ضغوط هائلة على صانع القرار في إيران من أجل التعامل مع هذه البيئات والنظم الإقليمية بشكل يحفظ مصالحها .

¹ - مثى علي المهداوي ، المرجع السابق ، ص 113 .

² - أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 475 .

³ - مثى علي المهداوي ، المرجع السابق ، ص 113 .

⁴ - نيفين مسعد ، المرجع السابق ، ص 35 .

1/ باكستان الجار المضطرب .

في الشرق هناك وضع أمني مضطرب في حدودها مع باكستان حيث الجماعات السنية المسلحة كجماعة "جند الله" ،والتي تجد لها تعاطفا في العمق الباكستاني بسبب الانتماء العرقي والإقليمي لقبائل البلوش ، كما يفرض الوضع الأمني المنهار في باكستان وقوة جماعات إسلامية تحمل خطابا عدائيا لإيران والشيعية عموما ، تحديات كبيرة على إيران خاصة من الجانب الأمني .

لكن رغم التوترات المتتالية فإن إيران غالبا ما اعتبرت باكستان حليفا عسكريا فعالا ، خاصة في شراء قطع الغيار لطائراتها العسكرية أمريكية الصنع ، كما استفادت من شبكة عبد القدير خان العالم الباكستاني في تطوير برنامجها النووي ، وقد شهدت علاقتهما بعض التحسن بعد سقوط نظام طالبان وبعد مساندة إيران لباكستان في صراعها حول كشمير وتعزيز التعاون العسكري .¹

2/ الوضع الأفغاني وتداعياته: بين العداء مع طالبان و الهواجس من التواجد الأمريكي. أما في أفغانستان فكانت العلاقات شديدة التوتر مع نظام طالبان في السابق خاصة بعد سقوط مدينة مزار شريف عاصمة الجبهة المتحدة المعارضة لطالبان والمدعومة من إيران ،وتعود إلى بدايات ظهور حركة طالبان التي اعتبرتها إيران مؤامرة أمريكية باكستانية للضغط على الحدود الشرقية الإيرانية ،لذلك دعمت القوى المعارضة لحركة طالبان .²

فالجوار الأفغاني وما يفرضه من ضغوط وتحديات متفاوتة على إيران وأمنها جعلها تساهم في الإطاحة بحركة طالبان أثناء الحملة الأمريكية التي أعقبت أحداث 9/11 من خلال دعم تحالف الشمال ، كما كان الجوار الأفغاني طوال عشر سنوات من الاحتلال السوفيتي مصدر قلق بسبب تدفق ملايين اللاجئين ، مما يفرض ضغطا على البنية

¹ - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص 302.

² - باكينام الشرقاوي ،السياسة الخارجية الإيرانية ،تاريخ الاطلاع: 2013/08/26، عنوان الوثيقة :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9>

الديمغرافية وخاصة الطائفية منها في شرقي إيران ، لذلك دعمت النظام الجديد الذي أعقب سقوط طالبان من خلال المساعدات التجارية و الاقتصادية والأمنية .¹

كما تمثل أفغانستان عبء على إيران بسبب تجارة المخدرات الواسعة الانتشار في أفغانستان ، إذ يعتبر المهريون إيران طريق رئيسي لتجارتها ، وهو ما فرض مشكلات أمنية فهناك حسب الشرطة الإيرانية أكثر من 3700 قتيل من الشرطة والجيش ، وأكثر من 1200 جريح أثناء مكافحتهم للمخدرات ، وتمر نسبة 80% من المضبوطات العالمية من الهروين و الأفيون عبر إيران.²

لكن على الرغم من التحديات فبعد أحداث 9/11 تحقق لإيران إنجازات مهمة بسبب ما سمي بالحرب على الإرهاب التي أطاحت بكل من نظامي طالبان في أفغانستان سنة 2001 ، و صدام في العراق سنة 2003 وفي نفس السياق ضمنت تشكيل حكومات فتحت الأبواب للنفوذ الاقتصادي والسياسي لإيران .³

3/ البيئة الإقليمية لبحر قزوين و التنافس حول موارد الطاقة .

توفر البيئة الإقليمية لبحر قزوين بما تملكه من ثروات وما فيها من تزامم أدوار واستراتيجيات الكثير من الفرص والتحديات للسياسة الإيرانية ومصالحها في المنطقة . وقد تميزت السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جيرانها الجدد في منطقة بحر قزوين ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بثلاث سمات بارزة هي: الحذر والتركيز على المصالحة ، والتأكيد على المصالح الاقتصادية والأمنية بدلا من التحالفات الإيديولوجية، وذلك من خلال تنمية التعاون الاقتصادي الإقليمي ، وقد كان لهذا الأسلوب الإيراني بعض النتائج

¹ - طلال عتريسي ، صناعة القرار في إيران تأثير الموقع ودور المؤسسات، فصيلة الغدير ، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ، لبنان ، العدد 44 ، ص 99 .

² - برنار اوركاد ، المرجع السابق ، ص 300 .

³ - محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات و المخاطر ، تاريخ الاطلاع : 2013/08/28 ، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.htm>

الإيجابية ، بيد أنه لم يخل من السلبيات التي منعت إيران من الاستفادة إلى أقصى درجة من المزايا الاقتصادية و الإستراتيجية¹، لأن المنطقة منطقة نفوذ روسي إضافة إلى التواجد الغربي والإسرائيلي الكثيف والنافذ في المنطقة خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، حيث شهدت المنطقة تنافسا دوليا على موارد بحر قزوين الغني بالثروات الطاقوية .

وتشهد منطقة بحر قزوين صراعات وعدم استقرار كونها دول حديثة النشأة، ومن أبرز الصراعات الصراع الأذري-الأرمني حيث تدعم إيران أرمينيا المسيحية في صراعها حول منطقة "ناكورنو كاراباخ" على حساب أذربيجان الشيعية، رغم أن 25% من الإيرانيين هم أذريون، هذا إضافة إلى النفوذ التركي الواسع في المنطقة بسبب الارتباطات اللغوية والعرقية والتاريخية مع كل من طاجكستان وتركمنستان وأذربيجان.

لكن رغم كل هذه التحديات فالمنطقة تمثل مجالا حيويا لكسر طوق الحصار الأمريكي المفروض على الدور الإيراني، ولتفعيل عوامل تاريخية تربط بين إيران ودول آسيا الوسطى، بوصفها دول تشهد تنافسا دوليا محموما للاستفادة من مواردها، إضافة لكونها دولا حبيسة مما يفتح مجالا واسعا أمام التجارة وطرق المرور في إيران ،خاصة وأن لها ميزة جيوبوليتيكية داخل المنطقة فلها حدود مع معظم هذه الدول، وهناك تيار داخل الخارجية الإيرانية يؤمن بضرورة توجه إيران شمالا أكثر من التوجه جنوبا نظرا لأنها أكثر قبولا هناك ،حيث توجد عناصر مشتركة في اللغة (طاجكستان) وفي القومية (أذربيجان) ولضخامة مصالحتها في الإقليم .²

لذلك تسعى السياسة الإيرانية لتحقيق جملة أهداف من خلال توجيهها نحو المنطقة :³

¹ - فهد مزيان خزار الخزار ، المرجع السابق ، ص 83.

² - باكينام الشرقاوي ، المقال السابق .

³ - محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية : دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، مجلة التربية والعلم ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2008 ، ص 73،74 .

- اختراق الحصار الأمريكي والتعويض عن دورها في الخليج .
- تفعيل المقومات المشتركة مع المنطقة ولتعزيز المصالح .
- تعزيز الأمن في الحدود الشمالية وإقامة علاقة آمنة أو تحالفات أمنية .
- إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والحصول على تكنولوجيا رخيصة.
- الحصول على الثقافة النووية نظرا لما تملكه بعض هذه الدول من أسلحة وبرامج .
- المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية و الأيديولوجية أو القومية التي يمكن أن تمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية.
- تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة دون التصادم مع روسيا .

4/ تنامي الدور التركي في بيئة ايران الإقليمية :

إن الحكومات المتعاقبة في طهران ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تركيا متجاوزة موقفها الأيديولوجي، واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا، فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها ايران مع جيرانها لم تؤثر على علاقتها بتركيا¹. وتأرجحت علاقات الطرفين بين الصداقة والعداء، لكنها تحسنت بشكل كبير بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري أربع مرات، كما توسع التعاون والتنسيق الأمني بصورة هائلة، لكن تركيا لا تشعر بارتياح تجاه حصول ايران على تكنولوجيا نووية خشية اختلال ميزان القوى الحساس بين الطرفين². فكانت ولا زالت تركيا منافسا تقليديا لإيران في منطقة آسيا الوسطى وفي الشرق الأوسط كذلك، وقد ظلت هناك مشكلات جوهرية شابت علاقات البلدين مثل توتر العلاقات السورية - التركية نهاية التسعينيات، وهجمات الجيش التركي على شمال العراق، والأهم

¹ - فراقداود سلمان، العلاقات التركية الإيرانية، مجلة دراسات إيرانية، العدد 15، مارس 2012، ص 7.

² - روبرت لوي و كيلر سبنسر، ايران وجيرانها والأزمات الإقليمية، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، 2006 ترجمة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة ترجمات، العدد 34، ديسمبر 2006، ص 39.

التحالف العسكري والإستراتيجي بين تركيا و إسرائيل ، وبناء على هذا احتلت تركيا مكانة لها في الرؤية الإيرانية فهي ليست بالدولة المعادية كما كان الحال مع العراق في السابق ، وليست بالشريك الإستراتيجي كما هو الحال في سوريا.¹

لكن وعلى الرغم من كل التغيرات المهمة في النظرة الإيرانية وفي الوعي الإيراني إزاء تركيا في السنوات الأخيرة ، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية تتماهي مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها ، إذ أن إيران كانت قلقة من الوساطة التي قادتها تركيا بين سوريا وإسرائيل ، فالمتتبع لمسار النموذجين التركي والإيراني سيلاحظ أنهما سيصطدمان في مكان ما لاحقا ، فالنموذج التركي سحب البساط من تحت القضايا التي تتخذها إيران ذريعة تستخدمها للارتقاء إقليميا.²

وقد زاد الاستقطاب بين النموذجين أثناء التحولات التي تشهدها المنطقة العربية خاصة في ظل الأحداث الجارية في سوريا بسبب الدعم الإيراني للنظام السوري ، والدعم التركي للمعارضة ، ودخول المنطقة برمتها في حالة استقطاب طائفي وأيديولوجي وسياسي كبير . كما أن النموذج التركي المعتدل والناجح اقتصاديا ، أعطى لتركيا قوة ناعمة وقدرة كبيرة على التأثير ، وأصبح له قبول كبير لدى شعوب المنطقة ، وهو ما يهدد النموذج الإيراني الذي ما فتأت إيران تسعى لتصديره ، مما سبب لها مشاكل كبيرة مع جيرانها ، فالنفوذ التركي وتناميه مشفوعا بالقوة الاقتصادية لتركيا أضحى يشكل تحديا كبيرا على السياسة الخارجية الإيرانية نظرا للمنافسة الشديدة التي أصبح يفرضها عليها في المنطقة .

¹ - باكينام الشرقاوي ، المقال السابق .

² - محمد عبد العاطي التلوثي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002-2008) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة 2011 ، ص 95 .

5/ البيئة الإقليمية العربية والسياسة الخارجية الإيرانية

إن النظام الإقليمي العربي جزء مهم من البيئة الإقليمية المؤثرة على سياسة إيران الخارجية ، بل يعتبر الأهم من بين باقي النظم الإقليمية التي تنتمي لها إيران نظرا للإرتباطات التاريخية لإيران ، وأيضاً للأهمية الإستراتيجية والأمنية وكذلك الاقتصادية للمنطقة ، كما تعتبر إيران فاعل مهم ولاعب مؤثر في العديد من القضايا، ودورها في المنطقة جر عليها الكثير من التحديات الأمنية والسياسية و الاقتصادية ، كما مكنها من التأثير الفعال في كثير من القضايا ، وعلى اعتبار أن البحث يتمحور حول السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي فسيتم تناول تفاعلات إيران مع هذه البيئة في عناصر موائية .

المطلب الثاني: البيئة الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية .

يسعى هذا العنصر للتعرض إلى معالم البيئة الدولية من خلال القضايا التي تتفاعل بها إيران مع القوى الكبرى في النظام الدولي وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا وروسيا.

1/ الولايات المتحدة و العداء التاريخي مع إيران :

كان للثورة الإيرانية انعكاسات سلبية كثيرة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت تقيمها واشنطن مع نظام الشاه "محمد رضا بهلوي" والذي كان حليفا مهما للغرب في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط ، وكان أحد أضلاع الإستراتيجية الأمريكية ، في الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفيتي .

وقد أدت أزمة الرهائن الأمريكية الذين احتجزتهم إيران إلى قطع العلاقات وتوترها ، ودخول الطرفين في صراعات مباشرة وغير مباشرة ، وبقيت العلاقة بين الطرفين مكتسية بطابعها العدائي منذ قيام الثورة ، فقامت إدارة كلينتون بفرض سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق منذ ماي 1993 ، ثم سياسة الحظر الاقتصادي الشامل منذ ماي 1995 ، و ألحق

بقانون دमतو في 1996 والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي تتجاوز استثماراتها في ايران سقف 40 مليون دولار¹.

وكانت العلاقات قد شهدت انفراجة نسبية فتحت الطريق أمام احتمالات تطوير اتجاه أكثر تعاوناً ، فتوجه خاتمي بخطاب "إلى الشعب الأمريكي" و أشار في خطابه إلى العوامل الثقافية المشتركة، وبالمثل ردت الإدارة الأمريكية إيجابياً باعتراف "أولبرايت" بالدور الأمريكي في إسقاط مصدق وبالمعانة الإيرانية في ظل الهيمنة الأجنبية ومساندة الولايات المتحدة للعراق في حربها ضد ايران².

وبعد هجمات 9/11 عام 2001 تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى تحديات جديدة ، إذ فرغ إدانة الهجمات من قبل كبار المسؤولين الإيرانيين بما فيهم مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي والرئيس محمد خاتمي وكذلك الصحافة الإيرانية، فإن ذلك لم يثني الإدارة الأمريكية عن الاستمرار في سياساتها السابقة تجاه ايران ، خاصة وأن الإدارة الأمريكية كانت قد وضعت ايران في قائمة ما يسمى بالدول الراحية للإرهاب³، مثل هذا الخطاب صدمة شديدة للإيرانيين خاصة بعد ظهور حالة من التعاطف الإيراني مع الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11 ، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبته ايران من أجل إعادة بناء الدولة الأفغانية ما بعد طالبان⁴.

لكن هذا لم يمنع ايران من إحداث مراجعات في علاقاتها وسياساتها الخارجية لموازنة الموقف الأمريكي بهدف إيجاد بدائل للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل تطوير العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوروبا ، وعلى الجانب الآخر لازالت مراكز

¹ - صداح أحمد الحباشنة ، المرجع السابق. ص 29 .

² - باكينام الشرقاوي، ايران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر ،حولية أمتي في العالم ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، العدد الخامس ، 2002 ، ص 499 .

³ - محمد عبد الرحمن العبيدي ، النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامع الموصل ، العدد 17 ، 2010 ، ص 221 .

⁴ - باكينام الشرقاوي، ايران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر ، المرجع السابق ، ص 494 .

السلطة في النظام الأمريكي مثل الكونغرس الموالي لإسرائيل ،تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع طهران ، فبالنظر للخسائر التي تتكبدها ايران على المستويات الإقليمية سواء في الخليج أو آسيا الوسطى من جراء الحصار الأمريكي ، يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة ، وأقل ممانعة في عودة العلاقات .¹

وهناك نقاط خلاف عديدة بين البلدين منها :

أ/ **الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي** : يعتبر من أبرز القضايا الخلافية بين ايران وأمريكا ، رغم أن التطورات والتحويلات الجذرية التي شهدتها تفاعلات الصراع والتوازنات الإقليمية والدولية ، والتي انعكست على الصراع العربي الإسرائيلي قد قللت كثيرا من فاعلية المواقف الإيرانية الراضة للسلام مع إسرائيل وحافظت ايران على دعمها لحزب الله وتوثيق تحالفها مع سوريا²

وكذلك تعمل ايران على دعم كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وهما حركتان مدرجتان على القائمة الأمريكية للإرهاب، يضاف إلى هذا الموقف الإيراني من إسرائيل إذ ينادي بعض القادة الإيرانيون على غرار الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد بضرورة إزالة إسرائيل ، وهو ما زاد من تآزيم العلاقات بين الطرفين في عهده.

ب/**الصراع على العراق** : كان سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي تحولا بالغ الأهمية في البيئة الإقليمية لإيران ،وأصبح مهددا آخر لها بسبب التواجد العسكري الأمريكي والتهديدات المتتالية بتوجيه ضربة لها ، لكن بالمقابل ايران أضحت صاحبة نفوذ قوي في العراق منافس للنفوذ الأمريكي ، كما وجهت لها اتهامات أمريكية بدعم الميليشيات الشيعية، فالصراع على النفوذ وعلى مستقبل العراق هو أحد ملامح التنافس الأمريكي الإيراني ،لكن لدى الطرفين جملة مصالح مشتركة يدركها كل طرف فالولايات المتحدة

¹ - باكينام الشرقاوي ، سياسة ايران الخارجية ، متوفر على الرابط :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9>

² - صداح أحمد الحباشنة، المرجع السابق ، ص 42 .

يهمها أولاً ضمان تدفق النفط ، وكلا الطرفين يسعيان لعدم عودة العراق كقوة إقليمية تغير من التوازنات في المنطقة .

ج/ الملف النووي : ترفض الولايات المتحدة وبشدة مساعي إيران لامتلاك التقنية النووية وزيادة مستوى التخصيب فوق 20% ، وترى فيه سعيًا إيرانيًا لامتلاك السلاح النووي ، وهو ما سينعكس سلبًا على توازن القوى القائم في المنطقة لصالح إسرائيل، ويمكن إيران من امتلاك قوة ردع في حال أي مواجهة قادمة .

د /الحصار والعقوبات الاقتصادية: فرضت الولايات حزم عقوبات متتالية ومتصاعدة على إيران منذ بداية الثورة ، بتجميد الأرصدة المالية وحظر بيع قطع غيار الطائرات ، والحظر التكنولوجي وصولاً إلى مشروع دما تو سنة 1996، والزيادة في التضييق على الصناعة النفطية الإيرانية، التي بدأ إنتاجها بفعل تراجع الاستثمارات الناجم عن العقوبات ، إضافة إلى العقوبات الدولية بسبب البرنامج النووي ، التي مست القطاع البنكي والعملية الإيرانية ، وهذه العقوبات أضرت كثيرًا بالاقتصاد الإيراني وحدثت من فرص نموه بشكل جيد.

كما تعمل الولايات المتحدة على دعم الإيرانيين من أجل تغيير النظام بإحداث حالة من الإستقرار، إذ جاء في تصريح للبيت الأبيض في 12 يوليو 2002 في ذكرى مظاهرات جامعة طهران بأن الولايات المتحدة تؤكد لقوى الحرية في إيران إمكانية الاعتماد على دعم الولايات المتحدة ، كما أصدرت في 2005 ما عرف "بمرسوم دعم حرية إيران" ، تلاه دعم مالي وصفته وزيرة الخارجية الأميركية "كونداليزا رايس" بأنه موجه لمحطات إذاعية ولبعض اتحادات العمل أو الجماعات المنشقة عن النظام¹.

وقد دعمت الولايات المتحدة بشدة المظاهرات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 2009 فيما يعرف بالحركة الخضراء، ووجهت إدانات لإيران بانتهاكات لحقوق الإنسان وممارسات قمعية ضد المتظاهرين، و تسعى الولايات المتحدة لخلق بيئة عدائية لإيران من

¹ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ص 394 .

خلال تضخيم الخطر الإيراني ، وذلك بالتعاون مع حلفائها في المحيط الإيراني ، وهو أمر يجعل السياسة الخارجية محدودة الحركة وقليلة التأثير بسبب الرفض الإقليمي لها بفعل العداء مع النظم المحيطة خاصة الخليج العربي .

الوجود الأمريكي الكثيف المحاذاي لإيران ، وأهمية وإستراتيجية المصالح الأمريكية المحاذاية لها ، أدخل الطرفين في مواجهات وصراعات مصالح ، وفرض على السياسة الخارجية الإيرانية تحديات وقيود لدورها الإقليمي ، لأن أي سلوك تتخذه ايران يجب أن يضع صانع القرار في حساباته ردة الفعل الأمريكية تجاهه وكذلك التوازنات الإقليمية والدولية .

2/ العلاقة مع الإتحاد الأوربي :

لم تضع ايران الغرب كله في سلة واحدة بل كانت دوما الدول الأوروبية واليابان محلا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي أزمة عكس الوضع مع الولايات المتحدة ، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل ، بل هناك نوع من الانتقائية خصت الولايات المتحدة وإسرائيل بالهجوم والرغبة في الدفاع عن النفس ومقاومة المخططات الرامية إلى حصارها ، وعلى الجانب الآخر تبلورت مصالح أوروبية مستقلة خاصة إيطاليا وفرنسا وألمانيا بعيدا عن النفوذ الأمريكي ، وقد استفادت ايران من تضارب المصالح الأمريكية الأوروبية خاصة على المستوى الاقتصادي ، فالإتحاد الأوربي منافس اقتصادي لأمريكا وهو ما يزيد من أهمية إيران بالنسبة له .¹

وتطورت العلاقات بين الطرفين منذ التسعينيات بسبب سياسة رفسنجاني البرغماتية ، وتعززت في عهد الرئيس محمد خاتمي ، حيث بدأت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين ، وكانت معظم الوفود الأوروبية في طهران ذات طابع اقتصادي ، وتوجهت زيارات خاتمي لعدة دول أوروبية منها إيطاليا ، وفرنسا وألمانيا ، تطور العلاقات عكس سياسة الانفتاح التي انتهجتها ايران بدءا من عهد رفسنجاني ، وكان الطرفان يحاولان عدم

¹ - باكينام الشرقاوي، المرجع السابق .

التطرق للقضايا الخلاقية كوضع حقوق الإنسان وقضايا ما يعرف بالإرهاب ، وذلك من أجل العمل على دفع العلاقات .¹

ظلت العلاقة ثابتة إلى حد ما ، لكن مع وصول أحمدني نجاد المحافظ إلى السلطة عام 2005 خلفا للإصلاحي محمد خاتمي ، وبموقفه المتشدد أكثر حول أنشطة إيران النووية ، فضلا عن تعليقاته حول مواضيع المحرقة وإسرائيل ، كل هذه القضايا ومثل هذا الخطاب حول الموقف الأوروبي إلى الاتساق أكثر مع الموقف الأمريكي ، خاصة مع جمود المفاوضات التي قادتتها الترويكا الأوروبية (ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا) حول البرنامج النووي ، وكذلك تزايد الاتهامات الأمريكية لطهران بدعم المجموعات المسلحة في العراق ، كلها ساهمت في تراجع العلاقات بين الطرفين ، وعمت على دعم الأوروبيين لقرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات أكثر على إيران .²

وفي دراسة استقصائية قام بها صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة في 2007 ، أظهرت النتائج أن 83% من الأمريكيين و 88% من الأوروبيين يرون أن وجود إيران نووية من شأنه زيادة الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، ويعتقد 54% من الأوروبيين أن إيران النووية لديها القدرة على تهديد أوروبا .³

تعتبر ألمانيا أكثر الدول الأوروبية صلة بإيران خاصة في المجال الاقتصادي وفي هذا السياق يقول ميكائيل تاكوس Michael Tackuss الرئيس السابق للغرفة التجارية الألمانية الإيرانية ، أن نمو ثلثي الصناعية الإيرانية يعتمد على المنتجات الهندسية الألمانية ، وهو ما يعكس التبعية الإيرانية لقطع الغيار الألمانية ، وقد بلغت الصادرات الألمانية لإيران 5.7 مليار دولار في 2006 ، بعد ما كانت 5 مليار دولار في 2004 ، وأثار هذا التبادل

¹ - محمد صادق إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 249 .

² - Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri and Others ,Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadi NEJAD , UK ,Ithaca Press , 2008,P55 .

³ - ROBERTO Dominguez ,Iran's, A new Challenge to EU Foreign Policy ,European Union Analysis , The Miami ,Florida European Union Center of Excellence ,Partnership of The University of Miami and Florida International University, Vol 4 , August 2007 ,P4

الاقتصادي بين ألمانيا وإيران استياء الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب أن ألمانيا كانت أكثر مقاومة من بريطانيا وفرنسا لخفض العلاقات التجارية مع إيران ، بسبب سيطرة ألمانيا على السوق الإيرانية .¹

كذلك تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا الخلافية التي تؤثر على علاقات الطرفين وتدفع إلى عرقلة تطور التعاون ، وفي هذا السياق تزايدت ضغوط الدول الأوروبية على إيران من أجل تحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان بعد عام 2002 .

ورغم كل القضايا الخلافية بين الطرفين ، ورغم تأزم العلاقات في بعض الأحيان خاصة في ظل إدارة احمدي نجاد ، تبقى لدى إيران و أوروبا العديد من الأسباب للتعاون الثنائي على أساس المصالح المشتركة ، وفي ظل العزلة التي حاولت أمريكا فرضها على إيران لجأت الأخيرة إلى الدول الأوروبية لتطوير المصالح الاقتصادية ، وكذا اتخذ الاتحاد الأوروبي مواقف أكثر ليونة دائما نحو إيران في القضايا المثيرة للجدل مثل حقوق الإنسان والبرنامج النووي ، وفي نفس الوقت إيران تلعب دورا إقليميا هاما تستفيد منه أوروبا لتأمين مصالحها في العراق وأفغانستان ، و في قضية تهريب المخدرات من أفغانستان عبر إيران إلى أوروبا وهي قضية مهمة للأوروبيين .²

وبالتالي فالبيئة الأوروبية تتيح لإيران الفرصة للمناورة في سياساتها الخارجية وتمنحها فرصة اللعب على تباين المصالح الغربية ، لكنها أيضا تفرض عليها تحديات اقتصادية بسبب المصالح الاقتصادية الضخمة لأوروبا داخل إيران ، مما يمكنها من التأثير أكثر على الخيارات الإيرانية .

¹ - ROBERTO Domingues , op,cit,p5.

² -A. Ehteshami ,op,cit,P65 .

3/ إيران و روسيا: بين تنافس الأدوار في بحر قزوين وتحالف المصالح في الشرق الأوسط.

روسيا فاعل مهم في البيئة الدولية من خلال ارثها السوفيتي ومكانتها في مجلس الأمن وهي كذلك فاعل قوي في البيئة الإقليمية لإيران تجمعها مصالح مشتركة ويفرض عليها التقارب الجغرافي تنافس إقليمي حول مصالح البلدين.

بانهيار الاتحاد السوفيتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي ما مثل مكسبا ماديا وأيديولوجيا حرر النظام من احد أهم هواجسه الأمنية، وتزامن هذا السقوط مع بروز أمريكا قطب وحيد على الساحة العالمية، وهو ما وثق العلاقات الروسية الإيرانية من خلال رفضهما للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد، وتشابه المواقف من أفغانستان و آسيا الوسطى لما تشعران به من محاولات الولايات المتحدة وحلفاءها لتحجيم نفوذهما و إنكار دورهما في مشروعات بحر قزوين¹

لكن رغم المصالح المشتركة بين الطرفين فقد بدت ديناميات العلاقة الروسية - الإيرانية على مدى العقدين الماضيين غير مستقرة وهذا التذبذب راجع إلى عدم وجود إستراتيجية روسية عملية واضحة تجاه إيران، كما تتعامل موسكو مع جارتها الجنوبية وفقا لكل حالة على حدة، ثم تغيير تصرفها مع طهران تبعا لذلك، فرغم افتقار موسكو لخطة عمل موحدة أو تصور واضح للأولويات العليا تجاه الجمهورية الإسلامية، إلا أن لها مصالح قومية صريحة في إيران وتقوم سياستها الخارجية على تلك المصالح.²

و بين الطرفين اتفاقيات تعاون عسكري واقتصادي كثيرة ، إذ تمكنت إيران من إطلاق قمر صناعي بالتعاون مع الروس عام 2005 ، ثم جرى إطلاق قمر للاتصالات أطلق عليه أسم "الزهراء" عام 2007 ، كما زار بوتن طهران في 2007 للمشاركة في قمة بحر قزوين

¹ - باكينام الشرقاوي ، المقال السابق .

² - Nikolay Kozhanov, Russia's Relations With Iran Dialogue without commitments, Policy Focus The Washington institute For near east Policy June.2012 .p2 .

، وبلغ حجم التبادل التجاري سنة 2007 حوالي 3 مليار دولار بزيادة قدرها 100 % عن 2006، وتعزز التوجهات الشعبية موقف الحكومة الروسية إذ يرى 2.1 % من الروس أن إيران تشكل تهديدا لهم ، مقابل أكثر من 24 % يرون أن أمريكا هي مصدر التهديد الأول لهم.¹

وقد أعلن الطرفان عن تدعيم التعاون الاقتصادي والعسكري من خلال عدة اتفاقيات وقعت منها ما يتعلق بإمداد إيران بالأسلحة الدفاعية كما أعلنت الدولتان مثل: الدبابات وقطع الغيار، والأهم كان التوصل لاتفاق حول النظام القانوني لاستخدام موارد مياه بحر قزوين الغنية والتي تثار جدل حولها بين الدول الخمس المطلة عليه ، و كانت إيران قد أعلنت أنها ستقبل بحصة 20 % من موارد النفط في بحر قزوين ، كذلك اتفق الجانبان على معارضة وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة .²

و يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحدا من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية و الديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية في الساحة الدولية، بل ربما يعتبر دورها هو الدور المحوري الأبرز على الإطلاق بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف ولاسيما إيران، وهناك محددان أساسيان يحكمان الموقف الروسي من الأزمة النووية : أولا علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران إذ أن روسيا من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، أما المحدد الثاني فهو حرص روسيا رغم مصالحها الوثيقة مع طهران ألا تمتلك الأخيرة السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي على تخومها³

وفي هذا السياق صرح الرئيس الروسي الحالي رئيس الوزراء سابقا فلاديمير بوتين أمام مؤتمر ليهود أوروبا عقد في موسكو في 2007 "أن روسيا و إسرائيل هما الدولتان الأكثر

¹ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 357.

² - باكينام الشرقاوي ، المقال السابق .

³ - عصام نايل المجالي، المرجع السابق ص 146، 147

عرضة للتهديد من إيران نووية" ، كما أن روسيا شاركت في تمرير بعض قرارات مجلس الأمن الهادفة لمحاصرة إيران بسبب برنامجها النووي رغم أنها تدخلت في اغلب الأحيان لتخفيف حدة القرارات.¹

ويحكم الموقف الروسي من إيران عموما جملة متغيرات مهمة من بينها:²

- أولوية العلاقات الروسية - الأمريكية ، إذ تستخدم روسيا إيران كورقة ضغط في حوارها السياسي مع واشنطن.
- قضايا الأمن القومي الروسي ، فروسيا مهتمة بعدم قبول أي تواجد عسكري نشط للولايات المتحدة بالقرب من حدودها ولردع ذلك تتحالف مع معارضي واشنطن ومن بينهم طهران .
- التواجد الإيراني في المناطق التي تعتبرها روسيا تقليديا مجالا خاصا لمصالحها الإستراتيجية والتاريخية مثل آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، وترفض روسيا أي قوة منافسة لها .
- علاقات إيران بروسيا علاقات مهمة تحدد السياسة الخارجية الإيرانية ، لكن الملاحظ أن مثل هذه العلاقات تجعل السياسة الإيرانية محدودة المناورة ورهينة المصالح الروسية وتفاهات الأخيرة مع الغرب عموما وواشنطن خصوصا، وهو ما يحد من فاعلية الدور الإيراني بحكم هذه التحديات في البيئة الخارجية .

¹ - وليد عبد الحي، المرجع السابق ص 358

² Nikolay Kozhanov, op ,cit , p p. 5,9.

خلاصة الفصل الأول :

في نهاية هذا الفصل يمكن استخلاص الآتي :

- السياسة الخارجية سلوك منظم تنتهجه الدولة تجاه محيطها الإقليمي و الدولي ، انطلاقا من متغيرات داخلية و خارجية تحدد هذه السياسة .
- تقدم المقاربات النظرية تفسيرات مختلفة للعناصر المتحركة في تحديد السياسة الخارجية أبرزها الهاجس الأمني ، و المتغير الاقتصادي ، و البعد الهوياتي .
- الموقع الجغرافي الاستثنائي يمكن إيران من أن تكون طرفا فاعلا في نظم إقليمية متعددة ، كما يتيح لها تأثيرات إستراتيجية على الاقتصاد العالمي من خلال المتغير الطاقوي ، لكنه يفرض عليها تحديات كبيرة أمنيا و اقتصاديا .
- تمتلك إيران إمكانات اقتصادية ضخمة تؤهلها للعب دور إقليمي فاعل، لكن هذه الإمكانيات تأثرت العقوبات الاقتصادية، و بفعل تزايد الإنفاق العسكري ، مما انعكس على الاقتصاد المحتكر في كثير من قطاعاته من طرف الحرس الثوري.
- القدرات العسكرية سند قوي للسياسة الإيرانية ، خاصة في ظل الموقع الاستراتيجي ، و قد عملت طهران على تطوير قدراتها الدفاعية بشكل ذاتي و مركز على قطاعات مؤثرة مثل الصواريخ و التكنولوجيا النووية .
- كانت الأيديولوجيا عنصر مهم في تحريك الثورة كما طبعت سياستها الخارجية ، التي تعتمد كثيرا على الخطاب الإيديولوجي المرتكز على الأدبيات الإسلامية الثورية و البعد القومي الفارسي، لكن ليس على حساب المصالح الوطنية .
- تؤثر البيئة الإقليمية لإيران على سياستها الخارجية ، خاصة وأنها في أغلبها بيئة مضطربة و متنوعة ، كما أن إيران لا ترتبط بعلاقات جيدة مع كل جيرانها .
- شكلت البيئة الدولية ضاغطا قويا على إيران ، خاصة في بفعل التأثير الأمريكي في ظل الخلافات التاريخية ، و زاد هذا الضغط الدولي بفعل تمدد الدور الإقليمي الإيراني و تطورات الملف النووي ، لكن إيران تسعى دائما للاستفادة من التباينات في المصالح الدولية .

الفصل الثاني :

مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية و آلياتها

توطئة:

السياسة الخارجية سلوك تساهم في صياغته قوى و مؤسسات عديدة ، عن طريق تشكيل القرارات و التأثير عليها ، كما تتفاعل مؤسسات الدولة فيما بينها من أجل اعتماد خيارات معينة دون غيرها، لذلك يحاول هذا الفصل تتبع مسار صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، لمعرفة القوى و المؤسسات المؤثرة فعليا لا شكليا في هذا القرار ، والتي لها وزن في تشكيل السلوك الخارجي الإيراني تجاه القضايا المختلفة ، عن طريق معرفة بنية هذه المؤسسات و توازنات القوى فيها ، إضافة إلى محاولة التعرف على الآليات التي تعتمدها السياسة الخارجية الإيرانية لتجسيد استراتيجياتها في الساحة الإقليمية ، و أنواع هذه الآليات و تركيبتها .

و يتضمن الفصل مبحثين :

المبحث الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية .

المبحث الثاني : آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية .

المبحث الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية .

لفهم السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يجب فهم مسار صنع القرار فيها، وذلك بالتعرف على المؤسسات والقوى المؤثرة سواء كانت قوى رسمية أو غير رسمية ، من خلال محاولة فهم بنية مؤسساتها وكيفية تأثيرها على صنع القرار بآلياتها المختلفة، ويسعى هذا المبحث للتعرض إلى المؤسسات والقوى الفاعلة في النظام السياسي الإيراني من خلال معرفة صلاحياتها وتركيباتها، ومدى و كيفية تأثيرها على القرار خاصة الخارجي منه.

ولكن عند دراسة النظام الإيراني يلاحظ أن محاولة تقسيم مؤسسات النظام الحاكم إلى التقسيم الثلاثي المعروف من تشريعية وتنفيذية و قضائية لا يتناسب وطبيعة النظام الإيراني ،الذي تتداخل فيه السلطات بشكل يصعب معه الفصل بينها ، فالنظام الإيراني شديد الخصوصية لكن هذه الخصوصية تزداد مساحتها في الحالة الإيرانية بحيث أنها تتقارب مع حالة أخرى لدول نامية أو غير نامية ومن هذه الخصوصيات ازدواجية السلطة بين المؤسسات.¹

وهذه الخصوصية تفرض نوعان من الصعوبة في دراسة النظام نظرا إلى الظلية التي يتسم بها هذا النظام،والتي تبدو جلية في مزجه بين نوعين من المؤسسات السياسية منتخبة ومعينة،كل منها له صلاحياته وسلطاته التي نص عليها الدستور،وتؤثر العلاقة بينها بطريقة مباشرة في عملية صنع القرار،هذا التعدد والتنوع في شكل المؤسسات جعل عملية صنع القرار محصلة للتفاعل وتوازن القوى بين هذه المؤسسات ،فالأولى لا تمتلك من السلطات الكافية ما يخولها إلى القيام بعملية صنع القرار بمفردها ،والثانية تملك سلطات رقابية تصويبيه في الأساس تستطيع من خلالها التأثير والمشاركة في عملية صنع القرار.²

وسيتطرق هذا المبحث إلى المؤسسات الرسمية التي تساهم في صنع القرار الخارجي .

¹ - صداح أحمد الحباشنة ، المرجع السابق،ص5 .

² - محمد عباس ناجي، من يحكم ايران : التعقيدات الداخلية لصنع القرار في ايران، سلسلة قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة يناير 2007،ص09، 10.

المطلب الأول: المرشد الأعلى مركز النظام الإيراني.

يعتبر المرشد الأعلى أو الولي الفقيه أعلى هرم السلطة في إيران ، ويعود هذا المنصب إلى نظرية الولي الفقيه التي طورها الخميني، حيث يتحدث هذا الأخير في كتابة الحكومة الإسلامية عن منصب المرشد فيقول " إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم والإمام من فضائل ومناقب خاصة... وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات ،وغاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون في من جمع في نفسه العلم والعدل"¹، من هذا يتضح وزن وأهمية منصب المرشد في النظام الإيراني، ويبرز كذلك أحد أهم خصائصه المميزة.

إذ يجعل الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضا ،لأنه يتدخل في عمل سلطات الدولة، و تنص على ذلك المادة 57 من الدستور المعدل، وفيها "السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الإسلامية هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر "المطلق" وإمام الأمة وذلك وفقا للمواد اللاحقة في الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض" ، والملاحظ أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في دستور 1989 قد نص على أمرين: أحدهما إضافة صفة "المطلق" لإشراف ولي الأمر ،والآخر حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق ما بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة رئيس الجمهورية.²

¹ - روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية ،طهران: مؤسسة الإمام الخميني للشؤون الدولية، ط 2003،3، ص 49.

² - نيفين مسعد، المرجع السابق ص 78.

وتعطي المادة الخاصة الواقعة في الفصل الأول من الدستور معنى دينيا صريحا لدور ولي الأمر أو القائد ، إذ تنص بالحرف " في زمن غيبة الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية ايران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقى البصير بأمر العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبر "، وتتم عملية تعيين القائد من خلال أعضاء مجلس الخبراء (مجلس فقهاء) و الذين ينتخبون عن طريق الاقتراع الشعبي، وتحدد المادة التاسعة بعد المائة، الشروط المفترض توافرها في القائد وصفاته وهي:¹

- 1- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
 - 2- العدالة والتقوى.
 - 3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والقدرة الكافية للإدارة.
- يتولى المرشد النهوض بالوظائف و الصلاحيات الإحدى عشرة التالية وفق المادة 110 في الفصل الثامن من الدستور المعدل لسنة 1989:²

- 1- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- 2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
- 3- إصدار الأوامر بالاستفتاء العام.
- 4- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- 5- إعلان الحرب والسلم والنفير العام.
- 6- تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:

¹ - توفيق شومان ، السلطات الدستورية في ايران : الصلاحيات و الأدوار ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، عمان ، العدد 114، ربيع 2004 ، ص 49.

² - دستور جمهورية ايران الإسلامية لسنة 1979 والمعدل في عام 1989 .بيروت: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المادة 110، الفصل الثامن، ص 77.

- أ- فقهاء صيانة مجلس الدستور .
 - ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
 - ج- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
 - د- رئيس أركان القيادة المشتركة.
 - هـ- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
 - و- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
 - 7- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
 - 8- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
 - 9- إضفاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب .
 - 10- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأى مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
 - 11- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح السلطة القضائية ويستطيع القائد أن يوكل شخصا لأداء بعض وظائفه وصلاحياته.
- وللمرشد ممثلين في المحافظات الأربعة والعشرين، كما أن كل محافظة مقسمة إلى مقاطعات في كل واحدة منها إمام لصلاة الجمعة تم اختياره من رجال الدين ليصبح هو ممثل المرشد الأعلى في مقاطعته، وله ممثلون في كل قطاع من قطاعات الحكومة، يقومون بالمهام المرتبطة به، وبلغ عددهم حوالي 2000 ولهم الحق في التدخل في أي شأن من شؤون الدولة، كما ألغي في تعديل 1989 شرط أن يكون المرشد مرجع تقليد، و بالتالي لم يعد المرشح لمنصب ولاية الفقيه هو الأكثر فقها في الدين.¹

¹ - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 155.

زادت صلاحيات ومسؤوليات المرشد القائد في التعديلات التي طرأت على الدستور عام 1989 بشكل ملحوظ ، حيث أصبحت تتضمن إحدى عشر وظيفة ومسؤولية ، بعد أن كانت قاصرة على ستة فقط في الدستور الأصلي عام 1979، كما تم التخفيف من الاشتراطات الواجب توافرها في القائد بعد وفاة الخميني، إضافة إلى هذا فهناك العديد من المؤسسات والهيئات التي لا تتبع أي جهة حكومية يشرف عليها مرشد الثورة عبر ممثليه منها :مؤسسة الشهيد، مؤسسة الإسكان، حركة المظلومين، المجلس الأعلى للثقافة ، منظمة الدعاية الإسلامية¹.

وللمرشد الدور الأهم على الساحة الإيرانية ،سواء من حيث العلاقة بين السلطات أو فيما يخص تعيين اتجاهات السياسة الخارجية ،فبالنسبة للعلاقة بين السلطات يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني الصادرة في 1987/12/7 والتي منحت حق "التعزيز" السياسي أي سن عقوبات على جرائم لم يرد بشأنها نص في الكتاب أو السنة ،في الوقت الذي نصت فيه المادة 156 من الدستور على اختصاص السلطة القضائية بهذا الحق ،كذلك يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني الخاصة بتحريم نشاط حركة الحرية المعارضة ،وهي فتوى لم يعلن عنها إلا في عام 1999 أثناء محاكمة عبد الله نوري مستشار رئيس الجمهورية لشؤون التنمية ، ويعتبر هذا الدور التشريعي الذي تلعبه فتاوى المرشد من أهم عوامل إضعاف السلطة التشريعية.²

تجلى كذلك وضع المرشد في الشأن الداخلي خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009 ،حيث سلطت الضوء على صلاحيات المرشد،الذي أعلن دعمه منذ البداية لأحمدي نجاد، وهذا يرجع إلى أن هذا الأخير لم يسعى في ولايته الأولى إلى زيادة صلاحياته على حساب سلطات المرشد، مثلما فعل الرئيس السابق محمد خاتمي،ولم يدع إلى فرض رقابة دستورية على صلاحيات المرشد كما فعل مير حسين موسوي المرشح السابق للرئاسة

¹ - منصور حسين العتيبي، المرجع السابق ص 104.

² - نيفين مسعد ، المرجع السابق، ص 83.

في 2009، كما أن خامنئي يرى أن مواقف نجاد المتشددة في السياسة الخارجية ساعدت كثيرا على نجاح إيران في الحفاظ على برنامجها النووي، وقد أدى تدخل المرشد بقوة في الانتخابات والأزمة التي تلتها إلى تزايد الانتقادات لدور المرشد والمطالبة بتقييد صلاحياته .

أما عن السياسة الخارجية فالمرشد هو صاحب القرارات النهائية والاتجاهات الأساسية في سياسة إيران الخارجية ، خاصة بشأن القضايا الرئيسية مثل العلاقات مع الولايات المتحدة و الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية النووية ومع ذلك فعمله الوصول للقرارات شديدة التعقيد، لأنه توجد العديد من القوى المتنافسة تحاول التأثير على توجهات الزعيم لدفعه نحو قرارات معينة بسبب تباين المصالح، لذلك فعملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية مهمة جدا وطويلة بسبب تعدد مراكز القرار.¹

تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة بأفكار آية الله الخميني، والذي يرى أن هدف السياسة الخارجية الإيرانية لا ينحصر في حماية الدول الإسلامية فقط، لكن يتوسع ليشمل المساهمة في توحيد صفوف جميع المناوئين للظلم والهيمنة العالمية، ويرى الخميني أن هناك على عاتق إيران مسؤولية تاريخية في مساندة الدول والحركات التحررية ضد النفوذ الأجنبي ، وبخاصة في مجال التحرر من الهيمنة الثقافية ، ومن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة.²

ومن ملامح تأثير المرشد على السياسة الخارجية نجد فتوى الخميني في 15 فيفري 1989 بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي ، بسبب روايته آيات شيطانية ومساسها بالدين الإسلامي، وقد تسببت هذه الفتوى في قطع العلاقات بين البلدين، كما كانت سببا في اضطراب العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، والتي يتبناها علي خامنئي ويردها في

¹ – Shirint. Hunter. Iran's Foreign Policy in The Post Soviet Area: Resisting the new international order, California, prager 2010, p29.

² – منصور حسين العتيبي، المرجع السابق، ص 206.

مناسبات مختلفة، ومثل هذه النوعية من الفتاوى تشكل الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات الدولية لإيران وتحدد مسارها.¹

لكن تبقى الفلسفة السياسية الموجهة من الولي الفقيه ذات أطر عامة تترك مرونة كبيرة لمتخذي القرارات الخارجية للعمل في ضمنها ومضمونها، وفي نفس الوقت تمثل هذه الأطر أساساً لا يمكن الحياد عنها بأي حال من الأحوال، وتتمثل هذه الأساسيات في عدم إمكانية الدخول في أحلاف مع القوى الكبرى، وذلك لأنها تظل بمبدأ الاستقلالية وقاعدة "لا شرقية ولا غربية"، أو عدم إمكانية إبرام علاقة تحالف مع دول على حساب المصلحة والاعتبارات الإسلامية الرئيسية والواضحة، أو عدم الدخول في علاقة مع إسرائيل.²

ويبرز أثر المرشد على السياسة الخارجية كذلك من خلال نفوذه في مؤسسات الدولة، خاصة التي يعينها، إذ أنه يعين مسؤولي مؤسسات مهمة ونافذة على غرار قائد الحرس الثوري، وهو مؤسسة مؤثرة بقوة على السياسة الخارجية، إضافة إلى أن له عضوين في مجلس الأمن القومي غير أعضاء باقي المؤسسات والذين يعينهم هو في مؤسساتهم، وللمرشد ممثلين في كل السفارات على صلة مباشرة به ويحظون باستقلالية تامة، إضافة إلى أن له جهاز مخابرات خاص به، وأجهزة إدارية ضخمة مرتبطة في كل المؤسسات والمعروفين "بنواب المرشد" والذين يخضعون له رأساً، وللمرشد نفوذ اقتصادي من خلال المؤسسات الخيرية* .

وفي حال عدم قدرة المرشد على أداء مهامه، ينص الدستور الإيراني المعدل في المادة 111 "عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية، أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة بعد المائة، أو علم فقده لبعضاً منذ البدء فإنه يعزل عن منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر

1 - نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 84.

2 - عبد الله يوسف سهر محمد، المقال السابق، ص 13.

* يسيطر المرشد على مؤسسة ستاد و التي تقدر أصولها ب 95 مليار دولار ، للتفصيل أكثر أنظر:

<http://www.reuters.com/investigates/iran/images/part1/arabic.pdf>

إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، حتى يتم ذلك فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية و أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت.¹

المطلب الثاني :مؤسسة الرئاسة ودورها في صنع السياسة الخارجية.

السلطة التنفيذية هي إحدى السلطات الثلاثة التي تكون النظام السياسي في أي دولة ،ولما كان للنظام الإيراني صفة خاصة كان لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية وضع خاص واهتمام كبير²، فالرئيس هو الرجل الثاني في النظام السياسي الإيراني بعد المرشد الأعلى ، ويتركز نفوذه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكنه محدود الأثر فما يتعلق بالسياسة الخارجية و توجيهها بسبب القيود الدستورية.³

ينظم الفصل التاسع من الدستور الإيراني قبل وبعد التعديل مهام رئيس الجمهورية، والشروط الواجب توافرها فيه وكذلك مدة حكمه وباقي المواد المتعلقة بالرئيس، كما أشير للسلطة التنفيذية بشكل عام في الديباجة والمادة 60، وتفيد أنه مكلف بمباشرة المهام التنفيذية، إلا ما وضع الدستور منها تحت إشراف المرشد⁴، وتحدد المادة (115) شروط انتخاب رئيس

¹ - دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لسنة 1989، الفصل الثامن المادة 111، ص77.

² - عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (1997-2005) ، تاريخ الاطلاع: 20/09/2013 ، عنوان الوثيقة : -http://asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-30-05-11-1.htm

³ - Wilfred Buchta, Who Rules I ran ? : The structure Of Power in the ISLAMIC republic, the Washington institute for near east policy and Konrad Adenauer Stiftung, USA. 2000. P24.

⁴ - عادل نبهان النجار، المقال السابق.

الجمهورية: ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوافر فيهم الشروط التالية:¹

أ- أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.

ب- قديرا في مجالس الإدارة والتدبير.

ج- ذا ماض جيد.

د- تتوفر فيه الأمانة والتقوى.

هـ- مؤمنا معتقدا بمبادئ جمهورية ايران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

فالملاحظ أن الشروط الواردة شروط مهمة وتعطي فرصة كبيرة لمجلس صيانة الدستور لاستبعاد كل من لا يتوافق مع النظام، أو يمكن أن يهدد نفوذ المرشد ورجال الدين، إضافة إلى قصر الترشح على معتققي المذهب الإمامي الاثناعشري وهم أغلبية شيعة ايران، وهو ما يخالف مبادئ المساواة التي نص عليها الدستور بين أبناء الدين الإسلامي أو حتى المذهب الشيعي، علما أن عدد المسلمين السنة في ايران 15% .

تنص المادة (114) من الدستور المعدل لسنة 1989 على طريقة انتخاب الرئيس "ينتخب رئيس الجمهوري مباشرة من قبل الشعب لمدة أربعة سنوات ولا يجوز انتخابه أكثر من دورتين متتاليتين " ²، وتعد رئاسة الجمهورية بشكلها الحالي نتاج عملية التعديل التي أجريت على الدستور في يوليو سنة 1989 عقب وفاة الخميني في 3 يوليو من العام نفسه، حيث أصبح منصب الرئاسة بصلاحيات جديدة وموسعة، بعد أن كان مركز ثانوي، إذ نص دستور 1979 الذي وضعه مجلس الخبراء على توزيع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء.³

¹ - دستور جمهورية إيران الإسلامية، المعدل لسنة 1989، الفصل التاسع المادة 115.

² - دستور جمهورية ايران المعدل ، الفصل التاسع، المادة 114.

³ - محمد السعيد إدريس ومحمد عباس ناجي ، الانتخابات الرئاسية الإيرانية والصراع على مستقبل

الجمهورية، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 201 أغسطس 2009

وقد كانت الازدواجية في السلطة التنفيذية سببا في التنازع حول الصلاحيات مما سبب مشاكل بين خامنئي الذي عين رئيسا آنذاك، وبين مير حسين موسوي رئيس الوزراء في وقته ، وفي نهاية الأمر وضع التعديل الدستوري لسنة 1989 حدا لثنائية السلطة التنفيذية، بعد أن ألغي منصب رئيس الوزراء، ونقل مسؤولياته إلى الرئيس، هذا الأخير الذي انفرد برئاسة السلطة التنفيذية وأصبح له دور مهم في صياغة السياسة الاقتصادية من خلال سيطرته على التخطيط والميزانية، إضافة إلى رئاسته لمجلس الأمن القومي، بما له من وزن في عملية صنع القرار.¹

أما فيما يتعلق بصلاحيات الرئيس فقد حددها الدستور على النحو التالي:²

- 1- تنفيذ الدستور وترأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات المرتبطة بالمرشد (المادة 113).
- 2- التوقيع على مقررات مجلس الشورى وتسلمها للمسؤولين لتنفيذها (المادة 123) .
- 3- تعيين معاونين له بدلا من رئيس لوزراء الذي ألغي منصبه في التعديل الدستوري لـ 1989 ، (المادة 124).
- 4- التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها (المادة 125).
- 5- تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية للبلاد (المادة 126).
- 6- تعيين ممثل خاص له أو ممثلين وتحديد صلاحياتهم، في هذه الحالة فإن قراراتهم تعتبر بمثابة قرارات رئيس الجمهورية (المادة 127).
- 7- التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من وزير الخارجية (المادة 128).
- 8- منح الأوسمة الحكومية (المادة 127).

¹ - Wilfred Buchta .op ,cit. P23.

² - انظر دستور جمهورية إيران الإسلامية، المعدل لسنة 1989، المواد : 113، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 133، 134، 136.

9- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة، مع عدم طلب الثقة مرة أخرى في حالة تغيير المجلس (المادة 133).

10- الإشراف على عمل الوزراء وتعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء بالإضافة لتنفيذ القوانين. (المادة 134).

11- حق عزل الوزراء (136).

في ظل هذه الصلاحيات يرى احتشامي A. Ehteshami أنه على الرغم من الصلاحيات الممنوحة للرئيس بموجب الدستور المعدل، يبقى المرشد الأعلى الشخص الذي يعد تأييده حاسماً في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، إذ أن نفوذ المرشد يبقى هو الأكثر وضوحاً في مرحلة صياغة السياسات.¹

كما تعتبر وزارة الخارجية مركز آخر للنفوذ والتأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن قوتها محدودة للغاية لأن عملها يشرف عليه الرئيس ومستشاريه ، على الرغم من أن وزراء الخارجية كأفراد لهم مكانة وسلطة وتأثير على مسار السياسة الخارجية لإيران.²

أما عن مساءلة الرئيس فقد نص الدستور المعدل على أن الرئيس أصبح مسئولاً عن ممارسة سلطاته أمام كل من الشعب والمرشد و مجلس الشورى (المادة 122) ، بعد أن كان مسئولاً أمام الشعب فقط في الدستور السابق.³

وهذا يجرنا إلى ملاحظة خصوصية النظام الإيراني الذي يتفرد بتبعية السلطة التنفيذية (المنتخبة) برمتها إلى سلطة دينية هي سلطة ولاية الفقيه، وهي الأداة التنفيذية لتوجيهاتها ولو من ناحية نظرية على الأقل، حيث ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط هو صاحب

¹ – A.Ehteshami, op ,cit, P 293.

² – Stephen Jones, op ,cit, p98.

³ – نيفن مسعد، المرجع السابق، ص 92.

الاختصاص في قضايا السياسة العامة كلها ، كما أن الرئيس باعتباره المسئول التنفيذي في الدولة لا يملك أي سيطرة على القوات المسلحة .¹

وقد تولى الرئاسة منذ سنة 1979 سبعة رؤساء هم: أبو الحسن بني صدر من (1979-1981) ثم علي رجائي (1981) الذي اغتيل في نفس السنة، ثم علي خامنئي (1981-1989)، ثم هاشمي رفسنجاني من (1979-1989)، محمد خاتمي (1997-2005) بعده أحمددي نجاد من (2005 إلى 2013) وأخيرا حسن روحاني الفائز في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

قال خاتمي في نهاية رئاسته التي استمرت 8 سنوات "أولئك الذين يعتبرون رئيس الجمهورية فقط رئيساً للحكومة وليس مسؤولاً عن تطبيق الدستور، يريدون أن يقتصر دور الرئيس على تصريف أعمال الحكومة فحسب، وأعلن خاتمي أن حكومته كانت تتعرض لأزمة كل 9 أيام من قبل معارضيها، ما جعل تنفيذ مشروعه الإصلاحية أمراً غير ممكن في نهاية الأمر، كما أن أحمددي نجاد وصل إلى النتيجة نفسها فصرح "أصبحتُ "مسكيناً" مثل خاتمي لا أقوم إلا بتصريف أعمال الحكومة"، وأصبح يطلق على خصومه في الحكم "قوى التسلط" التي تفتعل له الأزمات بشكل مستمر لحذفه من المشهد السياسي، وقد ترتب على ازدواجية الثورة/الدولة نتائج عقّدت من تركيبة السلطة في إيران، وأثرت في المستويين الداخلي والخارجي، وهي مربكة لمن يتعاطى الشأن الإيراني.²

المطلب الثالث : مجلس الشورى الإسلامي و أثره على السياسة الخارجية.

تنقسم السلطة التشريعية في إيران إلى قسمين: مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي، وتختص المواد من (62 إلى 90) من الفصل السادس المعنون بالسلطة التشريعية في الدستور المعدل بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس من حيث قواعد الانتخاب

¹ - صداح أحمد الحباشنة، المرجع الأسبق ، ص 26.

² - حسن أحمد العمري. القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، تاريخ الاطلاع ، 2013/10/24،

عنوان الوثيقة : <http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrenghtfactors/2013/04/201343105119173879.htm>

وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات ،في هذا السياق ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري المباشر (المادة 62) لمدة أربع سنوات (المادة 63) ويحدد بـ 270 عضو يضاف لهم عشرون عضو كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديمغرافية والسياسية.¹

من شروط الترشح للبرلمان والرئاسة في ايران أن يكون المرشح حاصلًا على درجة جامعية أو ما يعادلها وأن يكون عمره بين (30-75) سنة ، ويسمح بالانتخاب لمن هم في سن 18 بينما كانت في سن 15²، وبالنسبة للأقليات الدينية فقد نصت المادة 64 أن لهم حق التمثيل في المجلس إذا ينتخب الزرادشت واليهود نائبًا لكل منهم، بينما يشترك المسيحيون والآشوريون والكلدان معا في نائب واحد.³

صلاحيات المجلس كثيرة ومتعددة نص عليها الدستور من المادة (71 إلى المادة 89) لكن سنكتفي بالصلاحيات الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة.

تخول المادة 71 من الدستور مجلس الشورى سن القوانين في كافة القضايا ومن بينها السياسة الخارجية مما يمكنها من التأثير عليها والمساهمة في صنعها ، و تنص المادة "يمكن لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في كافة القضايا في إطار الحدود المقررة له في الدستور"، وتضيف (المادة 76) أنه "يمكن للمجلس تولي التدقيق في جميع شؤون البلاد".⁴

يملك مجلس الشورى وفقا للمادة (77) حق المصادقة على الموائيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، و تجب مصادقة المجلس على أي تغيير في الخطوط الحدودية، أو لفرض الأحكام العرفية ، وكذلك من أجل الإقراض أو الاقتراض وتقديم المنح وحتى توظيف

1 - نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 109.

2 - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 157.

3 - دستور جمهورية ايران الإسلامية، المعدل، المادة 64، ص، 54

4 - دستور جمهورية ايران الإسلامية. المادة 71 و76، ص 57، 58.

الخبراء الأجانب ، وهذه الأمور لا تأخذ شرعيتها إلا بموافقة ومصادقة المجلس عليها وفقا للمواد 78، 79، 80، 82 على التوالي.¹

ويمكن للمجلس كذلك التأثير على السياسة الخارجية من خلال لجان المجلس الخاصة ومنها لجنة الخارجية، وكذلك من خلال اتصالات المجلس مع كبار الشخصيات الأجنبية كما أن للمجلس الحق في استيضاح الوزراء ومساءلتهم بخصوص القضايا المحلية والخارجية، و الحكومة لا تستطيع الدخول في أي معاهدة أو اتفاق بدون موافقة المجلس.²

الصلاحيات الكثيرة التي يتمتع بها المجلس تجعله من أقوى المؤسسات هذه القوة تتضح في مواجهة رئيس الجمهورية والحكومة، كلما كان يسيطر عليه تيار الأغلبية، لكن هناك عوامل أخرى أكثر تعقيد و أكثر تنوع تتحكم في قوة المجلس، منها الثقل السياسي لتيار الأغلبية داخله، وموقف المرشد منه وعلاقته بمجلس صيانة الدستور شريكه في السلطة التشريعية، فهو القادر على إبطال مشروعاته المصادق عليها لاصطدامها بالشرع أو الدستور.³

وهذا يوضح لنا أن قوة المجلس وقدرته على التأثير في القضايا الداخلية والخارجية يجب أن نقرأ في سياق خصوصية النظام و تفاعلات القوى و المؤسسات داخله، دون عزله عن هذا السياق وعند تتبع عمل المجلس منذ الثورة تتجلى مجموعة ملاحظات:⁴

1- عدد رجال الدين في المجلس متذبذب ، ففي المجلس السادس كان عددهم ستة أعضاء بينما قفز العدد في المجلس السابع 41 عضواً.

2- تذبذب نسب المشاركة في الانتخابات النيابية من برلمان لآخر حيث كانت 51 % في انتخابات مجلس الشورى 2004 في كل ايران ، بينما لم تتجاوز حاجز 28 % في العاصمة طهران.

¹ - توفيق شومان، المرجع السابق، ص 46.

² - A.Ehteshami, op ,cit, p 295.

³ - نيفن مسعد، المرجع السابق ص 113.

⁴ - وليد عبد الحي المرجع السابق ص 160.

3- تراجع قوة الإصلاحيين بعد أن كانت لهم السيطرة عام 2000 بحوالي 64.9 % من المقاعد مقابل 18.6 % للمحافظين.

وقد زاد هذا التراجع للإصلاحيين منذ تولي المحافظ محمود أحمدي نجاد المدعوم من المرشد مقاليد الرئاسة، وتضاعفت سيطرة المحافظين على المجلس بعد رفض المجلس ومجلس صيانة الدستور ترشح الكثير من الإصلاحيين بعد الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية 2009 و التي فاز بها نجاد.

فقد اتخذ مجلس الشورى موقف أقرب إلى معسكر الرئيس احمدي نجاد نتيجة سيطرة الأصوليين المقربين من الرئيس على أغلبية مقاعده، حيث أيد أكثر من 220 نائبا الرئيس نجاد خلال الانتخابات ، لكن تطورات الأزمة السياسية التي أفرزتها نتائج الانتخابات كشفت عن بعض التباينات داخل معسكر المحافظين الأصوليين ، وهو ما وتر العلاقة بين المجلس والرئيس فيما بعد ، و وصلت حتى إلى التهديد بسحب الثقة من الرئيس.¹

المطلب الرابع :الحرس الثوري و صناعة البعد الأمني في السياسة الخارجية :

يقول الخميني عن حراس الثورة " لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إني أوقر الحرس وأحبهم وعيني عليهم فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، وما زالوا، إنهم مرآة تجسم معانات هذا الشعب وعزيمته، في ساحة المعركة وتاريخ الثورة " .²

جاء في ديباجة الدستور أن دور الجيش والحرس مهم جدا في تصدير الثورة الإسلامية من خلال الجهاد لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم ،و تأتي المادة 150 من الفصل التاسع لتؤكد التمسك بالحرس وقواته لحماية الثورة ومكاسبها و تنص " تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها

¹ - محمد عباس ناجي، المرجع السابق ، ص 135.

² - الحرس الثوري الإيراني ودوره في تصدير الثورة، دورة مختارات إيرانية، العدد 54 ، يناير 2005.

في حراسة الثورة ومكاسبها، يعين القانون حدود وظائف هذه القوات ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها.¹

الملاحظ من نص الديباجة أن الدستور أعطى للحرس الثوري طبيعة عقائدية، واعتبر أن لهذه القوات مهمة تتجاوز مسألة حماية الحدود الجغرافية للدولة، إلى مهام تتعلق بالجهاد في سبيل الله وبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم، الجدير بالذكر أن الدستور لم يتعرض لمناقشة الحرس الثوري إلا في مادتين فقط، المادة العاشرة بعد المائة، والتي تقرر وظائف القائد، وصلاحياته ومنها نصب وعزل قائد الحرس الثوري، والمادة الخمسون بعد المائة التي تؤكد بقاء قوات الحرس الثوري من أجل حماية مكاسب الثورة.²

ويفصل قانون الحرس الثوري ما كان قد أجمله الدستور من مهام على الصعيدين الداخلي والخارجي ويحدها على النحو التالي:³

- حماية الثورة وأمنها.
 - قمع كل القوى المناوئة لها.
 - دعم حركات التحرر في العالم.
 - حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي الصهيوني وعملائهم في المنطقة.
 - الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة، والجواسيس والعملاء.
 - ضرب الانفصاليين
- يتسم نشاط الحرس الثوري بالتوسع والشمول، على خلفية الطبيعة العقائدية التي تكتسي مجمل الأنشطة السياسية التي يمارسها الحرس الثوري على الساحتين الداخلية والخارجية، إلى جانب دوره الوظيفي داخل المجتمع الإيراني، والأهم دوره السياسي الذي أصبح يمارسه بعد انتهاء

¹ - نيفين مسعد المرجع السابق ص 135.

² - أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة . بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008، ص 190.

³ - نيفين مسعد المرجع السابق، ص 136 .

الحرب مع العراق، ويحظى الحرس الثوري بنفوذ واسع في كل أجهزة الشرطة والمخابرات والجهاز الإعلامي، حيث قام بإنشاء قناة إعلامية خاصة به، بالإضافة إلى نفوذه داخل المؤسسات السياسية والمدنية، كما قام بإنشاء جامعة تعليمية تتبع له مباشرة هي جامعة الإمام الحسن، إضافة لإنشاء مكاتب تابعة له داخل الجامعات الإيرانية.¹

وسرعان ما تطور دور الحرس الثوري في السنوات التالية ليصبح مؤسسة مستقلة بذاتها، تمتلك أجندها التي قد تتفق في بعض نقاطها أو تختلف في أخرى مع بعض رموز النخبة الحاكمة الإيرانية، وبخاصة بعد غياب القيادة الكاريزمية للإمام الخميني²

النصوص الدستورية المبهمة والفضفاضة التي تتحدث عن الحرس وهي قليلة تعطيه مساحة واسعة للتحرك والتأثير في عملية صنع القرار، والتي زادت بعد حرب العراق لما كان للحرس من دور بارز في تلك الحرب، هذا إضافة إلى النفوذ الاقتصادي الواسع للحرس الثوري الإيراني الذي أصبح أكبر قوة اقتصادية في إيران.

كما أن التفويض الممنوح للحرس بحماية مبادئ الثورة يدفعه إلى التدخل حين يشعر أن النظام في خطر، وقد زاد هذا النفوذ والتدخل من طرف الباسدران بعد تسلم الرئيس المحافظ محمود أحمدني نجاد السلطة عام 2005، وقد كان ثلث حكومته الأولى المكونة من 21 وزيرا أعضاء سابقين في الحرس الثوري، ولهذا يرى البعض أن سلطة الحرس الثوري تفوق سلطة أحمدني نجاد، وبالنسبة للمرشد أيضا ففي ظل تنامي قوة الحرس في عملية صنع القرار والاعتماد الكامل للمرشد على هذه المؤسسة، فإن هذا الأخير سيجد نفسه رهينة للقوة التي يقودها.³

¹ - محمد عباس ناجي، المرجع السابق، ص 17.

² - أمل حمادة، المرجع السابق ص 191.

³ - شبكة النبا، الحرس الثوري الإيراني، من مؤسسة عسكرية إلى نفوذ يهيمن على الدولة، تاريخ الاطلاع:

2013/10/04، عنوان الوثيقة: www.annabaa.org/ubanews/2010/02/223.htm

فالملاحظ وجود ازدواجية في عملية صنع القرار، إذ يمنح الدستور "المؤسسات الثورية" حق "النقض" ضد مؤسسات الدولة، فيمكن لمؤسسة الحرس الثوري ومؤسسة القائد الأعلى للثورة نقض أي قرارات تصدرها مؤسسات الدولة الأخرى في إطار مرجعية الدستور، كما حدث في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي في شهر مايو أيار 2004، عندما افتتح هذا الأخير مطار الخميني الدولي، وكانت الحكومة الإيرانية قد وقعت اتفاقية مع شركة تركية لإدارة البعد الخدمي في المطار، فاعترض الحرس على ذلك بذريعة أنه لا يجوز أن يكون للأجانب الحضور في المطار لما له من أثر على أمن الدولة، وحاصرت قوات الحرس المطار وأرغمت الطائرات الآتية إليه على التوجه إلى مطار مهر آباد، وأبطلت الاتفاقية مع الشركة التركية بعد الضغط على مجلس الشورى.¹

ويسطر الحرس كذلك على قوات الباسيج، والتي تمكنه من التأثير على صنع القرار وفي هذا السياق يقول باتريك كلاوسون نائب مدير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى "من الواقع أن الحرس الثوري أقحم على نحو متزايد في معادلة صنع القرار في إيران، وتوسع دور الباسيج هو امتداد طبيعي لذلك، وقد استوعب الحرس الثوري الباسيج بوصفها جزء كامل العضوية في هيكل القيادة، ما منح الباسيج قدر أكبر من التمويل و وجود أقوى في السياسة الداخلية الإيرانية .²

وقد أدى الحرس الثوري ثلاثة أدوار في التفاعلات السياسية الداخلية خلال السنوات الأولى الحاسمة، الدور الأول كان التدخل في لحظات معينة لحسم التنافسات داخل النخبة السياسية، أما الدور الثاني كان في حفظ ليس فقط أمن الثورة الداخلي - كدوره في قمع التظاهرات والاضطرابات الاثنية - ولكن في تأدية دور المعبئ للسلوك الاجتماعي حتى يتفق مع قيم الثورة الجديدة، و التي بذلت جهود من جانب الحرس بإضافة إلى مؤسسات أخرى لفرضها

¹ - حسن أحمد العمري، المقال السابق.

² - شبكة النبا المعلوماتية، الحرس الثوري الإيراني، من مؤسسة عسكرية إلى نفوذ يهيمن على الدولة.

على المجتمع الإيراني، أما الدور الثالث الذي أسهم في زيادة قوة الحرس هو دور الموازن للجيش النظامي الموروث عن نظام الشاه، بل تزايد نفوذ الحرس إلى انتقال حق التجنيد الإلزامي إليه بدلا عن الجيش النظامي.¹

ويقود الحرس اقتصادا موازيا لاقتصاد الدولة، إذ تتبع له عشرات الشركات، ويدير قرابة 70 رصيفا بحريا غير خاضعة لسلطة الجمارك ولا تدخل وارداتها في ميزانية الدولة، وحاول الرئيس خاتمي أن يخضع المؤسسات التابعة للقائد الأعلى للثورة لميزانية الدولة لكنه أخفق، ولم ينجح الرئيس أحمدني نجاد وفي وضع الأرصفة البحرية التابعة للحرس تحت سلطة جمارك الدولة.

و تضخم الدور الاقتصادي للحرس بعد الحرب مع العراق، إذ شارك الحرس بقوة في عمليات إعادة الإعمار ووسع نطاق عمله ليشمل مجالات الاستيراد والتصدير والنفط والنقل والإنشاء ، وقد جاء في تقرير مؤسسة راند للأبحاث Rand corporation عام 2009 أن مؤسسة خاتم الأنبياء، وهي شركة هندسة ذات صلة بالحرس حصلت على عقود زادت على 75 عقدا في مشروعات إنشائية ومشروعات للبنية التحتية والطاقة، إضافة إلى السوق السوداء والتهريب من خلال الموانئ التي يسيطر عليها الحرس ولا تقع تحت رقابة الجمارك الإيرانية.²

وقد دفع هذا التنامي لتدخل الحرس في السياسة وسيطرته الاقتصادية الرئيس الجديد الإصلاحية حسن روحاني بمطالبة الحرس الثوري الابتعاد عن السياسة في خطاب له يوم الاثنين 17 سبتمبر 2013 ، وقال أمام مجلس قادة ومسؤولي حرس الثورة الإسلامية الإيرانية أن مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني أوصى الجيش بالبقاء بعيدا عن السياسة.³

¹ - أمل حمادة، المرجع السابق، ص ص 239-240.

² - شبكة النبا للمعلوماتية ، الحرس الثوري الإيراني من مؤسسة عسكرية الى نفوذ مهيمن على الدولة.

³ - وكالة أنباء رويترز ، روحاني يطلب من الحرس الثوري الإيراني الابتعاد عن السياسة، تاريخ الاطلاع

<http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B2VRF20130917> : عنوان الوثيقة : 2013/10/08

وترى نيفين مسعد أن هناك أربعة مصادر لتأثير الحرس الثوري في عملية صنع القرار في إيران الأول دوره في الحرب مع العراق والتي وسعت من شعبيته لدى الرأي العام ونفوذه في السلطة ، الثاني كونه مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانياتها وكوادرها وجامعاتها ، الثالث أن للحرس كمؤسسة علاقاته المنتشعبة والوطيدة مع مراكز القوة في ايران وفي مقدمتها المرشد وتمتعها بالاستقلال في مواجهة هذه المؤسسات ، أما المصدر الرابع يتمثل في انتشار رجال الحرس في العديد من المراكز صنع القرار ومؤسساته في ايران كمجلس الشورى ومؤسسة المستضعفين والجيش والوزارات .¹

كما يسيطر الحرس الثوري على فيلق القدس التابع له وهو قوة عسكرية مكلفة بالعمل في خارج ايران ،من خلال دعم قوى تابعة لإيران والقيام بالعمليات في دول أخرى ،ويعتبر قوة مؤثرة ومتنامية النفوذ والتأثير في البيئة الإقليمية لإيران ،ويمنح الحرس وزن كبير في التأثير على القرار الخارجي نظرا لأنه المتحكم الرئيس في تنفيذ هذا القرار أو إلغائه.

و يدير الحرس الثوري ومؤسساته البرنامج النووي الإيراني ويعمل على تسييره ، ما يجعله الأكثر تأثيرا من بين مؤسسات النظام في هذه القضية ، من حيث تقديم تنازلات أو رفض العروض أو قبولها أثناء المفاوضات حول القضية النووية .

فيعتبر الباسدران من أهم أدوات الإستراتيجية الإيرانية ، كان مسؤولا عن العمليات العسكرية أثناء الحرب الإيرانية - العراقية ، أما اليوم فتغيرت مهمته حيث أصبح كيانا اقتصاديا و عسكريا و سياسيا ومسؤولا عن الأمن الداخلي ، يمتلك العديد من الشركات في قطاعات اقتصادية متنوعة ، و مدريا و مجهزا بشكل جيد ، و له الدور المركزي في الأمن الخارجي من خلال فيلق القدس .²

¹ - نفين مسعد، المرجع السابق، ص ص136. 137.

² - François Nicoulaud , L'Iran aux urnes , site : <http://www.geopolitique-iran.com/politique-int%C3%A9rieure/>

الملاحظ أن الحرس الثوري يعتبر مركز القرار في إيران سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لما يتميز به من قوة اقتصادية و احتكار للاقتصاد الإيراني ، و كذلك من خلال كوادره المنتشرة في كل أجهزة الدولة، لذلك فإن فهم القرار الخارجي لإيران يجب أن يبدأ من دور الحرس الثوري.

المطلب الخامس: المؤسسات المعينة و امتداد سلطات الولي الفقيه .

هي مؤسسات تتقاطع في سلطتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية من حيث الوظائف والتأثير، ويصعب تصنيفها ضمن أي سلطة، فهي تعتبر مؤسسات موازية ومتعددة السلطات والتأثير، وهذه المؤسسات هي مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي الأعلى، ومجلس صيانة الدستور.

أ/ مجمع تشخيص مصلحة النظام:

مجمع تشخيص مصلحة النظام هو هيئة استشارية أنشأت استجابة لتوجيهات مرشد الثورة الإمام الخميني في 6 فبراير عام 1988 ، من أجل تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى فيها مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى مخالف للأحكام الإسلامية وللدستور، وتصبح قرارات المجمع بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.¹

تنص المادة (112) من الفصل الثامن الخاص بالقائد على تشكيل المجمع والذي يعتبر هيئة استشارية للقائد كما أسلفنا ، ويحظى كذلك بأهمية كبيرة في وضع السياسات العامة للنظام، ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.²

وقد استحدث مجمع تشخيص مصلحة النظام في النظام السياسي عام 1988، ويضم 38 عضواً من مختلف التيارات منهم رؤساء السلطات الثلاث الذين ينضمون إليه بشكل آلي ويتم تعيين أعضائه من قبل المرشد لمدة خمس سنوات ويجتمع المجلس بناء على طلب المرشد

¹ - محمد عباس ناجي، المرجع السابق، ص 15.

² - علاء مطر ، تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية ، تاريخ الاطلاع :

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html> : عنوان الوثيقة : 2013/09/20

لحل الخلاف بين مجلس الشورى و مجلس صيانة الدستور¹، ويقوم المجمع بعدة مهام حيث تنص المادة 110 إلى 112 من الفصل الثامن على مهام المجمع وهي كالتالي:²

أ- المشاركة في تعيين السياسات العامة للنظام من خلال التشاور مع القائد المادة (110)

ب- اختيار أحد الفقهاء من مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله.(المادة 111).

ج- تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور (المادة 112).

د- المشاركة في اقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور لها ، وذلك بعد التشاور مع القائد، والمساهمة في تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور (المادة 177) ومن خلال متابعة عمل المجلس يمكن تسجيل ملاحظات منها:³

- وقوف المجتمع في معظم حالات الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور إلى جانب مجلس الصيانة بدليل أنه منذ عام 2000 إلى 2013 تدخل 12 مرة وقف في 11 مرة منها لجانب مجلس الصيانة (حيث كان الاصلاحيون يحصلون على 222 مقعد مقابل 55 للمحافظين و 13 للمستقلين).

- كذلك يمكن ملاحظة المحدودية في نسبة تغيير أعضاء المجلس، فأعضاء المجمع في 2002 70 % منهم أعضاء في المجمع لعام 2007.

تتبع أهمية مجمع تشخيص مصلحة النظام في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية من كونه هيئة استشارية للزعيم ويقع على عاتقه جزء هام في وضع السياسة الخارجية لإيران ،

¹ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 161.

² - نفين مسعد ، المرجع السابق ، ص 128.

³ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 162.

وباعتبار له الفصل في منازعات مجلس الشورى ، وصيانة الدستور ومن هذه المنازعات ما قد يقع في قرارات لها علاقة بالسياسة الخارجية الإيرانية.¹

ب/ مجلس الأمن القومي :

يمثل هذا المجلس تطويرا لمجلس الدفاع الوطني في دستور 1979 ، و تختص بتحديد تكوينه و تعيين وظائفه مادة واحدة من دستور 1979 المعدل هي المادة 170 ، التي يفرد لها الفصل الثالث عشر بكامله ، و بمقتضى هذه المادة فإن المجلس يتكون من كل من رؤساء السلطات الثلاث ، و رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ، و مسؤول التخطيط و الميزانية ، و مندوبين يعينهما المرشد ، و وزراء الداخلية و الخارجية و الأمن و الوزير الذي ينظر المجلس موضوعا يدخل دائرة اختصاصه ، فضلا عن أعلى مسؤول في كل من الحرس و الجيش ، و يتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس.²

و قد حدد الدستور الإطار العام لعمل المجلس في :³

- صياغة سياسات الدفاع والأمن القومي في حدود السياسات التي يحددها القائد الأعلى
- موازنة برامج الدولة في المجالات المتعلقة بالسياسة و جمع التقارير الإستخباراتية .
- تنمية الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بسياسات الأمن والدفاع .

- تسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية .

لذلك فمجلس الأمن القومي مؤسسة بالغة التأثير في السياسة الخارجية بسبب عدة عوامل أهمها تركيبة المجلس التي تمثل نقطة التقاء للمؤسسات و القوى الفاعلة في صناعة القرار

¹ - علاء مطر، المقال السابق.

² - نيفين مسعد ، المرجع السابق ، ص 54.

³ - shireen t .hunter , op,cit , p 30.

السياسي الإيراني ، و كذلك بسبب الصلاحيات التي توكل له مهمة صياغة السياسات الأمنية و الدفاعية ، و التي تدخل في إطارها صياغة السياسة الخارجية .

ج/ مجلس صيانة الدستور .

أنشأ مجلس صيانة الدستور بعد التعديلات الدستورية لسنة 1989 ، باعتباره كيانا تشريعيا يشترك مع البرلمان في صياغة القواعد التشريعية الضابطة لحركة المجتمع السياسية و الاقتصادية ، و كلف أعضاء المجلس من الفقهاء و القانونيين ببحث و فحص كافة القوانين التي يصدرها البرلمان الإيراني خلال عشرة أيام من رفعها إليه لتقرير توافقها مع كل من الدستور و الشريعة الإسلامية.¹

مجلس صيانة الدستور يمثل القسم الثاني من السلطة التشريعية و هو يتكون من اثني عشر عضوا ، ستة من الفقهاء يعينهم المرشد ، و الستة الباقون من الحقوقيين ، و يعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية ، و تمتد دورة المجلس لستة سنوات ، لكنه يأخذ بنظام التجديد النصفى ، حيث يتم تغيير نصف الأعضاء بعد ثلاث سنوات.²

و حول صلاحيات المجلس فتتص المادة 94 " يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور، و خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة و تقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية و مواد الدستور ، فإذا وجده مغايرا لها فعليه إعادتها إلى مجلس الشورى لإعادة النظر".³

إلا أن أعمال المجلس غير محصورة بالنظر في القوانين و التشريعات الصادرة عن المجلس النيابي ، بل أن مجمل العمليات الانتخابية في ايران يفترض مرورها في قنوات مجلس الصيانة ، و لا فرق في ذلك بين انتخاب ولي الأمر من قبل مجلس الخبراء ، أو انتخاب

1 - أمل حمادة ، المرجع السابق ، ص 248.

2 - محمد عباس ناجي ، المرجع السابق ، ص 13.

3 - دستور جمهورية ايران الإسلامية المعدل سنة 1989، المادة 94.

رئيس الجمهورية عبر الاقتراع الشعبي ، و كذلك مع انتخابات مجلس الشورى الإسلامي و هذا طبقا للمادة 99 من الدستور.¹

و عن آلية العمل داخل المجلس تنص المادة 96 " تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي و بين أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية أعضائه²، و قد برزت أهمية هذا المجلس عندما رفض ترشيح حوالي 2500 مرشح إصلاحي لخوض الانتخابات التشريعية لعام 2004 ، بدعوى وجود شبهات في ذممهم المالية و معاداتهم للإسلام³ ، كما رفض المجلس ترشيح الرئيس الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، و كذلك اسفنديار رحيم مشائي المساعد المقرب من نجاد ، و منعهما من الترشح للانتخابات الرئاسية في 14 جوان 2013، و التي فاز فيها حسن روحاني .

في ضوء ما سبق يستنتج أن دور مجلس صيانة الدستور يفوق كونه قسم من السلطة التشريعية ، أو جهاز لمراقبة القوانين و مدى مطابقتها للشريعة ، فدوره يتعدى ذلك بحيث أصبح ضابطا للممارسة السياسية في ايران ، من خلال تمرير أو عرقلة مرشحين إلى مؤسسات الدولة ، بحيث يضمن عدم تمكن أي شخص يخالف توجهات النظام في الحكم ، كما أنه شكل آلية دستورية و مؤسساتية استخدمها المحافظون ، وعلى رأسهم المرشد في صراعهم السياسي مع الإصلاحيين ، مما قلل حظوظهم في المنافسة السياسية .

لا يخفى الدور المحوري للمرشد و الحرس الثوري في كل القرارات داخليا و خارجيا سواء مباشرة أو من خلال المؤسسات التي يتم تعيينها، مما يحصر المؤسسات الفاعلة في صنع القرار في اثنين المرشد و الحرس الثوري ، كما يطرح تساؤلات كثيرة عن إمكانية الفصل بين السلطات أو حتى تكاملها في ظل السلطات المطلقة لهذين المؤسستين .

1 - توفيق شومان ، المرجع السابق ، ص 47.

2 - دستور جمهورية ايران الإسلامية المعدل ، المادة 96.

3 - صداح أحمد الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 28.

المبحث الثاني:آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية.

إن الدول من أجل أن تترجم قراراتها السياسية الخارجية إلى واقع ملموس فإنها تذهب إلى استخدام أفضل السبل ، التي ترى أنها قادرة على تنفيذ قراراتها السياسية الخارجية، وهي أدوات تتجزأ غاية معينة مرغوب بها من قبل متخذ القرار للظروف المحيطة بالموقف ومعطياته ويتأثر استخدام الوسائل بمتغيرات ذاتية وموضوعية منها أديولوجية النظام السياسي، والقوة المعنوية والمادية للدولة، وقدرة القادة على استخدام الوسيلة المناسبة.¹

ويتوقف اختيار وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية على مجموعة من الاعتبارات منها طبيعة وأهمية الهدف المراد انجازه، ومواقف وأهداف واستراتيجيات الأطراف الأخرى المعنية بالموقف الدولي، والظروف والمعطيات بالموقف، غير أن الراجح هو انه كل ما تعددت وتنوعت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية كلما ساهم ذلك في منح الدولة مجالاً واسعاً من حرية التصرف.²

إن طبيعة الأدوات المستخدمة تتفاوت طبقاً لمراحل عملية السياسة الخارجية ، فمن المتصور أن تستعمل الدولة أدوات معينة في مرحلة جمع المعلومات (كالأدوات الاستخباراتية)، ولكنها تلجأ إلى أدوات أخرى حين تطبق السياسة الناشئة عن جمع المعلومات (كالمهارات الدبلوماسية والقدرات العسكرية).³

وسيعمل هذا العنصر على تتبع بعض آليات السياسة الخارجية الإيرانية التي تسعى من خلالها لتجسيد استراتيجياتها وتحقيق أهدافها، خاصة في المنطقة العربية محل الدراسة. تستعمل إيران المزج والتنوع في استخدام العديد من الآليات السياسية الاقتصادية الاستخباراتية والعسكرية والعقدية لتحقيق مصالح وأهداف أمنها القومي، مع ارتباط ذلك بأولويات المصالح وأهميتها وأهدافها وطبيعة البيئة الدولية والإقليمية المحيطة، وتتعامل إيران مع دول منطقة

1 - محمد سالم صالح، المرجع السابق ص 162.

2 - حسين بوقارة ، المرجع السابق ، ص 97.

3 - أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 519.

الخليج بالمزج بين السياستين العسكرية و النفطية و الدور العقدي، بينما تمزج بين الدبلوماسية والأداة العسكرية عند تعاملها مع دول منطقة بحر قزوين و آسيا الوسطى ، في حين تعتمد على السياسة الإعلامية وأجهزة الاستخبارات لمواجهة تهديدات الأمن الداخلي مع عدم إغفالها لباقي الآليات.¹

وقد حاول النظام الإيراني منذ العام 2005 استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتمتع بها ايران ، ضمن إستراتيجية واحدة تتضمن سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الإستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد ، لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية والسياسة الخارجية ، و وضعت في ذلك العام وثيقة تعرف باسم "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025)" ايران 2025 ، وتعتبر أهم وثيقة بعد الدستور الإيراني، لأنها تضع التطورات المستقبلية للدور الإيراني، وذلك وفق عدة أدوات واليات.²

المطلب الأول : الآلية الدبلوماسية وسيلة طهران في ظل الحصار الدولي .

إذا كانت السياسة الخارجية هي فن قيادة علاقات دولية ما غيرها من الدول، فإن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي ويومي عن طريق المفاوضات ، أو على الأقل في المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم بعضاً أو بين الدبلوماسيين و وزراء الخارجية .³

الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة في انجاز أهداف سياستها الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق والآليات

¹ - موسوعة مقاتل من الصحراء تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي، وتاريخ الاطلاع، 2013/10/11 عنوان الوثيقة:

http://www.mogatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec08.doc_cvt.htm

² - على حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية... القدرات وحدود التأثير، تاريخ الاطلاع : 2013/08/20، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

³ - أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 519.

التي توظفها الدولة مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين ،من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.¹

كما تضم هذه الآلية المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها ، بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج ، وتنظيم تفاعلهم مع الأجانب ، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف شبكة السفارات والقنصليات والمفاوضات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.²

أدركت إيران أنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، فحاولت التكيف مع ميزان القوة، في ظل الوجود الأمريكي، وقيام مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية والتي أضرت كثيرا بإيران واقتصادها ، لذلك سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها خاصة في المنطقة العربية، وقد زاد التوجه السلمي للسياسة الإيرانية منذ حرب الخليج الثانية، في ظل حكم الإصلاح رفسنجاني حيث تميزت فترة حكمه بنوع من الاعتدال في الدبلوماسية الإيرانية.³

فشهدت مرحلة التسعينيات سياسة إيرانية منفتحة مع جيرانها بل حتى مع تركيا والغرب ومع دول العالم الثالث، لكن الأسس البرغماتية التي حكمت فترة رفسنجاني وخاتمي في رسم السياسة الخارجية اتسمت بالمزج بين الأهداف الأيديولوجية والواقعية، دون التخلي عن الطابع الأيديولوجي المميز لها.⁴

وقد حرصت إيران في عهد الرئيس خاتمي على انتهاج سياسة الانفتاح ، حيث بذلت جهود للانفتاح على عواصم الخليج العربي، وعلى الدول العربية للتخفيف من حدة العزلة الأمريكية المفروضة عليها، حيث بدأت في جهود التعاون والتنسيق مع دول المنطقة في مختلف

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 98.

2 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 92.

3 - منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص 120.

4 - آمال زرنير، المرجع السابق، ص 63.

القضايا الاقتصادية والأمنية، فظهر في خطاب خاتمي السياسي توجهات نحو إدانة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها.¹ لكن الملاحظ تراجع الآلية الدبلوماسية في عهد الرئيس السابق أحمددي نجاد المنتمي للمحافظين ، و الذي تبنى خطابا متشددا في علاقاته الإقليمية والدولية، مما زاد من عزلة ايران، ومن تراجع الأداة الدبلوماسية لصالح آليات أخرى ، لتنفيذ السياسة الإيرانية في ظل تحولات إقليمية متتالية.

وتعمد ايران إلى إعطاء البعد الثوري والشعبي لدبلوماسيتها ،من خلال تبنيها مجموعة من القضايا التي تلقى قبولا وتأثيرا لدى الرأي العام، وهذا السلوك تجد له تأصيل في الدستور الإيراني، إذ تنص المادة 152 من الدستور " تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والمحافضة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلاقة السلمية مع الدول غير المحاربة"²، لذلك تسوق ايران نفسها على أنها داعمة للمستضعفين ولقوى التحرر ضد قوى الاستكبار وفق الخطاب الإيراني، خاصة مع تبني بعض القضايا الشعبية مثل القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني :الآلية الدينية (العقدية) و استغلال الولاء الطائفي .

تهدف الأدوات الايدولوجية إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، وهي تحاول التأثير في أفكار الآخرين ،فتعتمد على غرار الآلية الثقافية على توظيف التراث الفكري و الإنتاج الثقافي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى.³

و رغم أن الدستور الإيراني ينص على أن "الأمة الإسلامية أمة واحدة وعلى الحكومة الإيرانية العمل من أجل ذلك" (المادة 11 من الدستور)، فإن من طبيعة الأشياء أن تسعى الدولة إلى

¹ - منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص 123.

² - دستور جمهورية ايران الإسلامية المادة 152.

³ - محمد السيد سلم، المرجع السابق، ص 93.

الاستفادة من التقارب المذهبي بينها وبين غيرها من المجتمعات ، كأداة من أدوات السياسة الخارجية¹.

تعتمد ايران كثيرا في سياستها الخارجية على عناصر الهوية الإسلامية عموما و الشيعية خصوصا ، و هو ما جعل مصالحا تلتقي مع الكثير من الحركات و الكيانات التي تتبنى الخطاب الديني و خاصة الحركات الشيعية ، و استفادت ايران من توظيف هذا التقارب في جعل سياستها الخارجية أكثر فاعلية و تأثير .

وقد كان في طليعة أهداف الجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة، جعل اديولوجيتها الرسمية تحتل الصدارة خاصة في المجتمعات الشيعية في مختلف أنحاء العالم، وربما ايران متحفزة الآن لتحقيق هذا الهدف، بعد أن ساندت علماء دين إيرانيين مدربين في قم ومنتشرين بالايديولوجيا الرسمية المعنية بالحكم الديني، وقد أنفقت لتمويل نشاطات علماءها من أجل الهيمنة على مدرسة النجف، بعد أن توفي في 2010 آية الله العظمى محمد حسين فضل الله العلامة اللبناني النافذ والذي درس في النجف، إضافة إلى اعتلال صحة آية الله العظمى على السيستاني، الذي يعتبر من أهم مراجع التقليد في العالم.²

وجاء طرح محمد حسين فضل الله لنظرية المرجعية المؤسسة ، ولأفكاره الإصلاحية للمرجعية الشيعية ليدخله في مواجهة مع المراجع الشيعية في قم، حيث اعتبر الرجل منافسا للمراجع الإيرانية في الساحة العربية، خاصة أنه عارض طرح مرجعية السيد على خامنئي مرشد الثورة معتبرا أنه غير كامل الشرائط، لذلك اعتبر من المعادين للنظام الإيراني ،وبسبب هذا زاد التباعد بين فضل الله وحزب الله الذي يعد اليد الإيرانية في لبنان والمنطقة ، وهذا الصراع

¹ - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 268.

² - مايكل ايزنشات ومايكل نايتسن، النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران، ترجمة أحمد علي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388 سنة يونيو

حول المرجعية اشتعل بعد سقوط نظام صدام حسين وإمكانية عودة مرجعية النجف لتلعب دورها الروحي لدى الشيعة، مما يهدد النفوذ الإيراني¹.

فالسيطرة على الحوزات الدينية خاصة النجف ، يعطي لإيران قدرة تأثيرية كبيرة جدا لدى المقلدين الشيعة ، ويساهم في انتشار فكرة ولاية الفقيه التي تعتبر من أهم أدوات السياسة الخارجية لإيران، التي تمكنها من النفوذ والتأثير لدى معتقي هذه الفكرة بسبب ولاءهم للولي الفقيه ، كما تستغل ايران المكونات الشيعة في دول المنطقة من أجل تحويلهم إلى أوراق ضغط في مواجهة خصومها ، و يوضح الجدول التالي نسب الشيعة في بعض دول المنطقة

الجدول رقم (04): نسبة الشيعة في بعض دول المنطقة سنة 2009 .

الدولة	العدد	النسبة من السكان المسلمين	النسبة من شيعة العالم
ايران	70 مليون	90%	40%
العراق	20 مليون	60%	11%
اليمن *	8 مليون	35%	5%
سوريا**	3 مليون	15%	2%
السعودية	4 مليون	10%	2%
لبنان	1 مليون	45%	أقل من 1 %
الكويت	600.000	25%	أقل من 1 %
البحرين	500.000	65%	أقل من 1 %
الامارات	400.000	10%	أقل من 1 %
عمان	100.000	5%	أقل من 1 %
قطر	100.000	10%	أقل من 1 %

The Source : Mapping The Global Muslim Population A Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population October 2009 , Pew Research Center, Pew Forum on Religion & Public Life , Washington, D.C.

يشكل الشيعة في العالم باختلاف فرقهم، ما بين 7.6% إلى 13% كحد أقصى من مجموع المسلمين، ويتمركز أكثر من ثلث هؤلاء في ايران وحدها، وعليه فإنها تشكل مركز جذب لهؤلاء ليس على المستوى المذهبي فقط ، وإنما على المستوى السياسي أيضا ، على اعتبار

¹ - حامد محمود ، هل تسيطر ايران على المرجعية الشيعة العربية بعد رحيل فصل الله؟ الأهرام الاستراتيجي ، السنة السادسة عشر، العدد 189. سبتمبر 2010 ، ص 98.

* أغلب شيعة اليمن من الشيعة الزيدية و هو مذهب أقرب للسنة منه إلى الشيعة و يؤمن بولاية الخلفاء الراشدين ، و تسمى بالزيدية نسبة للإمام زيد بن علي زين العابدين .

** شيعة سوريا أغلبهم علويون و إسماعليون .

أن السياسة والدين متماثلان في الولي والفقيه ، الذي يملك قوة ناعمة هائلة بحكم الموقعين لدى أتباعه المنتشرين داخل وخارج ايران ، والذين يقومون بشكل طوعي وإرادي بخدمة مصالح الدولة الإيرانية ، نظرا لطبيعة العلاقة الدينية بتبعية الولي الفقيه، الذي يعتبر قائد سياسي ومرجع ديني في الوقت نفسه .¹

وتوفر القاعدة الشيعية لإيران بيئة حاضنة لعلاقاتها الإقليمية، خاصة وأن تركيز الشيعية في العالم هو في الشرق الأوسط إذ يمثلون 37.5 % من مسلمي المنطقة، مما يجعل من البعد المذهبي ملمحا للسياسة الخارجية الإيرانية في الإقليم ، مع ضرورة إدراك أن هذا الملمح يجري توظيفه بقدر من المرونة والبرغماتية الواضحة²، واستغلال القاعدة الشيعية مكن ايران من التأثير في عديد القضايا من خلال دعمها للأطراف الشيعية الموالية لها مثل القوى الشيعية في العراق كحزب الدعوة وحزب الفضيلة والمجلس الأعلى ، وهو ما مكنها من التأثير والنفوذ في عراق ما بعد الاحتلال .

كذلك بالنسبة لحزب الله، الذي انشأ بدعم إيراني حيث يقوم على ايديولوجية ولاية الفقيه، وقد عبر إبراهيم الأمين القيادي في الحزب عن هذا بقوله عام 1987 " نحن لا نقول أننا جزء من ايران، نحن ايران في لبنان ولبنان في ايران " ، كما يضيف حبيب فياض القيادي بالحزب "يمكن القول أن تجربة المقاومة الإسلامية ولدت من رحم تجربة الإمام الخميني في قيادة الثورة الإسلامية قبل الانتصار وبعده، وأن العلاقة بين التجريبتين تتجاوز الإطار التحالفي التقليدي الذي قد يحكم العلاقة بين الثورات والحركات التحريرية المرتبطة بها ، وتتوغل العلاقة بين التجريبتين في عمق التاريخ والعقيدة والهوية ، وتتجلى على نحو ما يربط الجزء بالكل ، والفرع بالأصل والمقدمة بالنتيجة".³

1 - على حسن باكير، المقال السابق .

2 - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 271.

3 - على حسن باكير، حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني العلاقة والدور، تاريخ الاطلاع: 2013/10/10،

عنوان الوثيقة : albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/4-2-4.pdf

كما تستخدم إيران التشييع السياسي في إطار علاقاتها الخارجية على نطاق واسع، وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه للحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة، ويرى الباحث الإيراني "كيهان برزكان" أن استخدام التشييع في السياسة الخارجية قديم لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق في 2003 ،حيث دخل التشييع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط ،مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشييع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة متحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان والشرق الأدنى بشكل عام.¹ فيوفر الجانب الديني قدرة تأثيريه لإيران في محيطها الإقليمي ، لهذا تعمل على نشر المذهب الشيعي بالفهم الإيراني المستند لولاية الفقيه، الذي تتبناه وتسعى لتصديره إلى دول المنطقة وخصوصا دول الجوار، مما يولد شكوكا مشروعة ومبررة لدى تلك الدول حول النوايا الإيرانية، فإيران تحاول أن تستخدم البعد الديني في استراتيجياتها تجاه دول المنطقة الأكثر تأثرا مستغلة بعض الشرائح الاجتماعية خاصة الشيعية منها.² وتعتمد السياسة الإيرانية على نشر قيمها الثقافية وتصدير نموذجها الفكري بطرق غير عسكرية ، باستخدام الأساليب غير المباشرة للنفوذ والتأثير مثل: إنشاء المراكز الثقافية والدينية لتعميق الحوار وتوسيع المعلومات، وتقديم المنح الدراسية لطلاب بعض الدول الإسلامية، ومد جسور مع المذاهب الأخرى وتطوير المفاهيم والتقليد لتصبح نافذة ومؤثرة.³

¹ - علي حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة لإيران، المقال السابق.

² - رجائي سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، دراسة مقدمة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط الأردن، 2012، ص 113.

³ - أمال زرنير ، المرجع السابق ، ص 63.

الجدول (05):المؤسسات الإيرانية المنوط بها الترويج للنسخة الإيرانية من التشيع في العالم

اسم الهيئة	دورها	ملاحظات
المجمع العالمي لأهل البيت	التعريف بالتشيع "الإيراني" و"الولي الفقيه" ومتابعة أخبار الشيعة حول العالم، وإصدار الكتب الشيعية بكل اللغات	تضع الخطط المتعلقة بكيفية تفعيل شيعة العالم في أجندة سياسية
منظمة التبليغ الإسلامية	نشر ثقافة التشيع عبر مختلف النشاطات والتعريف بالأدب الفارسي والثقافة الإسلامية والثورة الإيرانية، وتهيئة رجال للقيام بتأدية الأدوار السابقة	تلقي دعماً مالياً من وزارة الثقافة بلغ حجمه عام 2008 حوالي 30 مليار تومان
مجمع التقريب بين المذاهب	يهدف إلى تجاوز الدائرة الشيعية إلى الإطار الأوسع في البيئة السنية	عمله يحمل طابعاً دعائياً وترويجياً للاختراق بقوة ناعمة، ويتلقى دعماً من وزارة الثقافة، بلغ حجمه عام 2008 حوالي 5 مليارات و700 مليون تومان
ممثلات المرشد الأعلى في الخارج	تقوم على حماية المصالح التي يمثلها المرشد الأعلى والترويج لمرجعيته، وتقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج	
الحوزات الدينية في الخارج	تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في (قم) بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم	
مؤسسة الإمام الخميني الإغاثية	ذات طابع اقتصادي-خدمي، ولها انتشار واسع في عدد من الدول الإقليمية وهي نشطة مؤخراً في أفغانستان أيضاً	

المصدر: علي حسن باكير ، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية ، متوفر على الرابط :

<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

يوضح الجدول أعلاه المؤسسات الإيرانية العاملة على نشر التشيع بالمدلول الإيراني و القائم أساسا على فكرة ولاية الفقيه ، ليس فقط بين الأوساط السنية بل حتى بين الأوساط الشيعية غير المؤمنة بولاية الفقيه .

و تركز الأداة التبشيرية الإيرانية على الخليج العربي، الذي يحتل الأولوية في الإستراتيجية الإيرانية ايران 2025، إضافة إلى المنطقة العربية وإفريقيا، وقد ساعد ذلك على تقوية موقع قم في اجتذاب أبناء المنطقة، ويبدو ذلك واضحا من خلال رؤية تركيب البيت الشيعي في

لبنان والذي تحول جزء كبير منه من مرجعية النجف إلى قم خلال أقل من عقدين ، ناهيك على أن الطلاب الذاهبين إلى قم قد ازداد مقارنة بما كان عليه سابقا، فعدد البحرينيين على سبيل المثال لا الحصر زاد عن نظيره في النجف بخمسة أضعاف تقريبا عام 2009، لذلك تسعى ايران لتوحيد الأقليات الشيعية تحت رايتها.¹

لأن ايران تطمح إلى تأدية دور قائد عالمي للثورة الإسلامية باسم الجامعة الشيعية، هذه الجامعة تقوم على مركزية الأمة الإيرانية و وجود ملاذ للشيعية الاثنا عشرية بما يقوي إرادة إرساء الإسلام الشيعي الشامل ، و من ثم قيادة العالم الإسلامي من منطلق رفض مفهوم الدولة – الأمة باعتبارها ما هي إلا فترة انتقالية .²

فالدين يمثل قبل كل شيء أقوى سلاح في ترسانة القوة الناعمة لدى إيران، كما تشكل معاداة الغرب ولاسيما الولايات المتحدة، ومعاداة إسرائيل العنصرين الثاني والثالث من عناصر قوتها الناعمة، ويشكل المذهب الشيعي ولاسيما التفسير الراديكالي الذي صاغته المؤسسة الدينية الإيرانية خلال السنوات الثلاثة والثلاثين الماضية، العنصر الرابع.³

الملاحظ أن الآلية الدينية العقدية المتمثلة في المذهب الشيعي وفق الاجتهاد الإيراني متمثلة في ولاية الفقيه، يعطى لإيران قدرة تأثير كبيرة في سياستها الخارجية، من خلال دعمها للأقليات و القوى الشيعية في المناطق المختلفة، ومن خلال محاولة السيطرة على المرجعية الدينية وتركيزها في قم كي يسهل انتشار فكرة ولاية الفقيه في الوسط الشيعي ، وهي ولاية دينية وسياسية وهذا مكن ايران من أن تكون فاعلا رئيسيا في عدة مناطق مثل العراق ولبنان والخليج العربي بما لها من نفوذ لدى بعض القوى الشيعية الداخلية.

¹ - علي حسن باكير اكتشاف القوة الإيرانية .

² - أمال زرنير ، المرجع السابق ، ص 64.

³ - صادق زيباكام ، الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي ، تاريخ الاطلاع :

2013/10/11، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343102821611746.html>

المطلب الثالث : الآلية الدعائية و التأثير على الرأي العام .

تعد الدعاية من الوسائل الفاعلة التي تلجأ إليها الدول من أجل تنفيذ السياسة الخارجية ، ومما ساعد على زيادة أهمية هذه الوسيلة البسيكولوجية هو زيادة التفاعل بين الدول والشعوب نتيجة تأثير وسائل الاتصال وأساليبها ، إضافة إلى تنوع وتطور وتقنيات وسائل وأجهزة الدعاية المعاصرة ، " والدعاية تعني أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف معين " ، وتشترك الدعاية مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي غير أنها توجه إلى الشعوب لا إلى الحكومات .¹

وقد وجد " هرمان " أن الدول النامية بصورة عامة هي أقل الدول توظيفاً للأدوات سالفه الذكر ، في حين أن الدول المتقدمة هي أكثر توظيفاً لها ، ولقد وجد هرمان في دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية ، أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة هما أكثر الوحدات الدولية توظيفاً للأدوات العسكرية ، في حين وجد أن الصين الشعبية وكوبا هي أكثر دول توظيفاً للأدوات الدعائية ، وتبعاً لذلك فقد قام هرمان بتطوير مقياس التركيز concentration index وهو مقياس يحدد درجة استغلال الوحدة الدولية لأداة واحدة أو أدوات متعددة في سياستها الخارجية .²

كما تلجأ أجهزة الدعاية في كل الدول إلى توظيف القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية ، والأطر القانونية لبلوغ غاياتها في السياسة الدولية ، غير أن القدرة الإقناعية ومجال توظيف هذه القيم والمبادئ يختلف من نسق فكري لآخر ، إذ تميل الدول المتوسطة و الصغيرة إلى التشبث بمكوناتها الفكرية والعقائدية دون أن تكون لها رغبة في فرضها على الآخرين ، بينما تسعى الدول الكبرى إلى محاولة استعمال هذه القيم والعقائد للضغط على الآخرين وتقويم سلوكياتهم بما يتماشى مع قيمها التي تزعم عالميتها وعدالتها³ ، وفي ظل تطور تكنولوجيا

¹ - محمد سالم صالح، المرجع السابق الصفحة 163.

² - احمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ص 518.

³ - حسين بوقارة ، المرجع السابق، ص 111 .

الإعلام والاتصال وزيادة تأثير الرأي العام على صانع القرار وتأثره بالأفكار والقيم الخارجية والعالمية التي لا تحدها الحدود ، برزت بقوة أهمية الآلية الدعائية من أجل تسويق السياسات الخارجية للدول ومنها إيران .

فبعد قيام الثورة بثلاثة أشهر غير إسم وزارة الإعلام والسياسة إلى وزارة الإرشاد القومي ، ثم فيما بعد إلى وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية ، وهو ما يشير إلى تركيزها على الثقافة الإسلامية وتوعية الرأي العام وفق قيم هذه الثقافة ، وينص الدستور الإيراني على تأمين حرية النشر والإعلام وفقا للمعايير الإسلامية ومصالح الدولة العمومية، ويقوم المرشد الأعلى بتعيين رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون وإقالته ويشرف على عمل هذه المؤسسة مجلس مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ومجلس الشورى ، وتعمل السياسة الإعلامية الإيرانية على مناهضة التيارات المضادة للمبادئ الإسلامية الشيعية والفلسفات المعادية لولاية الفقيه¹ . يلاحظ الاهتمام الإيراني بجهاز الدعاية والإعلام من خلال ارتباطه بالمرشد مباشرة ، وأيضاً من خلال إشراف أكثر من مؤسسة على هذا الجهاز الذي تستخدمه إيران بقوة في الدعاية لسياستها الإقليمية و قيمها الفكرية .

تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة ، وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهادي والعالم ، وتسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB) - وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها المرشد شخصياً- على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التلفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة ، وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات كوزارة الثقافة

¹ - موسوعة مقاتل من الصحراء ، تنامي الدور الإيراني و تأثيره على الأمن القومي العربي ، تاريخ الاطلاع

2013/10/12، عنوان الوثيقة:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec08.doc_cvt.htm

والخارجية ، ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة .¹

وتشمل هيئة الإذاعة و التلفزيون الإيرانية IRIB أكثر من 35 قناة إذاعية وتلفزيونية حكومية ، وتضم حالياً أكثر من 25000 موظف ، تأسست عام 1966 وكان يرأسها منذ العام 1996 ولمدة 10 سنوات رئيس البرلمان الحالي علي لاريجاني ، قبل أن يكلف برئاستها عام 2005 ، العميد في الحرس الثوري عزة الله ضرغامى ، فهذه المؤسسة لا تتبع أي جهة حكومية بل تعتبر من الهيئات والمؤسسات التي يشرف عليها المرشد مباشرة عبر ممثليه ومنها الحرس الثوري وحركة التعليم والمجلس الأعلى للثقافة ومنظمة الدعاية الإسلامية .²

الجدول (06): (IRIB) وكالة بث الجمهورية الإسلامية

الدعم المالي من وزارة الثقافة	457 مليار تومان عام 2008 (للكوالة مصدرها الخاص أيضاً للتمويل والعائدات التي تأتي من احتكار الإعلانات)
عدد المكاتب الخارجية التي تمتلكها	45 دولة مهمة حول العالم، من بينها: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا وماليزيا
عدد لغات البث	30 لغة عالمية
عدد التلفزيونات المحلية	30 تليفزيوناً محلياً (نصفهم بلهجات محلية)
عدد المحطات الوطنية	8 محطات تليفزيون وطنية
عدد المحطات الفضائية	6 محطات تليفزيون فضائية للمشاهدين خارج إيران
عدد المحطات الإخبارية الدولية	4 محطات دولية إخبارية للخارج تبث باللغات: العربية، والإسبانية، والإنكليزية.

المصدر : علي حسن باكير ، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .. القدرات و حدود التأثير ، متوفر على الرابط :

<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

وتستعين طهران بهذه الأجهزة الضخمة للترويج لخطابها الثوري المعادي للغرب ، حيث استطاعت من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها

¹ - علي حسن باكير اكتشاف القوى الناعمة الإيرانية .

² - فهد المصري، استراتيجيات الإعلام الإيراني الموجه للعالم العربي، تاريخ الاطلاع 2013/10/12، عنوان

الوثيقة : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202722>

لاسيما على الصعيد الإقليمي ،فاستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أمريكا و الغرب و وظفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة ،و كذلك من خلال دعم القضية الفلسطينية ،لاستقطاب الشارع من أجل خلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب.¹ و قد تعززت هذه الصورة و ركزت عليها ايران لترويجها داخل الرأي العام العربي ، خاصة بعد انقسام المنطقة لمحوري الاعتدال ممثلا في دول مثل مصر و الأردن و السعودية في مواجهة ايران و حلفائها ، و كان ينظر لمحور الاعتدال أنه متحالف مع الولايات المتحدة ، و أنه مفرط في حق العرب لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فأصبح هناك انقسام فيما يخص ايران متعلق بمواقف الرأي العام و الحكومات في بعض البلدان العربية ، و كانت طهران ترى في ذلك إيجابية لأن حالة الانقسام تمكنها من الاستفادة منها سياسيا سواء خارجيا أو داخليا في المشهد السياسي الإيراني.²

و تواجه وسائل الإعلام الإيرانية صعوبة تقسيم وسائلها إلى مستويين :الأول نحو الشعب الإيراني لإقناعه بضرورة السير في مواجهة "الشيطان الأكبر" و طرده من الخليج ، و الثانية هي رسائل الطمأنة لدول الجوار التي لا تخفي هلعها و خوفها من تعاضم القوة الإيرانية.³ لكن القدرة الدعائية الإيرانية أضحت تواجه تحديات عديدة خاصة بعد الحراك العربي،وأيضا في ظل الدور الإيراني في العراق و الذي كان له انعكاسات على التركيبة الطائفية للبلاد،و ساهم في الاستقطاب المذهبي في المنطقة ،إذ أن تنامي الدور الإيراني في المنطقة رافقته خسارة على مستوى الرأي العام ،وهي خسارة مرتبطة بالعودة القوية لصورة ايران بوصفها دولة طائفية لدى قاعدة عريضة من الرأي العام العربي الذي كان يرى في ايران مثالا يحتذى.⁴

¹ - علي حسن باكير ، المقال السابق .

² - محجوب الزويري، حدود الدور الإقليمي الإيراني الطموحات و المخاطر، تاريخ الاطلاع : 2013/10/12، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html>

³ - موسوعة مقاتل من الصحراء ، تنامي الدور الإيراني و تأثيره على الأمن القومي العربي .

⁴ - محجوب الزويري المقال السابق .

استخدمت الآلة الدعائية في الترويج للسياسة الإيرانية خاصة بعد الحراك العربي ، لكنها لم تفلح في التقليل من الضرر الذي ألم بصورة السياسة الخارجية الإيرانية لدى الرأي العام العربي بسبب الدور الإيراني في الأزمة السورية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار في الحالة العراقية ، و التي تعتبر ايران لاعبا رئيسيا على ساحتها السياسية .

و قد تقوت الدعاية الإيرانية معتمدة على تعاضم قوة ايران و نفوذها في العالم العربي و التي وصلت لذروتها في 2006 و بقيت صامدة حتى عام 2008، حيث بدأت تتراجع بشكل سريع إلى أن تدهورت مع اندلاع الثورات العربية نهاية عام 2010 ، و ساءت و تراجعت مع اندلاع الأزمة السورية و استمرارها¹، و هذا التراجع يدل على أن الآلة الدعائية الإيرانية تمر بأزمة لا تستطيع فيها التسويق للسياسة الإيرانية لدى شرائح جديدة خارج إطار الحاضنة الشيعية ، و هو ما يحد من قدرة التأثير الإيراني و يعرقل سياستها الخارجية .

¹ - علي حسن باكير ، المقال السابق ..

خلاصة الفصل الثاني :

في نهاية الفصل الثاني يمكن استخلاص الآتي :

- يتسم النظام الإيراني بخصوصيات عديدة في طابعه المؤسسي و في تفاعلات قواه، من خلال تفاعل توعين من المؤسسات هما مؤسسات الثورة و الدولة .
- المرشد الأعلى أهم قوى النظام الإيراني بفعل جمعه للسلطتين الروحية و الزمنية ، وأيضا بفعل دوره في تعيين العديد من المؤسسات الفاعلة و المؤثرة ، حيث تتركز السلطات و تجتمع في الولي الفقيه باعتباره فوق باقي السلطات ، لذلك له الدور المركزي الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية .
- دور رئيس الجمهورية في صناعة السياسة الخارجية محدود ومرتبطة بعلاقته مع باقي المؤسسات ، إضافة إلى أنه محصور في جملة ثوابت لا يستطيع الحياد عنها ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن تغير رئاسة الجمهورية بين الإصلاحيين و المحافظين يكون له أثر على السلوك الخارجي .
- الحرس الثوري بفعل دوره في الحرب مع العراق و بفعل الدعم الكبير له من المؤسسة الدينية إضافة إلى تنامي قدراته التسليحية و دوره الاقتصادي من خلال مؤسساته في القطاعات المختلفة ، أضحت أقوى مؤسسة داخل إيران و فاعل سياسي و أممي و اقتصادي و له الدور الأساسي في السياسة الأمنية الخارجية لإيران من خلال فيلق القدس .
- تتعدد آليات السياسة الإيرانية و تتنوع ، فلا تعتمد إيران على وسيلة واحدة في تجسيد استراتيجيتها ، و اختلاف الآليات يختلف باختلاف طبيعة الدور و تنوع المناطق المستهدفة ، لكن الملاحظ أن إيران تعتمد في منطقة الشرق الأوسط على الآلية الأمنية العسكرية ، و الوسائل الدعائية و التأثير الطائفي .

الفصل الثالث :

توجهات السياسة الإيرانية في المشرق العربي و
انعكاساتها على مستقبل الدور الإيراني .

توطئة :

يسعى هذا الفصل إلى تتبع السياسة الإيرانية في المشرق العربي ، من خلال تفاعلاتها مع وحداته و قضاياها عن طريق مخرجات نظامها السياسي، وكذلك من خلال تطور دورها الإقليمي عبر الآليات المختلفة اقتصاديا و أمنيا و طائفيا، و انعكاسات ذلك على ايران و دول المنطقة، كما يحاول البحث في أثر التحولات الإقليمية التي شهدتها المشرق العربي بفعل الحراك الشعبي على مستقل النفوذ و التأثير الإيراني .

و يتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : الدور الإيراني في العراق و سياسة ملئ الفراغ .

المبحث الثاني : التوجهات الإيرانية تجاه دول الخليج و استراتيجيات الهيمنة الإقليمية.

المبحث الثالث : سياسة ايران الخارجية في إطار تحالفاتها الإقليمية .

المبحث الرابع : السيناريوهات المستقبلية للدور الإقليمي الإيراني في ظل الحراك العربي.

المبحث الأول : الدور الإيراني في العراق و سياسة ملئ الفراغ .

شكل العراق مصدر تهديد دائم لإيران في عهودها المختلفة ، إذ دخل الطرفان في حروب عديدة لأسباب متنوعة سواء كانت حدودية أو أيديولوجية أو لغايات إستراتيجية ، و كانت دائما منطقة الخليج العربي ساحة لصراع الأدوار بين الطرفين ، و قد مثل احتلال العراق مكسبا و عبأ على ايران ، نظرا لما أتاحه من فراغ استراتيجي ،و بسبب ما فرضه من تحديات ناجمة عن حالة اللإستقرار و تدهور الوضع الأمني .

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية - الإيرانية قبل الاحتلال ماضي التنافس و صراع الأدوار .

كان الطابع الصراعى التنافسي طاغيا في أغلب مراحل العلاقات البينية خلال فتراتنا المختلفة ،بسبب الثقل الإقليمي للطرفين بما يملكانه من مقومات تاريخية و ديموغرافية واقتصادية تمكنهما من لعب دور المهيمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي .

1/إيران الشاه و الجوار العراقى...العلاقات المتشنجة .

يفيد ماضي العلاقة بين الجارين منذ اعتراف الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية في عام 1929 و لغاية العام 2003 أن طبيعتها و خصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة ،بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين، على أن استمرارية هذه الخاصية لا تنفي مع ذلك أن العلاقة الثنائية قد اقتزنت أيضا في بعض الأحيان بالتعاون استجابة لتأثيرات ظروف معينة ،و هذا التعاون كان مؤقتا و ينتهي بانتهاء الدافع له .¹

كان النزاع الحدودي حول الممر النهري المعروف بشط العرب* من أهم أسباب النزاع بين الطرفين خلال السبعينات ،بعد إلغاء ايران لمعاهدة 1937 ،إلى أن وقع الطرفان اتفاقية الجزائر

¹ - مازن الرمضاني ، العلاقة العراقية - الإيرانية ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/05، عنوان الوثيقة:

<http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5>

* شط العرب ممر نهري مكون من التقاء نهري دجلة و الفرات ، يبلغ طوله 190 كم و يصب في الخليج العربي.

في 06 مارس 1975 ، بعد وساطة الرئيس الراحل هوارى بومدين ، و شكلت الاتفاقية مكسبا لطهران، لكنها في نفس الوقت مكنت صدام من القضاء على الحركة الكردية المسلحة ، مما عزز من قوة العراق إقليمياً¹، فوفقاً لاتفاقية الجزائر اتفقت الدولتان على تقاسم سيادة النهر ، والالتزام بعدم دعم الحركات المعارضة ، ساهمت المعاهدة في تهدئة العلاقة بين الطرفين ، بينما كان صدام حسين ينتظر الفرصة لإلغاء الاتفاق الذي اعتبره مجحفاً بحق العراق .²

2/ التغييرات في إيران و العلاقة مع العراق من التوتر إلى الحرب .

مثلت الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني تحولا كبيرا في منطقة الخليج العربي خصوصا و الشرق الأوسط عموما ، و مع بداية الثورة و في ظل الزخم الشعبي تصاعدت في إيران دعوات تصدير الثورة إلى الدول المجاورة و من بينها العراق، ارتفعت بسرعة وتيرة الحرب الإعلامية بينهما و اتخذت من قضية الأحقية في مياه شط العرب سببا للتوتر ثم تحول التوتر إلى حرب³، كسرت الثورة الإيرانية التوازن غير المستقر بين الطرفين ، و كان العراق يرى في ذلك فرصة للاستيلاء على إقليم خوزستان النفطي ذو الغالبية العربية ، مستغلا التوجس الإقليمي من النظام الإيراني الجديد ، و أيضا من التهديد الذي يمثله الطابع الديني " المذهبي " للنظام في إيران و ما لذلك من تأثيرات كبيرة على العراق .⁴

توقفت الحرب في الثامن من آب أغسطس عام 1988 بعد أن أعلن آية الله الخميني قبوله بقرار مجلس الأمن رقم 598 الداعي لوقف القتال ، و قد خسر الطرفان جراء هذه الحرب أكثر من مليون و نصف المليون قتيل ، و حوالي ضعفهم من الجرحى و المعوقين فضلا عن

¹ - علي عبد محمود ، العلاقات العراقية - الإيرانية في ضوء حروب الخليج العربي و الاحتلال الأمريكي . عمان : دار آمنة للنشر ، 2012 ، ص ص 70، 71.

² - Kamal Bayramzadeh , Le Changement du Système politique en Irak et ses effets sur les rapports Irako - Iraniens , Eurorient , N°32 , 2011 , p 202.

³ - محمد عبد العاطي ، العلاقات الإيرانية العراقية بين عهدين ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/10 ، عنوان

الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-ee0c8d62ec4f>

⁴ - برنار أوركاد ، المرجع السابق ، ص 254.

الخسائر المادية¹، تقدر الخسائر المادية في الحرب بحوالي 644 مليار دولار ، بينما بلغت خسائر العراق حوالي 452 مليار دولار ، و قد خرجت ايران من الحرب و قد ساءها فشل مجلس الأمن في معاقبة الاعتداء العراقي عليها.²

3/ ايران و حرب الخليج الثانية الحياد الايجابي .

عندما بدأ الغزو العراقي للكويت كان الجيش العراقي يحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية تقدر بـ 2500 كم إضافة إلى قضية الأسرى فضلا عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر لسنة 1975، لذلك مثل الغزو فرصة لإيران من أجل تصفية حساباتها مع طرفي الصراع ، فكانت أول المستفيدين من الغزو سواء في علاقاتها بالعراق أو بدول الخليج أو على المستوى الدولي ، إذ استفادت ايران مباشرة من تنازل العراق عن كافة مطالبه من ايران ، مضحيا في ضربة واحدة بكل ما تكبده في حربه معها.³

لقد اختارت ايران سياسة "الحياد الايجابي" Positive Neutrality في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في ما عرف بعاصفة الصحراء Desert Storm في العام 1991، فكان لطبيعة القوة التي تشن الحرب ، و طبيعة التي تتعرض للعدوان التأثير البارز في استجابة ايران لمصالحها الوطنية وأمنها القومي⁴، إلا أن هذه الحرب التي خدمت مصالح ايران من جهة أضرت بمصالحها من جهة أخرى ، نتيجة تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية لوجودها العسكري

¹ - محمد عبد العاطي ، المقال السابق .

² - International Crisis Group, Iran in Iraq : How much influence ? , Middle East Report N°38 - 21 March 2005 , p8.

³ - عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي ، العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ، ص 52.

⁴ - طلال عتريسي وآخرون ، احتلال العراق و تداعياته : عربيا و إقليميا ودوليا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2004، ص 445.

في منطقة الخليج ، بل أمكن لها إضفاء نوع من الاستقرار على هذا الوجود عبر المعاهدات التي وقعتها مع الكويت في 4 سبتمبر 1991، ثم تبعتها باقي دول الخليج.¹ بعد هذه الحرب اقترنت العلاقات العراقية - الإيرانية بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد 1990 لم يعد يشكل تهديدا جادا لإيران ، فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا جدا ، و مع ذلك استمرت هذه العلاقة متأزمة بسبب مخرجات التجربة التاريخية و التضاد الحاد في مصالح الطرفين ، لهذا لم يحل تعاونهما دون تزامنه مع تبني كل منهما لسياسة إدارة الصراع بالوكالة ، من خلال احتفاظ كل طرف بقوى معادية و معارضة للطرف الآخر، واستثمار عملياتها للضغط السياسي.²

فقرار العراق بإعادة الاعتراف باتفاقية عام 1975 ، في إطار ملابسات غزو الكويت لم يقترن بتوقيع معاهدة سلام بين الدولتين ، لتستمر جدلية اثني / حدودي في تشكيل السياسة الخارجية للدولتين ، و إذا أفسحنا في الصورة مكانا للمتغيرين الشيعي و العربي ، تبينت لنا جوانب أخرى لعلاقات لا ينقصها شيء من أسباب التعقيد مثل صراع الأدوار ، و اختلاف التوجه الإيديولوجي و الاستقلالية السياسية و حرية الحركة الدولية النسبية ، مما جعل الدولتين تحشران معا في زمرة الدول العاصية أو المارقة (Rogue states).³

ظلت العلاقات رهينة الفتور و التأزم إلى احتلال العراق سنة 2003 ، و الذي مثل تحولا كبيرا في منطقة الخليج العربي ، و أدخل المشرق العربي كله في مرحلة جديدة ، كما ساعد على إعادة بعث الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة .

¹ - علي عبد محمود، المرجع السابق ، ص 144.

² - مازن الرمضاني ، المقال السابق .

³ - نيفين عبد المنعم مسعد ، السياسات الخارجية العربية تجاه ايران ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 279 ، مايو 2002، ص 90.

المطلب الثاني: الدور الإيراني في الفراغ الاستراتيجي لعراق ما بعد صدام .

كان العراق في عهد صدام حسين يمثل الموازن الإقليمي لإيران في الخليج العربي ، لكن تحولات ما بعد 11 سبتمبر و ما أفرزته من تداعيات، فرضت تحديات جديدة في البيئة الإقليمية للعراق و ايران ، بفعل ما أنتجته من تحولات في الشرق الأوسط ، و من أبرز هذه التحولات احتلال العراق في 2003.

1/الاستجابة الإيرانية لتحديات احتلال العراق .

بفعل حروب العراق المتتالية و العلاقات المتشنجة مع جواره الإقليمي، أصبح واضحاً أن كل بلدان المنطقة قد نظرت للنظام العراقي باعتباره تهديداً لأمنها و استقرارها ، و هذا الاعتقاد سهل من السياسات الدولية ضد العراق¹، في هذا يرى الدكتور مازن الرمضاني أنه بعد احتلال أفغانستان في 2001 ،بدا واضحاً للنظام الإيراني أن الولايات المتحدة تسير باتجاه الحرب مع العراق ، و كان على ايران الخيار بين ثلاثة بدائل: فإما التعاون مع السياسة الأمريكية ، و إما مناهضتها ، و إما البقاء على الحياد ، و انطلاقاً من اعتبارات الريح (الإطاحة بالنظام السياسي في العراق و توسيع النفوذ الإقليمي) ، و اعتبارات الخسارة (الاقتراب العسكري الأمريكي من حدود ايران و تطويقها)، عمدت ايران إلى الأخذ بسياسة مزدوجة قوامها الحياد في الظاهر ، و التعاون مع السياسة الأمريكية في الباطن .²

ظل المسؤولون الإيرانيون يرددون في كل مناسبة ، أنهم اتخذوا موقف "الحياد الفعال" أو النشاط ، تجاه الأحداث في العراق ، و هو مصطلح أدخل إلى الفكر السياسي الإيراني منذ حرب الخليج الثانية ، ثم دأب المسؤولون الإيرانيون على استعماله منذ غزو أفغانستان ، فلا هو المشاركة في الأحداث بفعالية و اهتمام ولا هو عدم اكتراث ، بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل

¹ – Mahdjoob Zweiri and Anoushiravan Ehteshami , Iran's Foreign policy from Khatami to Ahmadinejad ,op .cit, p 116.

² – مازن الرمضاني ، المقال السابق .

مع المصلحة الوطنية ،حيث تظل السلبية في التعامل مع الأحداث هي الحياد طالما أنها لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية.¹

تطور الموقف الإيراني بتطور العمليات العسكرية ، فمع تقدم القوات الأمريكية منعت ايران هرب حوالي 250 من عناصر جماعة أنصار الإسلام عبر الحدود العراقية - الإيرانية ، و أجبرتهم على الاستسلام للقوات الأمريكية - الكردية ، كما أنه خلال الهجوم على معسكر أنصار الإسلام استخدمت القوات الأمريكية المجال الجوي الإيراني و غضت ايران الطرف.² قامت ايران أيضا بتوفير المعلومات الكافية عن المنافذ التي يمكن أن يقوم العراق من خلالها بمهاجمة القوات الأمريكية ، و فتحت مجالها الجوي لطائرات التحالف في حال ما إذا تعرضت للهجوم من قبل العراق ،كما أغلقت الحدود الإيرانية العراقية لمنع تسلل القوات العسكرية للالتفاف بحريا على القوات الأمريكية ، و قد اعتبرت الولايات المتحدة هذا الانجاز الإيراني انجازا استراتيجيا لإحكام قبضتها على العراق كدولة.³

سمحت ايران للمعارضة العراقية الموجودة على أراضيها بلقاء الأمريكيين، من أجل البحث في خطط الحرب و شكل الدولة بعدها ، و في هذا السياق يقول محمود فايزي نائب وزير الخارجية الإيراني السابق ، أن ايران كانت على وشك ارتكاب الخطأ الذي ارتكبته في أفغانستان و هو التعاون مع الأمريكيين .⁴

رغم الرفض الإيراني الظاهري للاحتلال الأمريكي ،إلا أن هذا الاحتلال مثل نقطة التقاء أخرى للأهداف الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة و ايران ، و هو ما توضح من تصريحات المسؤولين الإيرانيين بعد الحرب عن الدور الإيراني فيها ، و ما تبين بعد ذلك من التصريحات

¹ - محمد السعيد عبد المؤمن ، الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/15،

عنوان الوثيقة : <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN25.HTM>

² - أشرف محمد كشك ، ايران و تحديات عراق ما بعد صدام ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/15، عنوان

الوثيقة : <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN22.HTM>

³ - هيثم غالب الناهي و آخرون ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة و تكريس الفوضى ، بيروت : مركز

دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2008، ص 307.

⁴ - International Crisis Group, Iran in Iraq : How much influence ?, op , cit , p 9.

الإيجابية بين الطرفين بعد أقل من أسبوعين من احتلال العراق ،عندما حاصرت القوات الأمريكية معسكر مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة ،و نوهت إلى احتمالية ترحيلها خارج العراق ،مقابل ما سريته مصادر استخباراتية إيرانية من أنباء تتعلق بإلقاء القبض على عناصر من تنظيم القاعدة على أراضيها .¹

إن هذه السياسة الإيرانية المزدوجة التي تم اعتمادها حيال أفغانستان أولاً و العراق لاحقاً ، تفيد أن السياسة الخارجية الإيرانية عندما يتعين عليها الخيار بين مبادئ الأيديولوجية الدينية ،و المصالح القومية العليا، فإنها تختار المصالح القومية العليا للبلاد ،وفي هذا الإطار يقول محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي أن بلاده " قدمت الكثير من العون للأمريكان في حربهم ضد أفغانستان و العراق " ،و مؤكداً أنه " لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول و بغداد بهذه السهولة " .²

2/ مجالات النفوذ الإيراني في عراق ما بعد الاحتلال .

لإيران روابط مهمة تربطها بالعراق وتوفر لها الفرصة للتأثير والتأثر بأوضاعه المختلفة، فعلاوة على العامل المذهبي والإرث الاجتماعي والتاريخي والجغرافي، ساهمت مستجدات الساحة العراقية من خلال الفراغ الاستراتيجي والسياسي في تمكين النفوذ الإيراني ، إذ كان طبيعياً أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى إثارة المخاوف لدى إيران من أن يؤثر هذا الفراغ، و ما قد ينجم عنه من اضطرابات داخلية على الأوضاع بداخلها .³

وقد وفر احتلال العراق أفضل الفرص للجانب الإيراني مقارنة بالأطراف الأخرى بما فيها الولايات المتحدة ، و تمكنت إيران من اللعب كشريك و ليس مجرد طرف مساند لغيره من

¹ - أحمد يونس السبعوي ، احتلال العراق في المنظور الاستراتيجي الأمريكي "الواقع ..المستقبل " ، الأردن : دار أمانة للنشر و التوزيع ، 2012، ص 280.

² - مازن الرمضاني ، المقال السابق .

³ - سهيلة عبد الأنيس ، السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد التغيير: دراسة في طبيعة الدور الإيراني و تأثيره في العملية السياسية في العراق ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/29، عنوان الوثيقة :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93984>

الأطراف ، حيث استطاع الجانب الإيراني القيام بدور توازن للنفوذ السياسي داخل العراق موازنة بالنفوذ الأمريكي ، من خلال إقامة علاقات رصينة مع النخب العراقية ، و الممتدة إلى ما قبل الاحتلال و الذين كان لهم دور بارز في تعقيد المشروع الأمريكي .¹

تخشى ايران من أن يتحول العراق إلى بلد معادي كما كان سابقا إذا تطورت قدراته العسكرية ، كما أن طهران قلقة من أن يصبح العراق منافسا لها في الأوساط الشيعية ، باعتباره يحوي المزارات الشيعية في النجف و كربلاء ، التي يمكن أن تهمش دور مرجعية قم المرتكزة على ولاية الفقيه²، لذلك عملت على ملئ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انهيار الدولة بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، من خلال إستراتيجية ذات أبعاد متنوعة يمتزج فيها السياسي بالاقتصادي و الأمني بالمذهبي .

أ/ النفوذ الإيراني في ترتيبات العملية السياسية بعد الاحتلال .

بفعل انهيار نظام صدام حسين عقب الاحتلال ، و حل كل مؤسسات الدولة و على رأسها الجيش العراقي من طرف بول بريمر الحاكم المدني للعراق بعد الاحتلال ، تشكلت حالة من الفراغ السياسي و المؤسساتي لتدخل الساحة السياسية في مرحلة تشكل جديدة .

و قد فرض هذا الواقع على ايران مواجهة احتمالين :³

- الاحتمال الأول : أن يصل إلى الحكم في العراق حكومة مستقرة موالية للأمريكيين و معادية لإيران ، مما قد يشكل خطرا حقيقيا على الدولة الإيرانية .
- الاحتمال الثاني : أن يفشل العراق في إيجاد حكومة مركزية قوية تمنع حالة الفوضى و الاضطراب من الانتقال إلى الحدود مع ايران .

¹ - أميرة البربري ، ما بعد غزو العراق ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/20، عنوان الوثيقة :

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/52/2773/>العراق-غزو و-بعد-ما/نقاش-حلفاء/الدولية-السياسة-أنشطة-asp.

² - Richard Fondin ,Le rôle l'Iran dans la guerre d'Irak (2001-2011) , site :

<http://www.geopolitique-iran.com/d%C3%A9fense-s%C3%A9curit%C3%A9/le-r%C3%B4le-de-l-iran-dans-la-guerre-d-irak-2001-2011-premi%C3%A8re-partie/>

³ - عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي ، المرجع السابق ، ص 70.

فالمصلحة الإيرانية تتجسد في أن تكون هناك حكومة مركزية تكون قادرة على الحفاظ على وحدة العراق ، لكن في نفس الوقت ضعيفة بحيث لا تشكل تهديدا لإيران ، و هنا تؤثر الخبرة التاريخية مع نظام صدام حسين بشكل كبير في هذا التوجه ، لذلك تسعى ايران لأن تكون حكومات ما بعد الاحتلال تحت سيطرة الأغلبية الشيعية .¹

بلغ السعي الإيراني لإقامة مشروع في العراق هدفه في إقامة نظام حليف ، و قد جرت جولات عديدة من المفاوضات بين ايران و الولايات المتحدة بحضور العراق البلد المضيف ، و أسفرت نتائج الاجتماعات إلى أن حل أزمة العراق تنطلق من آلية " الأمن الثلاثية الأطراف " ايران و الولايات المتحدة و العراق ، و هذا أعطى تأكيدات بأن ايران لاعب أساسي في الساحة العراقية ، و كانت تلك الاجتماعات بمثابة الاعتراف الرسمي بدور ايران في العراق .²

منذ الأيام الأولى للاحتلال اعترفت ايران بمجلس الحكم الانتقالي، و زار وزير خارجيتها كمال خرازي العراق والتقى بأعضاء مجلس الحكم و بأغلب سياسي العراق الجديد ، كما صرح رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني في 16 أبريل نيسان 2003 " إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة في كل مكان حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية "، وقد أضحي من ساعدتهم إيران على رأس السلطة الجديدة في العراق، خاصة المجلس الأعلى و حزب الدعوة .³ و قد بذل الإيرانيون جهدا كبيرا في تشكيل الكتلة الشيعية لتتماشى مع التزام طهران بتعزيز القوة السياسية الشيعية في العراق لأول مرة في تاريخ البلاد ، و تتفرع الكتلة الشيعية العراقية إلى ثلاث قوى سياسية هي : المجلس الأعلى للعراقيين المسلمين و حزب الدعوة و الكتلة الصدرية ، بالإضافة إلى مجموعات شيعية أصغر في جنوب العراق كحزب الفضيلة ، و المنافسة الشيعية - الشيعية يمكن أن تقلل من مستوى النفوذ الإيراني .⁴

¹ - International Crisis Group, op , cit , p13.

² - أحمد يونس السبعوي ، المرجع السابق ، ص 281.

³ - علي رحيم مذکور ، علاقة القوى السياسية العراقية مع إيران بعد الاحتلال الأمريكي ، تاريخ الاطلاع :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302442>، عنوان الوثيقة: 2013/11/29

⁴ - هيثم غالب الناهي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 366.

شكل اعتلاء إبراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء عن حزب الدعوة دفعا للنفوذ الإيراني، حيث أصدرت حكومته أمرا بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيبا بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد، و في تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين لم يحدث منذ أربعين سنة زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع سعدون الدليمي طهران، و قدّم الوفد اعتذاره لإيران حكومة و شعبا عن ما وصفه بجرائم صدام بحق إيران ، و تكلفت هذه الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري في مجالي الدفاع و محاربة الإرهاب.¹

الجدول (07): عرض لزيارات ابرز المسؤولين العراقيين لإيران منذ 2005

المسؤول	سنة الزيارة
سعدون الدليمي و زير الدفاع	2005
إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء *	3 جويلية 2005
نوري المالكي رئيس الوزراء **	سبتمبر 2006
جلال طالباني رئيس الجمهورية	نوفمبر 2006
نوري المالكي رئيس الوزراء	8 أوت 2007
نوري المالكي رئيس الوزراء	يونيو 2008
نوري المالكي رئيس الوزراء	يناير 2009
نوري المالكي رئيس الوزراء	أكتوبر 2010
نوري المالكي رئيس الوزراء	ابريل 2012
نوري المالكي رئيس الوزراء	ديسمبر 2013

المصدر : تم تجميع المعلومات من المواقع التالية :

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6936000/6936815.stm

<http://almezmaah.com/ar/news-print-3665.html>

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=501630&issueno=10996#.UuljTz15Pko>

<http://middle-east-online.com/?id=129949>

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12791&article=752688>

¹ - محمد عبد العاطي ، المقال السابق.

* إبراهيم الجعفري أول رئيس لمجلس الحكم و ثاني رئيس وزراء بعد الاحتلال غادر العراق سنة 1980 إلى سوريا ثم إلى إيران .

** نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي منذ 2006 رئيس حزب الدعوة ، غادر العراق سنة 1979 بعد صدور حكم بإعدامه إلى سوريا ثم انتقل سنة 1982 إلى إيران ، عاد للعراق بعد الاحتلال.

الملاحظ أن النخبة السياسية الجديدة أعطت الأولوية في السياسة الخارجية العراقية لإيران، وأظهر هذا عديد الزيارات إلى طهران نتيجة العزلة السياسية التي أبدتها الحكومات العربية تجاه حكام العراق الجدد، إذ زار إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي طهران في 3 جويلية 2005، و من بعده رئيس الوزراء نوري المالكي في سبتمبر 2006، و الرئيس جلال طالباني في نوفمبر من نفس السنة، و هناك أيضا رحلات منتظمة من قبل أعضاء البرلمان و الوزراء و العسكريين، و كان الاستثناء الوحيد هو رئيس الوزراء إياد علاوي، الذي دعي لزيارة إيران لكنه لم يذهب، و بدا واضحا أنه كان قلقا من دور إيران في العراق.¹

كما زار الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد العراق في 2 آذار مارس 2008، و هي الزيارة الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة، و مثلت مكسبا ذا طابع رمزي سياسي بامتياز، حيث قال نجاد خلال زيارته " إنني سعيد جدا بزيارة العراق من دون الدكتاتور صدام"، و قد جاء الإعلان عن الزيارة منذ صيف 2007، ثم كشف موعدها في الوقت الذي يزور الرئيس الأمريكي و نائبه ووزير دفاعه العراق خلسة و يبارحونه خلسة، و في هذا الشأن قال نجاد " على الأمريكيين أن يفهموا الحقائق في المنطقة الشعب العراقي لا يحب أمريكا"²، و أعطت زيارة نجاد لبغداد عديد الدلالات عن حجم النفوذ الإيراني في العراق ومدى تغلغلها في العملية السياسية، و جسدت المفارقة بغياب الوجود العربي و عجزه عن التواصل مع الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال منذ 2003.

و مع أهمية الزيارات الرسمية بين الطرفين كمؤشر للدلالة على قوة علاقات البلدين، إلا أنه يمكن التوقف أمام بعض المؤشرات الأخرى الدالة على عمق النفوذ و التأثير الإيراني في العراق، و من ذلك الأزمة التي ارتبطت بوضع الدستور الدائم، بعد النص فيه على الوضع الخاص للمرجعيات الدينية الأمر الذي فسره السنة في حينه على أنه تمهيد لإعمال نظام ولاية الفقيه، كذلك أثار تجاوز الحكومة الإيرانية السلطة المركزية العراقية و إبرامها مشروعات تنمية

1 - Mahdjoob Zweiri and Anoushiravan Ehteshami , op, cit, p 118.

2- أحمد يوسف أحمد و آخرون، حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت و الاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 47.

في محافظات الجنوب العراقي والتفاوض المباشر مع المحافظين، أثار حفيظة أعضاء في حكومة الجعفري وعلى رأسهم وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي احتج لدى طهران.¹ وكان التجلي الكبير لحجم النفوذ الإيراني وتأثيره في الترتيبات السياسية في العراق بعد الانتخابات التشريعية في 7 مارس 2010، والتي أسفرت عن فوز ائتلاف " القائمة الوطنية العراقية " بزعامة إياد علاوي بأكثر عدد من المقاعد، حيث حصل على 91 مقعدا بفارق مقعدين فقط عن ائتلاف " دولة القانون " بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي ، الذي حصل على 89 مقعدا ، فيما جاء " الائتلاف الوطني العراقي " في المرتبة الثالثة بحصوله على 80 مقعدا.² بلغ حجم التدخلات و التأثيرات الإيرانية خلال هذه الفترة حدا لم يجد منه أعضاء ائتلاف دولة القانون و التحالف الوطني العراقي مانعا من إرسال وفد إلى ايران للتباحث في شكل التحالف ، و كانت ايران تسعى للتمديد لنوري المالكي في رئاسة الحكومة ، و في هذا السياق يقول محمد رضا رؤوف مساعد وزير الخارجية الإيرانية لشؤون الشرق الأوسط " إن انتخاب المالكي في الظروف القائمة يعد من الخيارات المناسبة لإدارة شؤون العراق لتجاربه الطويلة في إدارة شؤون البلاد و الظروف الحساسة التي يمر بها هذا البلد " ³ وفي سبيل تثبيت نوري المالكي على رأس الحكومة العراقية سلكت ايران مسارات متعددة ، إذ فرضت ضغوطا قوية على حلفاءها لدعم استمرار المالكي و عدم إبرام اتفاقات سياسية مع تيار علاوي ، حيث نجحت ايران في إقناع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي كان يعيش في قم* بالعدول عن موقفه الرفض لاحتفاظ المالكي بمنصبه، بسبب العداء القائم بينهما بعد المواجهة الدامية في 2008 بين أنصار الصدر و القوات الحكومية فيما سمي بعملية " صولة

¹ - نيفين مسعد و آخرون ، حال الأمة العربية 2005 النظام العربي تحدي البقاء و التغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، ص 135 .

² - التقرير الاستراتيجي العربي 2010/2011، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011، ص 302 .

³ - علي رحيم مذكور ، القال السابق .

* قم إحدى المدن الإيرانية و تحوي الحوزة العلمية و تعتبر من أهم المراكز العلمية الدينية بعد النجف

الفرسان"، ووافق الصدر على ذلك مقابل حصوله على امتيازات سياسية عديدة، أهمها الإفراج عن المعتقلين و حصول تياره على مناصب مهمة في الحكومة الجديدة.¹

كذلك تحركت ايران لتكوين ظهير إقليمي مؤيد للمالكي، و هو ما بدا جليا في استقبال دمشق لوفد من قائمة" دولة القانون" في 10 سبتمبر 2010، ثم استقبالها لنوري المالكي في 13 أكتوبر من نفس السنة، و قد دفعت هذه التحركات علاوي لتوجيه اتهامات لإيران بالسعي لنشر الفوضى في العراق بعد الانسحاب الأمريكي و الحيلولة دون وصوله لمنصب رئيس الوزراء، وإلى الولايات المتحدة بالتخلي عنه في إشارة إلى اتفاق إيراني أمريكي على بقاء المالكي.²

و صرح علاوي أن تشكيل الحكومة يتأثر بـ 60% بإيران و 30% بأمريكا، أما سوريا فهي محايدة و قال في موضع آخر " طهران تضع خطأ أحمر على تسلمي رئاسة الوزراء" و كذلك " الولايات المتحدة و إيران تضغطان بشدة لبقاء المالكي في رئاسة الحكومة".³

تدل هذه التحركات الايرانية و تأثيرها في الترتيبات السياسية على الساحة العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين، على حجم النفوذ الإيراني في العراق و على القدرة التأثيرية البالغة، حيث استطاعت ايران أن تلعب دور المهيمن في الساحة السياسية حتى في ظل الوجود الأمريكي، و لا شيء يمكن أن يحد أو يعرقل هذا الدور المتعاظم بعد الانسحاب الأمريكي في 2011، ليصبح العراق منطقة نفوذ إيرانية بامتياز.

ب/البعد الاقتصادي للنفوذ الإيراني في العراق .

بفعل التغيرات في البيئة الدولية زادت أهمية المتغير الاقتصادي في سياسات الدول، وأصبح آلية فعالة للضغط و لاكتساب مناطق النفوذ من خلال الاستثمارات و الاعتماد المتبادل، ويفعل

الاشرف كما توجد فيها العديد من المزارات و المقامات و العتبات الشيعية المقدسة .

¹ - التقرير الاستراتيجي العربي، المرجع السابق، ص 302.

² - نفس المرجع، ص 303.

³ - أحمد يوسف أحمد و آخرون، المرجع السابق، ص 80.

هذه الأهمية استغلت إيران الوضع الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال و المنهك من العقوبات ، من أجل فتح سوق جديدة و تكوين نفوذ جديد .

حيث يوفر الوضع الاقتصادي العراقي بعد سنوات الحصار والحروب المتتالية والغزو الأمريكي فرصة كبيرة لإيران لاستغلالها اقتصاديا، كما تستغل إيران الجانب الاقتصادي في خلق نخبة اقتصادية مرتبطة بها، و يعزز مصالحها و يمكنها من تطوير الاعتماد المتبادل الذي يجعل العراق مرهون اقتصاديا لإيران ، مما قد يعطل أي أعمال عدائية تجاهها في المستقبل .

تتبنى طبيعة النفوذ الاقتصادي الإيراني بشكل عام في العراق على أساس التجارة و ربط الأسواق بالمنتجات الإيرانية ، دون تصديرها البضائع التكنولوجية و هي محاولة للإبقاء على العراق كبلد مستهلك و إبعاده عن قطاع الإنتاج ، بفعل ما تدره التجارة البينية من أرباح ، إذ تحصي الدوائر الرسمية العراقية حجم التبادل التجاري إلى أكثر من سبعة مليارات دولار ، و أن السقف أعلى من ذلك بكثير¹، في العام 2008 أصبح العراق العميل الرئيسي لإيران بعيدا عن نفطها : سيارات و شاحنات حافلات و أجهزة كهربائي و أدوية و غيرها ، إضافة إلى أن الحج للنجف و كربلاء يستقطب أعدادا متزايدة من الإيرانيين هذا غير عمليات التهريب².

و تعتبر المساعدات الإيرانية مدخلا مهما للنفوذ الاقتصادي لإيران ، حيث وعدت إيران بتقديم أكثر من 100 مليون دولار مساهمة في إعادة إعمار العراق، شريطة أن لا يتم دفعها للحكومة العراقية مباشرة ، بل يتم استخدامها في إقامة مشروعات للبنية التحتية في النجف و كربلاء، كما وعدت طهران بالمساعدة في إعادة بناء مطار النجف و وصل شبكة سكة الحديد التي تصل إيران بالعراق، و ذلك كخطوة نحو زيادة التجارة و السياحة الدينية ، وتمنح إيران للنجف 20

¹ - عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي ، المرجع السابق ، ص 144 .

² - برنار أوركاد ، المرجع السابق ، ص 264 .

مليون دولار سنويا لبناء و تحسين المرافق السياحية للحجاج، وتحصل كربلاء على حوالي 3 مليون دولار سنويا.¹

يعتبر العراق السوق الرابعة للمنتجات الإيرانية غير النفطية، وتم الاتفاق على زيادة حجم الطاقة الإيرانية المصدرة للعراق من 400 ميغا واط إلى 1000 ميغا واط، كما انتعشت السياحة الدينية داخل ايران، حيث يزور أكثر من مليون عراقي العتبات المقدسة في مشهد و قم، إضافة إلى اتفاقات عقود تجارية تمت بين شركات و رجال أعمال إيرانيين مع بعض محافظي المحافظات العراقية، و استخدام الموانئ الإيرانية و مرافق الشحن للسلع القادمة للعراق.²

تبلغ عدد الشركات الإيرانية التي تعمل على تنفيذ مشاريع استثمارية في مدينة البصرة 42 شركة في اختصاصات مختلفة، و عملت هيئة الاستثمار الوطني العراقية على عرض 16 قطاعا اقتصاديا على الشركات الإيرانية للاستثمار فيها، و قد شملت قطاعات النفط و الكهرباء و السكن³، فتؤدي ايران دورا بارزا في اقتصاد العراق، و على الرغم من حقيقة عدم وجود إحصاءات دقيقة حول حجم العلاقات الاقتصادية بين ايران و العراق، إلا أن التجارة بين الدولتين نمت بنسبة 30% منذ العام 2003، و تؤكد الإحصائيات المتوفرة أن صادرات ايران غير النفطية إلى العراق تتجاوز مليار دولار.⁴

الجدول (08): تطور المبادلات التجارية بين العراق و ايران

السنة	المبادلات التجارية
2007-2008	3 مليار دولار
2009	7 مليار دولار
2012	11 مليار دولار
2013	18 مليار دولار

¹ - محجوب الزويري، الوجود الإيراني في العراق: حقائق جديدة، تاريخ الاطلاع: 2013/11/30، عنوان

الوثيقة: <http://www.masress.com/moheet/169917>

² - علي رحيم مذکور، المقال السابق.

³ - عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المرجع السابق، ص 145.

⁴ - محجوب الزويري، المقال السابق.

وقد كشف ملتقى رجال الأعمال الإيرانيين العراقيين أن حجم المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين بلغ نحو 7 مليارات دولار سنة 2009 ، و هي نسبة تمثل الضعف مقارنة بالسنتين الماضيتين ، ما يؤشر على التنامي المضطرد للتبادل التجاري بين البلدين لصالح ايران .¹ و قد صرح فاضل عبد العزيز الشامي عضو غرفة التجارة العراقية لوكالة أنباء فارس أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين بلغ 11 مليار دولار ، و أنه قابل للزيادة و سيتجاوز 18 مليار دولار مع نهاية 2013.²

وفي هذا الصدد صرح السفير الإيراني السابق في العراق حسن كاظمي قمي للإذاعة الإيرانية بأن البلدين وقعا أكثر من 170 اتفاقية تعاون وتفاهم خلال السنوات الأخيرة ،دخل العديد منها حيز التنفيذ³، ويرجع هذا التنامي للنفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق للفراغ الناجم عن عزوف المستثمرين العرب من السوق العراقية، في ظل الفتنور و العزلة التي طبعت العلاقات العربية - العراقية بعد الاحتلال، فلا تجد ايران منافسة اقتصادية في السوق العراقية إلا من تركيا . حيث لوحظ النمو السريع للدور الاقتصادي التركي في العراق ، و لم تخف تركيا تطلعاتها لكي تلعب دورا مؤثرا في دعم العراق خاصة لإنشاء البنية التحتية و اعمارها ، و هو موقف يزعج ايران و يوقف تدفقها للسيطرة على جارتها الغنية ، و قد زادت أنقرة حجم تبادلها التجاري مع العراق بنسبة 70 % و هو ما يضع تركيا تحت ايران بنسبة ضئيلة .⁴

كما وقعت إيران في كانون الأول ديسمبر من العام 2006 اتفاقية تتضمن دفع مليار دولار كقروض إلى العراق ،على أن يخصص جزء من هذا المبلغ لدعم ميزانية الحكومة ،أما المتبقي

¹ - صحيفة عصر ايران الالكترونية ، حجم المبادلات التجارية بين ايران و العراق يبلغ 7 مليارات دولار خلال

عام ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/29 ، عنوان الوثيقة : <http://www.asriran.com/ar/news/24874/>

حجم-المبادلات-التجارية-بين-ايران-والعراق-ببلغ-7-مليارات-دولارخلال-عام

² - وكالة أنباء فارس ، تجار و خبراء يؤكدون ارتفاع التبادل التجاري بين العراق و ايران ، تاريخ الاطلاع :

2013/11/30 ، عنوان الوثيقة : <http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9107144570>

³ - صحيفة عصر ايران الالكترونية ، المقال السابق.

⁴ - فائق فهيم ، معوقات النفوذ الإيراني في العراق ، صحيفة الاقتصادية ، العدد 6480 ، 09 يوليو 2011.

فيصرف لتطوير القطاعات المختلفة، إضافة إلى تدريب موظفي القطاعات الحكومية، وفعلاً استقبلت إيران آلاف من المتدربين من دوائر البريد و الصحة و التربية و الأمن.¹

و تستغل إيران نفوذها الاقتصادي في العراق للالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليها، حيث ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في 18 أغسطس 2012 أن إيران تستخدم مؤسسات مالية وعمليات تهريب نفط في العراق، وأضافت الصحيفة أن الولايات المتحدة شكت لمسئولين عراقيين من العلاقات المالية و اللوجيستية بين العراق و إيران²، إذ تهدف إيران من خلال فتح عدد من البنوك داخل العراق، لتمتين وتأكيد نفوذها الاقتصادي وكذلك لكسر العقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب، وأغلب هذه البنوك تدار من قبل الحرس الثوري.³

و تتهم إيران بتهريب النفط العراقي خصوصاً من البصرة، حيث كشف تقرير لهيئة النزاهة الاقتصادية العراقية للعام 2007 عن سيطرة إيران على أكثر من خمسة عشرة بئراً نفطياً في منطقة الطيب الحدودية، و تستغل إيران هذه الآبار في تهريب النفط العراقي.⁴

يدلل حجم التأثير الإيراني في الاقتصاد العراقي، على الأبعاد المختلفة و المتنوعة للإستراتيجية الإيرانية في العراق، و يظهر حجم النفوذ و التدخل الإيراني و كيف استغلت إيران الفراغ الاستراتيجي و انهيار الدولة لصالحها في عراق ما بعد 2003.

ج/ الآليات الأمنية للدور الإيراني في العراق .

يعتبر الأمن الهاجس الأكبر لكل دولة حسب النظرية الواقعية ، حيث ترى فيه المصلحة العليا للدولة و له الأولوية على كل المجالات الأخرى نظراً لأهميته ،وقد فرض احتلال العراق تهديدات أمنية كبيرة على صانع القرار في إيران ،كما مكنها الفراغ الناجم عن سقوط الدولة من المشاركة في تركيب المشهد الأمني بعد الاحتلال، من خلال الآلية الأمنية العسكرية التي تعتبر

¹ - علي عبد محمود ، المرجع السابق ، ص 167.

² - الجزيرة نت ، العراق ينفي مساعدة إيران لتنفيذ العقوبات ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/30، عنوان

الوثيقة : <http://aljazeera.net/ebusiness/pages/50f7df2c-9acf-4014-bea6-0556ea9d0b5e>

³ - علي عبد محمود ، المرجع السابق ، ص 168.

⁴ - أحمد يوسف أحمد و آخرون ، المرجع السابق ، ص 47.

من أهم أذرع التدخل الإيراني في العراق، بفعل حجم الدعم الذي تقدمه إلى أطراف سياسية مختلفة، إضافة إلى القدرة التأثيرية على الاستقرار السياسي والوضع الأمني .

بعد العام 2003 فتح الضعف المتأصل في العراق الباب أمام إيران لتوسيع نفوذها، من خلال الدعم الأمني والعسكري للمليشيات الشيعية، حيث يقدم فيلق القدس الإمدادات والمعدات و الأسلحة إلى المليشيات الشيعية في العراق، ويشمل التدريب أساليب مراقبة الأهداف وتفجير العبوات الناسفة القوية¹، كما تجلى التأثير الإيراني في إنشاء خلايا تعمل في إطار المجموعات المقاتلة في العراق، ويعتبر جهاز المخابرات الإيراني العراق بوصفه أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها، وعليه يرى الوجود الإيراني داخل المجموعات المقاتلة هناك أمر بالغ الأهمية².

بالتوازي مع سعي إيران لتعزيز نفوذها السياسي، كونت علاقات مع مجموعات مسلحة شيعية و غير شيعية في بعض الأحيان، من أجل تحقيق أهداف متعددة، لعل من أبرزها ردع الولايات المتحدة عن التدخلات العسكرية في المنطقة³، فتسعى إيران من خلال دعم و تمويل المليشيات لتمتين نفوذها، من أجل توفير وسائل مختلفة لمواجهة أي تهديدات يمكن أن تواجه مصالحها في العراق، و تمكنها من التأثير على الداخل العراقي والعملية السياسية، و كذلك الضغط على الولايات المتحدة وإحراجها سواء بضرب مصالحها، أو بإظهار فشلها في تحقيق الاستقرار⁴.

كما تستغل إيران وكلاءها المحاربين لإيقاد التوترات الطائفية و إنكاء عنف سياسي، كي تتدخل عندئذ دبلوماسياً لحل تلك الصراعات، فتضمن لنفسها دور الوسيط في العراق، وهذه الجماعات

¹ – Yoel Guzansky , Made In Iran : The Iranian Involvement in Iraq , Strategic Assessment , volume 13 , No ,4 January 2012, p 86.

² – محجوب الزويري ، المقال السابق .

³ – Michael Knights and others , Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole of government Approach , Policy Focus , The Washington Institute for Near East Policy , April 2011, p8.

⁴ – Joseph Felter and Braian Fishman , Iranian Strategy in Iraq Politics and Other Means , Combating Terrorism Center , New York , 2008 , p 55.

المسلحة تمد طهران بمصدر بديل في حال تبين أن حلفاءها السياسيين لا يركن إليهم ،وبوسائل الرد على القوات الأمريكية في حال إذا ما تعرضت منشآتها النووية .¹

حاولت ايران عبر هذه الإستراتيجية الحفاظ على الأوضاع في العراق بطريقتها الخاصة ، و قد أطلق البعض على هذه الإستراتيجية اسم " الفوضى المسيطر عليها " ،و مفادها أن إشاعة نوع من الفوضى القابلة للسيطرة عليها في الأمد القصير في العراق يعد السبيل الأمثل لتحقيق المصالح الإيرانية ،فإيران تسعى لان تكون هي مديرة الفوضى التي يمكن السيطرة عليها في العراق ، و هي محاولة صعبة تحتاج إلى قدر كبير من التوازن الدقيق .²

وقد ركزت ايران مواردها بداية على حلفاءها التقليديين في فيلق بدر التابع للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق ،لكنها سرعان ما وسعت نطاق مساعداتها ليشمل جيش المهدي التابع للصدريين و جماعات خاصة ،و بحلول عام 2010 كانت ايران قد ضيقت دائرة دعمها فجعلتها تقتصر على ثلاث جماعات شيعية مسلحة هي لواء اليوم الموعود (خليفة جيش المهدي) ،و عصائب أهل الحق و كتائب حزب الله.³

في هذا الإطار تؤكد تقارير وزارة الدفاع الأمريكية ،الانتقائية الإيرانية في دعم الميليشيات العراقية المسلحة على الرغم من أنها حسنت التدريب و التسليح ،و يعود هذا إلى الضغوط الأمريكية إضافة إلى طبيعة المرحلة التي تستدعي التأكيد على النفوذ السياسي الذي لا يولد العداء تجاه ايران في العراق ،و قد صرح الجنرال الأمريكي " راي اوديرنو " Ray Odierno القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق في منتصف 2010 أن ايران تواصل تدريب و تسليح الميليشيات داخل حدودها ،و هي الآن أكثر اهتماما بالعمليات الإستخباراتية والنفوذ السياسي،و هذه الميليشيات تنوي الاستفادة من الانسحاب الأمريكي.⁴

¹ - مايكل ازنشتات و آخرون، المرجع السابق ، ص 147.

² - نشأت هلاي ، إستراتيجية ايران في العراق ، ورشة عمل النفوذ الإيراني في العراق و انعكاساته الإقليمية ، برنامج الدراسات الإيرانية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2007 ، ص 41.

³ - مايكل ازنشتات و آخرون ، المرجع السابق ، ص 147.

⁴ - Yoel Guzansky ,op, cit , p 88.

الوجود الأمني الإيراني في العراق أمر واقع يتيح لإيران التأثير في التفاعلات السياسية العراقية، وكذلك يمكنها من التفاوض من خلال الورقة الأمنية سواء مع الولايات المتحدة أو مع الجوار الإقليمي .

المطلب الثالث : تداعيات الدور الإيراني في العراق على العلاقات الإيرانية - الأمريكية و الإيرانية - العربية .

إن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق عزز من العلاقات الثنائية على شتى الصعد ، و على نحو يشير إلى أن الخط البياني لهذه العلاقة يتجه و على العكس من مرحلة ما قبل عام 2003 إلى الاقتران بخاصية التعاون شبه الشامل ولكن دون أن يكون متكافئا ، فمخرجاته جاءت لصالح إيران و كأن به أريد مساعدتها على فض مشاكلها ، إن الريح الذي تحققه إيران لذاتها جراء طبيعة وجودها في العراق مقارنة بالخسائر الناجمة عنه ينطوي على دعم فريد لمركزها التفاوضي مع الآخرين.¹

على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة : تمكنت إيران من خلال دورها في العراق من تحسين وضعها التفاوضي مقابل الولايات المتحدة الأمريكية ، و في هذا السياق يقول الدكتور خير الدين حسيب إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق قبل أن تحل المشكلة مع إيران، فإن موقفها سيكون ضعيفا، و بذلك تكون إيران أكثر قوة إقليمية تستطيع فرض هيمنتها على الخليج، لذلك فإن الولايات المتحدة تسعى بكل قوتها لحسم تلك القضية سلما أو حربا .²

و بسبب كلفة الحرب سعت الولايات المتحدة للاعتراف بحجم الدور الإيراني في العراق ، و ذلك بالانتقال من الإصرار على الإمساك منفردة بملف العراق ، إلى اللهاث وراء دول جواره خاصة إيران ، حيث شهد العام 2007 أول مباحثات ثنائية مباشرة بين الولايات المتحدة و إيران ، سبق

¹ - مازن الرمضاني ، المقال السابق .

² - أحمد يونس السبعوي ، المرجع السابق ، ص 282.

هذا اللقاء الثنائي عدد من اللقاءات الأمريكية الإيرانية متعددة المستويات أبرزها مؤتمر بغداد في مارس 2007، ومؤتمر العهد الدولي و دول الجوار بشرم الشيخ في مايو من العام نفسه.¹ أعطى النفوذ و التأثير الإيراني في العراق الفرصة لإيران لإشغال الولايات المتحدة، و مكنها من استغلال الورقة العراقية في قضايا خلافية لها معها، لعل من أبرزها الملف النووي و هو ما يدلل على حجم الدور الإيراني المتعاضم في العراق .

على مستوى العلاقات الإيرانية - العربية : كانت نتائج احتلال العراق في 2003 من المصادر الأساسية التي وترت العلاقات العربية - الإيرانية ،بسبب النخبة الجديدة في العراق والمرتبطة بقوة مع ايران،وما تزامن معها من ارتفاع تطلعات الشيعة في المنطقة.²

ففي مقابلة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 08 ديسمبر 2004 قال العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، أنه إذا سيطرت الأحزاب والسياسيين الموالين لإيران على الحكومة العراقية الجديدة فقد يظهر " هلال " جديد يضم حركات أو حكومات شيعية مهمة في كل من ايران والعراق وسوريا و لبنان ،و حذر من أن تكوين "هلال شيعي" جديد سوف يؤدي خصوصا إلى زعزعة استقرار دول الخليج التي تضم سكان شيعية ،و أضاف انه حتى السعودية ليست محصنة من ذلك ، و يمثل هذا التطور مشكلة كبرى لأنه بعد ذلك سوف يزيد من إمكانية اندلاع نزاع شيعي - سني يتجاوز حدود العراق .³

تصريحات العاهل الأردني وما أعقبها من تصريحات لقادة عرب تصب في نفس السياق تدلل على حجم الانزعاج لدى بعض الدول العربية من تنامي الدور الإيراني في العراق و انعكاساته على المنطقة ، رغم أن هذا الدور استفاد من فشل السياسات العربية في العراق.

¹ - أحمد يوسف أحمد و آخرون ، المرجع السابق ، ص 48.

² - Mahdjoob Zweiri and Anoushiravan Ehteshami , op, cit, p 117.

³ - موشيه ماعوز ، الهلال الشيعي بين الخرافة و الحقيقة ، مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط ، معهد بروكنجز ، سلسلة ترجمات ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، القاهرة ، يناير 2008،

المبحث الثاني : التوجهات الإيرانية تجاه دول الخليج و استراتيجيات الهيمنة الإقليمية .

يفرض القرب الجغرافي على دول الخليج و طهران التفاعل تجاه القضايا والمستجدات المختلفة في بيئتها الإقليمية ،وقد أخذ هذا التفاعل أشكالاً متنوعة من الصراع مروراً بالتنافس و وصولاً للتعاون الحذر، و قد كان ظهور مجلس التعاون الخليجي كإطار يجمع دول الخليج ردة فعل على التحولات في المحيط الإقليمي، و أهمها التحديات الأمنية التي فرضتها الثورة الإيرانية.

المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي و إيران سياق النشأة و مراحل العلاقات.

أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار مايو 1981 و تألف من ست دول هي المملكة العربية السعودية و الكويت و عمان و قطر و البحرين و الإمارات ، و المجلس عبارة عن تجمع كونفدرالي لمجموعة من الدول المحافظة هدفه الأساسي تعزيز أمن الدول الأعضاء ،لذلك فإن تأسيس هذه المنظمة في أعقاب الثورة الإيرانية لم يكن من قبيل الصدفة.¹ ظهر المجلس لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة ، و لعل من أبرزها سقوط نظام الشاه بعد الثورة الإيرانية ، و هو ما فرض الكثير من التحديات على دول المنطقة وخصوصاً دول الخليج العربي والتي كان من أهمها القلق الأمني من مسألة تصدير الثورة.² لذا كانت إيران و تحولاتها الداخلية و الخارجية حاضرة بقوة في إنشاء المجلس بسبب الهواجس الأمنية لدى دول الخليج من الطموح الإيراني و أفكار تصدير الثورة إلى مملكات الخليج ،التي يشكل فيها المكون الشيعي نسب معتبرة من الكتلة الديمغرافية.

¹ - جمال سند السويدي و آخرون ، إيران و الخليج البحث عن الاستقرار ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 1996 ، ص 146.

² - محمد وائل القيسي ، دول مجلس التعاون الخليجي بين النفوذ الأمريكي و التحديات الإيرانية ، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، العدد 90مارس 2012 ، ص 64.

و قد مرت العلاقات الإيرانية الخليجية بعد الثورة بعدة مراحل تأرجحت فيها بين الصراع و الانفراج الحذر¹:

- مع قيام الثورة الإيرانية و ما رافقها من تغيرات كلية في السياسة الخارجية، شهدت هذه المرحلة توترات بالغة في العلاقات، بسبب سياسات تصدير الثورة و تزعم العالم الإسلامي، و ما مثله هذا الأمر من مخاطر على المملكة العربية السعودية، و كذلك بسبب الحرب مع العراق .

- بعد هذا شهدت العلاقات بعض الانفراج بعد انتهاء الحرب ، و تزامنا مع الغزو العراقي للكويت الذي رفضته ايران .

- شهدت العلاقات شيئاً من التطور بفعل التغيرات الداخلية على الساحة الإيرانية مترافقة مع صعود التيار الإصلاحى المعتدل بزعمارة محمد خاتمي عام 1997، والذي سعى إلى سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة و مبتعدة عن عوامل التوتر كالقضية المذهبية و تصدير الثورة .

لكن هذه العلاقات بقيت هشة و متأثرة بالتطورات الإقليمية أو بالداخلية ، إذ تراجعت العلاقات بسبب تنامي الدور الإقليمي الإيراني بعد احتلال العراق ، و أيضاً بصعود المحافظين برئاسة أحمدى نجاد الذي شهدت فترته توترات في العلاقة مع دول مجلس التعاون ، هذه الأخيرة التي لم تقفأ تنهيم ايران بالتدخل في شؤونها الداخلية .

المطلب الثاني : العلاقات الثنائية بين ايران و دول الخليج .

عبر المراحل المختلفة التي شهدتها العلاقات بين ايران و دول الخليج ، لم تستقر رؤية واحدة لما تمثله ايران بالنسبة إليها ، هل هي عامل قوة أم مصدر تهديد ؟، و قد برز الاختلاف في الرؤى الخليجية في مناسبات عديدة تأثرا بمتغيرات ديمغرافية و سياسية و تاريخية تختلف من قطر إلى آخر، و في داخل القطر ذاته من مرحلة إلى أخرى، وهكذا فإنه في غياب رؤية

¹ - أحمد محمد طاهر ، العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 146 ، أكتوبر 2001 ، ص ص 111،112.

خليجية مشتركة و مصالح واحدة لدى دول مجلس التعاون، لم تتبلور رودة واحدة تجاه السياسة الإيرانية في الخليج.¹

1/ إيران و السعودية صراع المصالح و تنافس الأدوار.

تميزت السياسات الأمنية والخارجية لإيران فيما يتعلق بمنطقة الخليج بثوابت معينة، وتتمحور أولى تلك السمات حول المكانة العسكرية والدبلوماسية الكبيرة التي تحتلها إيران في منطقة الخليج ذاته، وهناك العامل السعودي أي وضع المملكة السعودية ومساعدتها في المنطقة، و الذي ترى طهران أن له نفس القدر من التأثير على دبلوماسيتها الإقليمية، إضافة في الوقت ذاته إلى الوجود العسكري الأمريكي، لذلك ترى طهران أن المسائل المتعلقة بالمواقف والنوايا السعودية على المستوى الدبلوماسي والأمريكية على المستوى العسكري، تؤثر على طبيعة و اتجاهات علاقاتها الإقليمية.²

بدأت العلاقات الرسمية بين إيران و المملكة العربية السعودية منذ العام 1928، ولم تكن دائما في أحسن أحوالها بسبب المؤثرات الإقليمية لاسيما بعد الثورة الإيرانية، تطورت العلاقات بعدها في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الإيرانية حددت بقوة شكل السياسة الإيرانية تجاه المملكة العربية السعودية هما: المؤسسة الدينية المتأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية، أما القوة الأخرى والتي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية فهي القوة العسكرية والأمنية، والتي يرتبط تقييمها في العادة بالتحالفات الأمريكية في المنطقة.³

و بعد توتر العلاقات الخليجية - العراقية إثر احتلال الكويت ، ركزت السعودية جهودها على احتواء إيران من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بعد مصادمات موسم الحج في

¹ - أحمد يوسف أحمد و آخرون ، المرجع السابق ، ص 51.

² - مهران كامروا و آخرون ، علاقات الخليج الدولية تقرير موجز ، قطر : مركز الدراسات الدولية و الإقليمية ، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر ، 2010 ، ص 14.

³ - محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل الملفات الساخنة بالمنطقة ، تاريخ الاطلاع :

2013/12/05، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/20125983013255262.htm>

1987 ، إضافة إلى عدم تصعيد النزاع الإيراني - الإماراتي و تجميد إعلان دمشق الذي عارضته طهران ، و هكذا تسعى السعودية إلى تأمين التحدي القادم من إيران عن طريق امتصاص الاندفاعات الإيرانية ، و في ظل هذه الإستراتيجية حدثت تطورات مهمة و لا سيما بعد انتخاب الإصلاحى محمد خاتمي ، و الذي سعى إلى علاقات جديدة مع دول الجوار الإقليمي ، حيث شهدت هذه المرحلة زيارات متبادلة بين الطرفين ¹.

بدأ التقارب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط، حيث وصل التبادل التجاري سنة 1999 إلى 150 مليون دولار وعدد المشاريع المشتركة 12 مشروعاً استثمارياً ، وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر 280 مليون دولار 77% منها للجانب السعودي و 12% للجانب الإيراني و الباقي لشركاء آخرين، وسبقت هذه المشاريع زيارات متبادلة على أعلى المستويات و التي عززت من الاتفاقات المشتركة، بداية من زيارة الرئيس رفسنجاني في 1988 ثم تلتها زيارة الرئيس محمد خاتمي في 1999.²

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية تطوراً ملحوظاً في الفترة 1997-2005 ، و قد انعكس ذلك في عقد اللجنة المشتركة أكثر من ثماني اجتماعات في الفترة المشار إليها ، كما تم التوقيع على أكثر من 25 اتفاقية بين الطرفين أهمها الاتفاقية الأمنية ، كان هذا التقارب نتاج سياسة نزع التوترات التي انتهجها الرئيس الأسبق محمد خاتمي ، و سلفه هاشمي رفسنجاني أحد أبرز الداعين لتعزيز العلاقات مع السعودية ، إلا أن هذه السياسة تراجعت بسبب حالة الاستقطاب في المشهد السياسي الداخلي، والذي انتهى بعودة قوية للمؤسستين الدينية والعسكرية عبر انتخاب نجاد في 2005.³

¹ - سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين ، عمان : دار وائل للنشر ، ط 1 ، 2003 ، ص ص 318 ، 319 .

² - مخلص مبيض ، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة) ، مجلة المنارة ، المجلد 14 ، العدد 2 ، 2008 ، ص ص 354 ، 362 .

³ - محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل الملفات الساخنة بالمنطقة ، المقال السابق .

شكل تولي نجاد للرئاسة انقلابا آخر عاد بفكرة الثورة من جديد ، لدرجة أن البعض اعتبر أن فترة رفسنجاني و خاتمي كانت استثناء في تلك العلاقة ، إذ زادت حدة التوتر بين البلدين بسبب الشحن الطائفي في المنطقة ، إضافة إلى سياسة ايران النووية التي تلقي بظلالها الأمنية على دول الخليج ، علاوة على تنامي الدور الإيراني في سوريا و لبنان و فلسطين و العراق ، فكانت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد عاملا أزم من علاقات البلدين ¹.

في هذا السياق صرح علي أكبر هاشمي رفسنجاني لمجلة الدراسات الدولية الإيرانية ، أن بعض المسؤولين في حكومة الرئيس محمود أحمددي نجاد يسعون لإعاقة أي مساع لتحسين العلاقات بين السعودية و إيران ، بل و محاولة البعض تشويه العلاقة بين الجانبين ، كما أضاف رفسنجاني بأن المتشددون لا يفكرون في العواقب ، مشددا على أنه لو سيطرت السعودية و ايران على المتطرفين و تصريحاتهم لعم الهدوء العالم الإسلامي ².

توضح تصريحات رفسنجاني التباينات داخل النخبة السياسية الإيرانية حول العلاقة مع السعودية ، لكن الطابع التنافسي ظل غالبا على علاقات البلدين ، إذ عملت ايران على تعزيز دورها محاولة التغلب على الدور السعودي الذي مثل دور المعرقل و المنافس الإقليمي للتطلعات الإيرانية .

إذ بعد انهيار العراق اثر الاحتلال ، انحصر التنافس بين السعودية و ايران حول " الدولة المركز Core State " للنظام الإقليمي الفرعي في الخليج ، و هو ما دفع كل منهما لبناء إستراتيجية تعزز مكانته في الإقليم ³.

فمن بين الأقاليم التي تنتمي إليها ايران يعتبر الخليج الأهم ، نظرا لأنه منطقة حيوية لإيران اقتصاديا و عسكريا ، كما انه كان دائما مصدر تهديد أمني ، و بعد احتلال العراق في

¹ - حسام حمدان ، العلاقات السعودية الإيرانية تفهقر بعد تقدم ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/07 ، عنوان

الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3>

² - محمد بن صقر السلمي ، العلاقات السعودية الإيرانية بين رفسنجاني و خاتمي ، تاريخ الاطلاع :

2013/12/08 ، عنوان الوثيقة : <http://www.majalla.com/arb/2012/04/article55234071>

³ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 284.

2003، و عودة التوجه الراديكالي في السياسة الإيرانية إثر انتخاب أحمددي نجاد في 2005 ، إلى جانب القضية النووية ، كل هذه المتغيرات شكلت قلق و مخاوف خليجية لاسيما السعودية ، بسبب اختلال التوازن لصالح ايران التي زاد نفوذها في العراق و المنطقة¹ . و تتنافس السعودية و ايران في عدة ساحات ، و حسب الدكتور محجوب الزويري فثمة أربعة ملفات كبرى بين البلدين تتفرع منها جملة من القضايا العامة ، أول هذه الملفات هو الملف الديني المذهبي ، و الثاني متعلق بالتنافس على القيادة و الصدارة في العالم الإسلامي ، و الملف الثالث هو العلاقة مع الغرب و تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية ، و أخيرا ملف النفط ضمن منظمة الأوبك خاصة المتعلق بالتسعير و كميات الإنتاج ، و هو ملف مرتبط بطبيعة التطورات المتعلقة بالملفات الثلاثة السابقة² .

كما ترى السعودية أن لإيران دور مباشر أو ربما غير مباشر في إثارة القلاقل بالمملكة ، من خلال تشجيع و تبني أطروحات و مواقف المعارضة الشيعية ، و التضخيم الإعلامي لبعض الأحداث³ ، تتعامل السعودية بحساسية كبيرة جدا تجاه العامل المذهبي ، و ترى فيه مدخلا إيرانيا للتأثير عليها و محاولة إيرانية لاختراق دول مجلس التعاون الخليجي و التأثير على توجهاته بما يتلاءم و مصالحها ، و هو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية وترى أنه يتعدى على نفوذها الاستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة⁴ .

فتسعى السعودية إلى لجم الاختراق الإيراني للمنطقة ، و الذي تحقق لها عبر علاقاتها مع سوريا و حزب الله و المقاومة الفلسطينية و القوى الشيعية في العراق ، و عبر الصورة الايجابية التي اكتسبتها لدى قطاعات معينة في المجتمعات العربية السنية أو الشرائح الشيعية في دول

¹ – Mohammad Reza Djalili et Thierry Kellner , Politique régionale d'Iran : Potentialités , défis et incertitudes , Geneva papers , research series , N° 6 , Avril , 2012 , p13.

² – محجوب الزويري ، المقال السابق .

³ – محمد سعد أبو عامود ، إيران و دول الخليج العربية علاقات متوترة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 176 ، ابريل 2009 ، ص 196 .

⁴ – محمد سعد أبو عامود ، المرجع السابق ، ص 196 .

الجوار.¹ إذ ترى السعودية في تنامي الدور الإيراني مهدداً ، و مقلصاً من مصالحها بسبب التحديات التي يفرضها هذا التمدد ، و المكاسب التي يحققها باختراقه لمناطق نفوذ جديدة . و في إطار العلاقة مع الغرب فهناك استياء إيراني مما أسماه بعض المسؤولين الإيرانيين بالتماهي السعودي مع الجهود الغربية ، لفرض عقوبات و عزلة دولية على إيران ، من قبيل سعي السعودية إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية و العسكرية مع روسيا و الصين للحلول كبديل عن إيران .²

ومؤخراً أضحت الساحة اليمنية ميداناً للاشتباك السياسي و صراع الأدوار بين إيران و السعودية ، بسبب ما تراه السعودية تمهداً في عمقها الاستراتيجي بمحاذاة حدودها، و تعتقد أنه موجه ضدها لتهديد استقرارها ، حيث تدعم إيران التمرد الحوثي في محافظة صعدة شمال اليمن ، بينما تدعم السعودية النظام اليمني في مواجهة هذا التمرد الشيعي القريب من الجنوب الغربي للمملكة³ ، و لم تكفي المملكة بدعم الجيش اليمني في حربه ضد الحوثيين ، بل تدخلت هي بذاتها في نوفمبر 2009 في حرب محدودة معهم ، و اتهمتهم بمحاولة التسلل للحدود السعودية . على العموم و رغم التطورات المختلفة التي شهدتها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية ، إلا أنها محكومة بالطابع التنافسي حول المكانة الإقليمية و كذلك بالعلاقة مع الولايات المتحدة ، و محددة بالتفاعلات بين النخبة الإيرانية العسكرية و الدينية ، و لتحسن علاقات الطرفين أو تراجعها انعكاسات على ساحات التنافس في المنطقة .

2/ السياسة الإيرانية تجاه البحرين .

تعود العلاقات الإيرانية - البحرينية إلى بداية القرن السابع عشر، عندما حكمت الدولة الصفوية البحرين لفترات متقطعة ، ابتداء من العام 1601 حتى العام 1738 ، ظلت إيران بعد

¹ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 273.

² - التقرير الاستراتيجي العربي ، المرجع السابق ، ص 300.

³ - محمد السعيد إدريس ، الأزمة السياسية الإيرانية و انعكاساتها الخارجية ، السياسة الدولية ، العدد 178 ، أكتوبر 2009 ، 119.

ذلك تنظر إلى البحرين و كأنها جزء من إمبراطورية ايران ، حتى قامت الأمم المتحدة باستفتاء للشعب البحريني الذي صوت لاستقلاله عن ايران ، و أنهت بريطانيا احتلالها للبحرين ، و أعلنت الأخيرة استقلالها في أغسطس 1971.¹

الترايط المذهبي بين ايران و قطاعات واسعة من الشعب البحريني ، مثل مصدر قلق دائم لدى السلطات البحرينية ، إذ يمثل الشيعة ما نسبته 75% من السكان مما جعل السلطات البحرينية تتوجس من انعكاسات قيام الثورة الدينية في ايران ، خاصة أنه بعد الثورة برزت إلى الساحة عدد من التنظيمات الشيعية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، و حركة أحرار البحرين الإسلامية وحزب الله البحرين ، و اتهمت السلطات البحرينية ايران بدعمهم.²

بيد أن العلاقات بين البلدين شهدت منعطفا جديدا منذ العام 1997 ، بعد انتخاب محمد خاتمي رئيسا لإيران و الذي كانت توجهاته العامة تدفع نحو الانفتاح على دول الجوار ، إضافة إلى تسلم حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم إثر وفاة والده و تم تبادل السفراء ، كما استفادت علاقات الطرفين من التقارب السعودي الإيراني ، فتم تبادل الزيارات على مستوى وزراء الخارجية بعدها زار الملك حمد بن عيسى طهران كما زار محمد خاتمي المنامة ، وهو ما اعتبر تحولا في تاريخ البلدين وساهم في تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي.³

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في مملكة البحرين أنه خلال الفترة من 1999 إلى أغسطس 2002 بلغ حجم التبادل التجاري مع ايران نحو 217.7 مليون دولار منها 113.9 مليون دولار صادرات بحرينية و 103.7 مليون دولار واردات ، لتحقيق البحرين فائضا تجاريا مقداره 10.185 مليون دولار.⁴

¹ - شفيق شقير ، العلاقات البحرينية الإيرانية من التدهور إلى التحسن ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/09 ،

عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ce645090-daaa-4546-8075-3cc5b9cebe8b>

² - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 246.

³ - شفيق شقير، المقال السابق .

⁴ - منصور حسن العتيبي، المرجع السابق ، ص 273.

تأثرت العلاقات بعدها بالتراجع الذي طبع العلاقات الإيرانية - الخليجية عموماً بعد فوز المحافظ محمود أحمدی نجاد بالرئاسة ، و في هذه المرحلة عادت إلى الصورة الادعاءات الإيرانية بتبعية البحرين ،وزادت أيضا الاتهامات البحرينية لإيران بالتدخل في شؤونها . فبعدها كانت الادعاءات الإيرانية تأتي على فترات متباعدة ،فإنها تكررت بشكل متلاحق و متكرر على مدى زمني محدود ، كما أن مصدرها قد تغير من أشخاص يمكن القول أنهم خارج النظام إلى مصادر ذات صلة واضحة برأس النظام ، ففي 11/07/2007 أدلى شريعت مداري مستشار المرشد بتصريحات صحفية تحدث فيها عن تبعية البحرين التاريخية لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران، وقد كرر النائب البرلماني الإيراني داريوش قنبر المعنى نفسه في مطلع 2009، حيث ادعى بأن الشعب البحريني لو استفتي فسيختار الانتماء لإيران¹.

هذه التصريحات سبقت تصريحات أخرى أدلى بها ناطق نوري مستشار المرشد العام، و الذي تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية و مذهبية و طائفية تربط بين الشعب البحريني و ايران ، مشيراً إلى أنها كانت المحافظة الرابعة عشرة ، و أن النظام الشاهنشاهي السابق قد تنازل عنها ، و أثارت هذه التصريحات أيضاً ردوداً واسعة على المستوى البحريني و العربي و الدولي ، الأمر الذي دفع الإدارة الإيرانية للتحرك لاحتواء الأزمة ، حيث أكدت أن ما قاله نوري لا يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني مؤكدة احترام سيادة و استقلال البحرين².

توالي هذه التصريحات على مستويات قيادية و سياسية عالية يؤكد الإدراك المحدد للسياسة الإيرانية تجاه البحرين، ففي حين كانت التصريحات سابقاً تصدر عن صحفيين أو ممثلي أحزاب، أصبحت تأخذ الطابع الرسمي بصدورها عن مسؤولين مقربين من السلطة، كما يلاحظ أن مثل هذه التصريحات تؤشر على تأزم العلاقات البينية، وغالباً ما تكون في إطار التنافس بين ايران و الكتلة الخليجية، و تأتي نتيجة للصراعات الإقليمية و التباينات السياسية .

¹ - محمد سعد أبو عامود ، المرجع السابق ، ص 195.

² - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

ومع انطلاق الحراك العربي في نهاية 2011 شهدت البحرين احتجاجات ومظاهرات و مصادمات كبيرة مطالبة بالإصلاحات السياسية ، تعاملت إيران مع احتجاجات البحرين بوصفها واجبة النصر والمساعدة ، فأيدت مطالب المتظاهرين في إقامة ملكية دستورية و إقرار التعددية الحزبية ، و وقف سياسة التجنيس الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، كما حذرت من المساس بالمتظاهرين وانتقدت التعامل العنيف معهم ، ورفضت بشدة تدخل قوات درع الجزيرة¹، تعقدت بعدها علاقات إيران بدول الخليج، بفعل الموقف الداعم لاحتجاجات الشعبية في البحرين ،ردت البحرين بطرد دبلوماسيين إيرانيين، وأدت هذه الأزمة إلى تقارب ملكيات الخليج في موقفها تجاه طهران بما فيها قطر .²

أعلنت إيران أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يحدث للمواطنين الشيعة في البحرين ، و هو ما ساعد المنامة ودول الخليج على تبني خطاب سياسي و إعلامي مقابل ، يقول بأن إيران تعمل على تأجيج الاحتجاجات ، هذا الدعم الإيراني رافقه دعم مماثل من حزب الله بشكل ارتد سلبا على العلاقات الدبلوماسية بين البحرين و لبنان، إضافة إلى مواقف غالبية الأطراف السياسية الشيعية في العراق، وعلى إثر التحركات الإقليمية والدولية تراجعت الحركة الاحتجاجية ، و تزامنا مع ذلك أعلنت طهران على لسان وزير خارجيتها احترامها للسيادة البحرينية مترافقة مع الانسحاب التدريجي لقوات درع الجزيرة .³

يستخلص من هذا العرض أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه البحرين يحكمها محددان هما الادعاءات التاريخية بتبعية البحرين لإيران، و العامل المذهبي الشيعي بحكم التركيبة الديمغرافية البحرينية ، و استدعاء هذين العاملين غالبا ما يدل على تدهور العلاقات الإيرانية - الخليجية ، و يدخل في إطار أوراق الضغط المتبادلة بين الطرفين .

¹ - أحمد يوسف أحمد ، المرجع السابق ، ص 75.

² - Mohammad Reza Djalili et Thierry Kellner , Op , Cit , p14.

³ - بلال عبد الله ، احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية و التجاذبات الإقليمية ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة السابعة عشرة ، العدد 201، سبتمبر 2011 ، ص 108.

3/ العلاقات الإيرانية-الإماراتية: المصالح الاقتصادية تتجاوز الخلافات الحدودية.

يمكن اعتبار مشكلة الجزر هي الأكثر أهمية بين إيران والإمارات العربية المتحدة ، فقد احتلت إيران عام 1971 الجزر الثلاث طناب الصغرى (توناب اكوتشيك) و طناب الكبرى (توناب ابوزورغ) و أبو موسى، وافقت الإمارات على إدارة مشتركة لجزيرة أبو موسى (تطالب بها الشارقة) شريطة عودة جزيرتي طناب الصغرى و طناب الكبرى (تطالب بهما رأس الخيمة) ، و عادت الإمارات و طرحت موضوع الجزر على الأمم المتحدة عام 1980، و في العام 1992 سيطرت إيران منفردة على كل جزيرة أبو موسى، بعد أن كان وزير الدفاع الإماراتي يبحث مع رفسنجاني الدور الإيراني في تعزيز السلام و الأمن في المنطقة.¹

طرحت الإمارات على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه المسألة، غير أن الجانب الإيراني نأى بنفسه عن مناقشة المسألة، كما رفضت سنة 1996 اقتراحا من مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وتكمن أهمية الجزر في أن الذي يسيطر عليها يمكنه التحكم في الخليج وممراته التي تعتبر ممرات إستراتيجية لسوق الطاقة الدولي، كما أن في هذه الجزر ثروات نفطية و معدنية.²

الشكل 09 : موقع الجزر الإماراتية طناب الصغرى و طناب الكبرى و أبو موسى المتنازع عليها مع إيران .



¹ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 298.

² - شاهر الأحمد ، الإمارات و إيران بين خلاف الجزر و المحفزات الاقتصادية ، تاريخ الاطلاع :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da831203-e1b4-4023-86cf-18f07e1203ff> ، عنوان الوثيقة : -2013/12/11

المصدر: <http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D9%84%D9%81:EMARAT.jpg&filetimes=tamp=20120422101809&>

و كانت الإمارات ترفض أي تقارب خليجي - إيراني دون تسوية الخلاف الحدودي و تراه على حساب مصالحها ، وعبرت عن هذا عقب التقارب السعودي - الإيراني مع نهاية التسعينات ، و اعتبرته إغفالا للهواجس الإماراتية ، كما هددت بالانسحاب من مجلس التعاون ، علما أن علاقاتها مع ايران كانت في وضع جيد و أحسن من باقي الدول الخليجية ، و التبادل التجاري بينهما كان 1.730 مليار دولار ، و التمثيل الدبلوماسي رفيع.¹

وفي أغسطس 2008 قامت وزارة الخارجية الإماراتية باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني و سلمته مذكرة احتجاج على قرار إيراني بإنشاء مكتبين للأعمال البحرية في جزيرة أبو موسى ، إضافة إلى جزيرتي طناب الصغرى و الكبرى ، معتبرة أن الوضع في جزيرة أبو موسى لا تزال تحكمه مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر 1971.²

تصاعدت حدة الخلاف حول أزمة الجزر خصوصا بعد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي التي شبه الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، و انطلقت بعدها حملة تهديدات للإمارات بدأها قائد القوات البرية في الحرس الثوري الجنرال محمد بابور ، الذي قال أن المرحلة الثانية من مناورة "النبي الأعظم -5" التي بدأت في 22 أبريل 2010 تتضمن القيام بتدريبات للدفاع عن الجزر و مواجهة تغلغل العدو ، كما اتهمت بعض أجهزة الإعلام الإمارات بدعم المعارضة الإيرانية التي قادت الاحتجاجات على نتائج انتخابات 2009.³

رغم أن النزاع الحدودي حول الجزر يمثل خلافا مزمنا بين الطرفين إلا أنه كان دائما تحت السيطرة ، إذ يلاحظ رغبة الطرفين في منعه من أن يؤثر على المصالح المتبادلة بينهما ، خاصة الجانب الاقتصادي الذي يعمل دائما على لجم الخلافات و السيطرة على انعكاساتها.

¹ - مخلد مبيض ، المرجع السابق ، ص 366.

² - محمد سعد أبو عامود ، المرجع السابق ، ص 195 .

³ - التقرير الاستراتيجي ، المرجع السابق ، ص 300.

البعد الاقتصادي في العلاقات الإيرانية - الإماراتية :

لا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي في العلاقات بين البلدين ، فقد جاء في تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدي فتح الله في 3 أكتوبر 2006 أن الإمارات هي الشريك التجاري الأول لإيران ، ووفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران في السنة المالية الإيرانية التي انتهت في مارس 2006 نحو 7.5 مليار دولار ، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات 2.5 مليار دولار.¹

و تبدو دبي العاصمة الاقتصادية صاحبة هذا الدور الأبرز في العلاقة مع إيران ، في الوقت الذي يفترض فيه أن تنفذ هذه العاصمة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران في يونيو 2010 ، و مرد هذه العلاقات الاقتصادية القوية إلى القرب الجغرافي و سهولة الترخيص ، و قلة الضغوط مقارنة بالغرب فيما يتعلق بالعملية المصرفية و سهولة التحويلات و التعاملات المالية.²

الجدول (09): تطور المبادلات التجارية بين إيران و الإمارات .

السنة	المبادلات التجارية
2006	10 مليار دولار
2009	13 مليار دولار
2012	10 مليار دولار (لا تشمل إعادة التصدير)

تتحدث الأرقام الإيرانية أن حجم الميزان التجاري بين الإمارات و إيران بلغ نحو 13 مليار دولار حتى العام 2009 ، و في واقع الأمر بلغت المبادلات التجارية بين البلدين مع بداية 2012 ما قيمته 10 مليار دولار لا تشمل إعادة التصدير ، و كانت آخذة في الزيادة قبل أن تفرض العقوبات الغربية الرابعة على إيران ، مما دفع البنوك الإماراتية لاتخاذ خطوات عقابية

¹ - شاهر الأحمد ، المقال السابق .

² - طلال عتريسي ، علاقات إيران مع دول المشرق العربي و دول الخليج ، تاريخ الاطلاع :

<http://www.dohainstitute.org/release/ea9a44bd-a864-4f4d-9010-b2f2ebd09b4c> ، عنوان الوثيقة : 2013/12/12

بحق كيانات تجارية إيرانية على أراضيها ، إضافة إلى نشوء العديد من التعقيدات في التعامل مع المؤسسات المصرفية الإماراتية .¹

حيث وصل عدد المصارف الإيرانية التي جمد التعامل معها إلى 41 مصرفاً، فضلاً عن إغلاق 40 شركة محلية و أجنبية قامت بانتهاك العقوبات عبر بيع إيران مواد يمكن أن تستخدم في صناعة أسلحة نووية ، و هو ما أدى إلى استياء إيراني من هذه الإجراءات ،² في هذا السياق صرح مرتضى معصوم زاده نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني في دبي أن أكثر من 100 تاجر إيراني أفلسوا خلال الأشهر الستة الأولى من 2012 ، و أكد زاده أن أكثر من 20 ألف تاجر من الإيرانيين و غير الإيرانيين يتأثرون بهذه العقوبات.³

ويعيش في الإمارات حوالي 500 ألف إيراني من ضمنهم 400 ألف في دبي ، و يمكن الاستدلال على أهمية الإمارات بالنسبة لاقتصاد إيران من خلال حركة النقل التي تصل إلى أكثر من ألف رحلة جوية شهريا ، إضافة إلى حوالي 8050 مؤسسة يشارك الإيرانيون في ملكيتها، و مسجلة في غرفة تجارة و صناعة دبي ، و تبلغ قيمة الأصول الإيرانية في الإمارات بحوالي 66 مليار دولار .⁴

كما ينفق الإيرانيون مبالغ كبيرة في دبي، و يقدر حجم الاستثمارات الإيرانية في الشركات و العقارات بنحو 300 مليار دولار، ما يعني أن نسبة 15% من العقارات في دبي مملوكة لإيرانيين ، و تسهم كل أزمة داخل إيران في زيادة حجم الاستثمارات الإيرانية في دبي ، إذ بعد أيام من فوز أحمدى نجاد بمنصب رئيس الجمهورية في يونيو 2005 وصل إلى دبي 200 مليون دولار من إيران .⁵

¹ - محمد نصار ، التبادل التجاري بين الإمارات و إيران ينخفض 70% خلال ثلاث سنوات ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 12108 ، 22 يناير 2012 ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/10 ، عنوان الوثيقة :

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=660047&issueno=12108#.Ur6Mn9LuLko>

² - التقرير الاستراتيجي العربي ، المرجع السابق ، ص 301.

³ - محمد نصار ، المقال السابق .

⁴ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 118.

⁵ - طلال عتريسي ، علاقات إيران مع دول المشرق العربي و دول الخليج ، المقال السابق .

تدل هذه الأرقام على حجم المصالح المشتركة بين إيران و الإمارات، و التي يلاحظ أنها يمكن أن تفوق علاقات الإمارات ببعض الدول الخليجية أو العربية ، و تعمل المصالح المشتركة على كبح الخلافات السياسية بين البلدين ، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها طهران ، و التي تعتبر الإمارات فرصة للتملص من العقوبات الغربية .

4/العلاقات الإيرانية – الكويتية :

شهدت العلاقات الإيرانية الكويتية عبر مراحل تطورها حالات من الصعود و الهبوط ، و قد كانت تلك العلاقات ايجابية في أغلب مراحلها ، و لم تزد فترات التوتر و الأزمات بين الطرفين على ثماني سنوات هي فترة الحرب العراقية الإيرانية ، و كان الغزو العراقي للكويت إيذانا ببدء مرحلة جديدة بين الدولتين ، حيث رفضت ايران منذ البداية هذا الاحتلال، منذ ذلك الحين تسارعت وتيرة التعاون بين الجانبين ¹.

توالى الزيارات بين مسؤولي البلدين و التي كان من نتائجها العديد من الاتفاقات الاقتصادية و الأمنية، كما شرعت الدولتان في محادثات مشتركة لإيجاد إطار نهائي بشأن تحديد حدود الجرف القاري، وقع الطرفان كذلك اتفاقيات لتبادل الوقود إضافة لتفعيل لجنة فنية مشتركة لتقييم كميات الغاز الطبيعي الإيراني التي تحتاجها الكويت، علاوة على مشروع لنقل المياه من ايران، حيث يتم ضخ المياه العذبة من سد "كاركي" في شمال غربي ايران عبر خط أنابيب بحري²، موضوع نقل المياه الشرب شديد الأهمية للمسؤولين الكويتيين، حيث أن معدلات الاستهلاك اليومي للفرد من المياه في الكويت من أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ ضعف استهلاك الفرد في الدول الصناعية ³.

¹ - اشرف محمد كشك ، العلاقات الإيرانية – الكويتية: رؤية تحليلية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/14 ،

عنوان الوثيقة : <http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN11.HTM>

² - منصور حسن العتيبي ، المرجع السابق ، ص ص 268 ، 269.

³ - أشرف محمد كشك ، المقال السابق .

و رغم التعاون بين الطرفين وأهمية المشاريع المشتركة ، إلا أن هناك بعض الملفات العالقة التي تعرقل تطور العلاقات البينية، إذ ترفض طهران الوجود الأجنبي في منطقة الخليج، و تطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلا فيها ، و هو ما يتعارض مع الاتفاقات الدفاعية بين بعض الدول الخليجية و الدول الغربية ، أبرزها الكويت ¹. كما أبدت الكويت تحسبا ملحوظا تجاه تطورات أزمة الملف النووي الإيراني ، خصوصا في ظل اقتراب مفاعل بوشهر من الأراضي الكويتية ، و خشية من أن يؤدي أي تسرب إشعاعي محتمل إلى تلويث مياه الخليج التي تعتبر مصدر رئيس للمياه في المنطقة، و هو ما حاولت ايران احتواءه من خلال إرسال مبعوث الرئيس نجاد اسفنديار رحيم مشائي، محملا تظمينات إيرانية حول محطة بوشهر، و مؤكدا أن سقف التعاون مع الكويت لا حدود له ². وقد كان الموقف الكويتي واضحا في مطالبة الغرب منذ بروز الأزمة بانتهاج الحوار، و مطالبة ايران في بمزيد من الشفافية، كما رفضت الكويت أي عمل عسكري تجاه ايران بسبب ما ترى أنه انعكاسات أمنية واقتصادية خطيرة ستنتج من هذه المواجهة إن حدثت ³، وقد شهدت علاقات البلدين في 2010 بعض التوتر، على خلفية إعلان أجهزة الأمن الكويتية تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري، كانت تسعى لرصد المنشآت الحيوية و العسكرية الكويتية، و القواعد العسكرية الأمريكية في الكويت، علما أن ايران نفت المزاعم الكويتية ⁴. الكويت بفعل تركيبها الديمغرافية و قربها الجغرافي من ايران ، محكومة بهواجس أمنية تجاهها بحكم أن أي توتر أمريكي - إيراني إذا تصاعد إلى حرب يمكن أن يشكل انعكاسات بالغة الخطورة تجاهها .

¹ - شعبان عبد الرحمن ، العلاقات الكويتية الإيرانية : محطات ساخنة و تقارب حذر ، تاريخ الاطلاع :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f1ea45d0-4f82-4fc9-962f-4a1578f5a428>

² - التقرير الاستراتيجي العربي ، المرجع السابق ، ص 301.

³ - شعبان عبد الرحمن ، المقال السابق .

⁴ - التقرير الاستراتيجي العربي ، المرجع السابق ، ص 301.

5/العلاقة مع عمان الوسيط الإقليمي:

لعمان علاقات مميزة و خاصة بإيران منذ عهد الشاه، الذي أرسل قوات تدخل سريع في العام 1973 إلى ظفار لمكافحة تمرد الجبهة الشعبية لتحرير عمان الماركسية، و بعد نهاية المعارك في العام 1976 بقيت القوات الإيرانية في مكانها، عقب الثورة حافظت ايران على علاقاتها الطبيعية مع عمان، وكانت البلد الوحيد الذي بقي محايدا أثناء الحرب العراقية - الإيرانية¹. تكتسب العلاقات مع سلطنة عمان أهمية خاصة لطهران التي تسعى دائما إلى تطويرها ، و تجلى ذلك في استجابتها للمساعي التي بذلتها عمان من أجل فتح نافذة حوار مع الولايات المتحدة، بعد حالة التصعيد غير المسبوقة في الملف النووي، لاسيما و أن مسقط تحظى بثقة الطرفين، كما توسطت عمان للإفراج عن أمريكيين محتجزين لدى ايران في 2009.² فإيران تعتبر عمان وسيطا مقبولا لحل ملفاتها العالقة سواء مع الولايات المتحدة أو مع النظم الإقليمية، مستغلة في ذلك العلاقات المتميزة بين الطرفين، ولعل زيارة السلطان قابوس الأخيرة إلى طهران وما تلاها من أنباء عن وساطة عمانية للمفاوضات السرية التي سبقت التقارب الأمريكي - الإيراني، و المساعي لحل الأزمة النووية خير دليل على نمط العلاقات بين البلدين، وكانت زيارة السلطان قابوس في أغسطس 2013 هي الزيارة الثانية له منذ بداية الثورة . سبقتها زيارة له في أغسطس 2009 حيث كان أول زعيم دولة يزور طهران بعد إعادة انتخاب أحمدني نجاد، كما كانت الزيارة الأولى له منذ الثورة الإيرانية التي أطاحت بحليفه الشاه، و تمخض عن هذه الزيارة تعزيز الاتفاقيات الاقتصادية، إذ وقعت سبع مذكرات تفاهم للتعاون الأمني والاقتصادي والثقافي ، إضافة إلى بروتوكولات في مجالي النفط و الغاز و استثمارات مشتركة لتأسيس شركة باسم "هرمز لبتروكيمياويات اليوريا" برأس مال 80 مليون دولار.³

¹ - برنار أوركاد ، المرجع السابق ، ص 282.

² - التقرير الاستراتيجي ، المرجع السابق ، ص 301.

³ - محمد السعيد إدريس ، المرجع السابق ، ص 119.

الملاحظ في هذا السياق أن المبادلات التجارية بين البلدين ليست بمستوى العلاقات السياسية ، إذ أن الصادرات الإيرانية لسلطنة عمان وصلت إلى 170 مليون دولار بينما وصلت قيمة الصادرات العمانية لإيران إلى 80 مليون دولار في 2013.¹

تدرك إيران أن عمان تمثل وسيطا لها في حال تأزم علاقاتها الإقليمية، و أيضا حليف خليجي مهم خاصة في ظل بيئة عدائية، و تسعى ايران إلى تعزيز علاقاتها بعمان خاصة في ظل التوتر الذي بدأ يظهر في علاقة عمان ببعض الدول الخليجية ، و تهديدها بالانسحاب من مجلس التعاون إذا تحول إلى اتحاد بين دوله ، و جاء هذا التصريح لوزير الخارجية العماني خلال منتدى للأمن الإقليمي بالمنامة في ديسمبر 2013.

6/ العلاقة مع قطر :

منذ نجاح الثورة الإيرانية ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربا من طهران، بل وحققت توازنا بين علاقاتها مع ايران و مستلزمات العضوية في مجلس التعاون، تأثرت هذه العلاقات بعض الشيء بمخرجات الحرب العراقية - الإيرانية ، لكنها سرعان ما عادت إلى مجالها ويدلل على ذلك الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات في فترة التسعينات، وجاءت زيارة الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران في سنة 2000 كمؤشر على التقارب، وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم خليجي لإيران منذ عشرين عاما، ووقعت فيها عديد الاتفاقيات أبرزها مشروع نقل المياه من "نهر كارون" الإيراني والذي مازال قيد البحث، وكانت الزيارة الثانية لأمير قطر في 2006.²

فالعلاقات الإيرانية - القطرية لها خصوصية في تفاعلات ايران بدول مجلس التعاون ، و هو ما كان يدفعها للتحسن باستمرار و لعل من مؤشرات ذلك الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الدولتين

¹ - سامر شعلان ، العلاقات الاقتصادية العمانية الإيرانية ...مصالح مشتركة و مستقبل واعد ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/16 ، عنوان الوثيقة :

<http://www.businessendersmag.com/ar/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/2466->

² - حسام حمدان ، قطر و ايران علاقات متميزة بين ضفتي الخليج ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/18 ،

عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1f83421-967c-43d4-8765-ace3c2af6dc9>

خلال زيارة وزير الداخلية الإيراني في مارس 2010 ، إضافة إلى الزيارة الثالثة التي قام بها أمير قطر لإيران في ديسمبر 2010 ، و التي ركزت على الملف اللبناني¹ .
لكن هذه العلاقات المتميزة و هذا التناغم في السياسة الخارجية للبلدين سرعان ما تغير ، و أثر سلبا على العلاقات بحكم الموقف القطري الداعم للحراك السوري ضد نظام بشار الأسد ، إضافة إلى الموقف الإيراني من احتجاجات البحرين ، و هو ما انعكس على العلاقات المتميزة بين الطرفين .

بعد التطرق للعلاقات الثنائية بين ايران و دول مجلس التعاون الخليجي، يلاحظ عدم وجود إدراك واحد لما تمثله ايران بالنسبة لدول المجلس، فبينما هناك من يعتبر ايران تهديد هناك أيضا من يعتمدها كحليف، و غياب الإدراك المشترك أدى إلى الفشل في بلورة سياسية خارجية موحدة تجاه ايران، أو في تكوين دور إقليمي منافس و معرقل للهيمنة الايرانية، و قد استغلت ايران هذه التباينات الخليجية في تأكيد دورها الإقليمي في النظام الفرعي الخليجي .
إذ تعتمد ايران على زيادة الاعتماد المتبادل مع الدول الخليجية لجلب الاستثمارات و تخفيف التوتر الإقليمي الذي كلفها اقتصاديا، و تعمل بهذا على تكوين نخبة خليجية مستفيدة اقتصاديا من ايران يمكن أن تعرقل أي عمل ضدها، لكن بعد التأكيد على الهيمنة الإقليمية و السيطرة الأمنية الإيرانية على الخليج، مستغلة في ذلك اختلال ميزان القوى لصالحها .

المطلب الثالث : سياسة ايران الأمنية تجاه دول الخليج و الهواجس المتبادلة .

يسيطر الهاجس الأمني على إدراك الدول الخليجية للدور الإيراني بحكم الخبرة التاريخية المتبادلة بين الطرفين ،مما جعل موضوع الأمن في الخليج موضوع دائم التداول بين دول المجلس الذي كانت دوافع نشأته الهواجس الأمنية من التحولات في ايران، في سبيل البحث عن صيغة أمنية مشتركة بعيدة عن تطلعات الهيمنة ،و موضوع الأمن في الخليج لا يهم فقط الدول

¹ - التقرير الاستراتيجي ، المرجع السابق ، ص 302.

المطلة عليه ،بل أصبح موضوع عالمي مدول بسبب عولمة الاقتصاد العالمي التي أدت إلى عولمة أمن الخليج .

فالخليج العربي في القلب منه مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمر عبره أكثر من 17 مليون برميل نفط يوميا بمعدل ناقلة نفط كل عشرة دقائق، لذلك فإن أي توتر في منطقة الخليج سينعكس على سوق الطاقة، وتهديد الأمن الطاقوي سيكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي، هذه الأهمية تمثل نقطة قوة للدول المطلة على الخليج، بقدر ما تمثل نقطة ضعف، بسبب ما توفره من أوراق ضغط، لكنها أيضا تفرض تحديات وأعباء أمنية ذات بعد عالمي، تقف هذه الدول عاجزة على مواجهتها.

1/ ملامح الوضع الأمني في منطقة الخليج :

يتسم المشهد الأمني على ضفتي الخليج بجملة ملامح ترسم مسار العلاقات بين الأطراف الإقليمية ، و هذا الوضع الأمني تتداخل فيه الموروثات التاريخية ، و تتنافس أدوار الهيمنة الإقليمية بالإضافة إلى التدخلات الدولية و أبرز هذه الملامح :

أ/ تلازم النظام الإقليمي الخليجي مع حالة عدم الاستقرار: إذ تتجدد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها، فقد شهدت المنطقة حربا كل عقد، بداية بالحرب العراقية - الإيرانية، ثم حرب الخليج الثانية فالثالثة، وما ينجر عن هذه الحروب من تداعيات متواصلة تقاوم من تدهور الوضع الأمني .¹

ب/ الخلافات الحدودية: فشهدت المنطقة خلافات حدودية متعددة يمكن في أي لحظة أن يؤدي التنازع حولها إلى حرب، أبرزها استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية و رفض أي تسوية سلمية للموضوع، إضافة إلى قضية الجرف القاري التي ظهرت مع احتجاج السعودية و الكويت على أعمال التنقيب التي قامت بها ايران منذ مايو من سنة 2000، و الواقعة في

¹ - أشرف العيسوي ، أمن الخليج: تحديات و مخاطر جديدة ، السياسة الدولية ، العدد 171 ، يناير 2008 ، ص 70 .

المثلث الحدودي بين الكويت و السعودية و ايران، وفي حين وصلت السعودية و الكويت لاتفاق ينص على الاستغلال المشترك، فشلت الكويت وإيران في الوصول لحل نهائي¹.

ج/ استمرار الفشل في الوصول إلى صيغة أمنية مشتركة للخليج : حيث يغيب أي تصور مشترك بين ايران والأطراف العربية، بل حتى بين دول الخليج نفسها حول الصيغة الأمثل للأمن الخليجي، فبعد حرب الخليج الثانية رفضت طهران إعلان دمشق ،وأعلنت أنها تريد أمناً إقليمياً لا دور فيه لكل من مصر وسوريا و كذلك القوى الدولية، وترى أنه يقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في تحقيق أمن الخليج، كما رفضت ايران وبشدة الاتفاقية الأمنية بين الكويت و الولايات المتحدة الموقعة في 19 سبتمبر 1991، مستندة في ذلك إلى قرار مجلس الأمن رقم 598 لسنة 1987 ، الداعي لتعزيز الأمن في الخليج بالتشاور مع ايران و العراق².

د/ تنوع مصادر التهديد التي تواجه المنطقة : إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق و هو خطر خارجي ، أو التعرض لخطر الإرهاب و هو خطر داخلي له روافده الخارجية، أو نتيجة للتهديد باستخدام القوة من قوى خارجية إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة، وتجسد هذه الحالة ايران التي تتعرض لتهديدات باستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة بسبب الملف النووي³.

هـ/ تعدد الفاعلين الأمنيين : و يرجع ذلك في جانب منه إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن منطقة الخليج و تنافسها على النفوذ و صراعها على المصالح ، فهناك ايران التي تحولت إلى قوة إقليمية و تريد أن تترجم هذه القوة إلى نفوذ سياسي، إضافة إلى العديد من القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، علاوة على الصين و روسيا

¹ - أحمد محمد ظاهر ، المرجع السابق ، ص 112.

² - يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية ، مصر : دار العلم و الإيمان ، ج 1 ، 2005 ، ص 346.

³ - أشرف سعيد العيسوي ، المرجع السابق ، ص 70.

اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر، ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى الأمنية، وبتعددتها تتضارب المصالح و يعود هذا إلى الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للمنطقة.¹

2/ الرؤى المتضاربة لأمن الخليج :

تتعارض و تختلف الرؤى لأمن الخليج بين الفواعل الأمنية في المنطقة، و يؤدي تعارضها إلى تضارب المصالح، لذلك يعتبر هذا التضارب في حد ذاته تهديدا للأمن الخليجي بسبب ما ينجر عنه من تداعيات، فنجد أن الإدراك الإيراني لمصادر التهديد يختلف عن إدراك دول مجلس التعاون، حتى و إن لم تبلور الأخيرة إدراكا و رؤية أمنية مشتركة تترجمها بإستراتيجية موحدة على الأرض ، لكنها تتقارب و تتقاطع في كثير من النقاط .

أ/ الإدراك الإيراني للأمن في منطقة الخليج : ركزت ايران جهودها الإقليمية لاسيما مع دول الخليج على فكرة خلق نظام أمني، فقد بدأت بهذا الاقتراح سنة 1986 وتم دمج هذا الموقف الإيراني في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لكنه لم يوضع موضع التنفيذ، ثم عادت و طرحت الموضوع في مؤتمر جنيف لنزع الأسلحة عام 1999، حيث اقترحت بناء نظام أمني دولي مبني على المشاركة لا على الكتل العسكرية، كما تكررت الدعوة بعد احتلال العراق، حين دعت لإجراءات أمنية إقليمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وتكررت الدعوة الإيرانية لبناء نظام أمني إقليمي دون تدخل خارجي في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الإيراني نجاد في القمة الخليجية بقطر في ديسمبر 2007.²

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية حددت ايران تصورها إزاء الترتيبات الأمنية في الخليج ، و ذلك وفقا للمبادئ التالية :³

¹ - نفس المرجع ، ص 71 .

² - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص ص 307 ، 308 .

³ - يحيى حلمي رجب ، المرجع السابق، ص ص 346 ، 347 .

- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية و الاقتصادية المشتركة ، و أن تضمن استقلال دول الخليج و سيادتها على أراضيها ، و تتحمل دول الخليج الثمانية نفقات إعداد هذه الترتيبات .
- رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال ، و استبعاد جميع القوى غير الخليجية أيا كانت عربية أو غير عربية .
- إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية .
- و بسبب الفشل في بناء منظومة أمنية إقليمية مع دول الجوار ، بنت إيران إستراتيجيتها الأمنية في مجال القوة العسكرية على ثلاثة مبادئ هي الاكتفاء الذاتي و الردع و تحقيق مكانة القوة الإقليمية، و يتفق المحافظون و الاصلاحيون على المدلول الاستراتيجي العام لهذه المبادئ ، التي تبلورت بفعل جملة متغيرات منها: استخدام العراق للأسلحة الكيماوية في حربه على ايران، و الحصار الغربي في مجال التسليح ، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان و العراق، وكذلك بسبب مواصلة الدول الخليجية وإسرائيل في تطوير منظوماتهما العسكرية.¹
- كما قدمت ايران مشروعات أخرى لصياغة ترتيبات أمنية جديدة لأمن الخليج بعد احتلال العراق، تلك المقترحات أعلنها حسن روحاني ممثل المرشد في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، حيث دعا روحاني في اقتراح قدمه خلال اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي بالدوحة في ابريل 2006، إلى وضع ترتيبات جديدة في الخليج من أجل تحقيق التعاون و الأمن و التنمية في المنطقة ، و يركز اقتراح روحاني على عشرة نقاط هي :²
- تشكيل منظمة للأمن و التعاون في الخليج تضم دول مجلس التعاون إضافة إلى العراق و ايران استنادا للمادة 8 من قرار مجلس الأمن رقم 598.

¹ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 308 .

² - عبد العزيز شحادة المنصور ، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى و المشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009 ، ص ص 608 ، 609 .

- وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام لأمن جماعي في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف و الطائفية ، و باقي الهواجس الأمنية المشتركة .
 - الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية و الاقتصادية و الثقافية .
 - تطوير التعاون التجاري و توسيعه و القيام باستثمارات مشتركة و تحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة .
 - إعداد خطة لضمان أمن إنتاج الطاقة و تصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة و استقرار أسواق الطاقة العالمية .
 - بناء الثقة بين دول المنطقة في مجال القضايا النووية .
 - تأسيس كونسورتيوم مشترك للتخصيب بين دول المنطقة لتوفر الوقود و باقي المسائل النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
 - التعاون بين دول المنطقة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل
 - إنهاء سباق التسلح في المنطقة لتوفير المصادر اللازمة من أجل تحقيق التنمية .
 - انسحاب القوات الأجنبية و ضمان الأمن الكامل من قبل دول المنطقة .
- اللافت للانتباه في التصور الإيراني الجديد للأمن هو توسيعه ليشمل منطقة الشرق الأوسط ، و ليس فقط الخليج رغم التركيز عليه ، و هذا راجع لتمدد الدور الإيراني ، حيث أصبحت إيران فاعل أمني في أكثر من منطقة بحكم علاقاتها و حلفاؤها المتعددين .
- يلاحظ أيضا كثرة التأكيد على التعاون الاقتصادي كمدخل لتحقيق الأمن في المنطقة، خاصة في ظل الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي تعاني منها إيران، حيث كان الاقتصاد آلية دولية من أجل فرض شروط ذات طابع أمني على إيران، و تسعى الأخيرة للتخلص من هذا العبئ من خلال التعاون الإقليمي، كما يبرز التأكيد على التكنولوجيا النووية السلمية، و رفض

انتشار السلاح النووي في أكثر من نقطة، و هو ما يمكن اعتباره تطمينا إيرانيا لدول المنطقة بخصوص برنامجها النووي .

الجديد كذلك في المشروع الإيراني طرح قضايا الطائفية و التطرف كمهددات للأمن الإقليمي ، خاصة في ظل تنامي الظاهرة منذ احتلال العراق، حيث أصبحت خطرا حقيقيا يهدد المنطقة، إذ تتهم طهران بالطائفية السياسية من خلال دعم المكونات الشيعية و استغلالها كألية سياسية وأمنية ، و كذلك تتهم بعض دول الخليج بدعم الجماعات المتطرفة ، فالمشروع الأمني الإيراني يعتبر تطوير للصيغ المطروحة سابقا ، حيث يحاول هذا الطرح أن يكون شاملا و لا يركز فقط على التهديدات التقليدية المتمثلة في التواجد العسكري الأمريكي خصوصا .

ب/ الإدراك الأمني لدول مجلس التعاون : مع انتهاء الاحتلال العراقي للكويت جددت دول مجلس التعاون الخليجي بحثها عن معادلة أمنية تتسم بالفاعلية مع مراعاة متطلباتها السياسية، وكان واضحا أن دول الخليج لا تملك القدرة اللازمة للدفاع عن نفسها، كما أنها لم تكن تستطيع الاعتماد على الشبكة الواسعة من العلاقات العربية التي أقامتها عبر العقود الماضية، و بدا واضحا أنه ليس هناك حل عربي سريع لمعضلة الأمن، خاصة و أن إعلان دمشق الذي يمثل الحل العربي لمشكلة أمن الخليج فشل في أن يطبق في ظل الرفض الإيراني¹.

أمام هذا الوضع و في ظل غياب إدراك جماعي مشترك لدى دول المجلس للأمن في الخليج ، لجأت الأخيرة إلى إستراتيجية من ثلاث نقاط هي : الاتفاقيات الأمنية مع الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة ، و سباق التسلح ، و تعزيز قوات درع الجزيرة .

فوقعت الدول الخليجية اتفاقيات تعاون أمني مع الولايات المتحدة تسمح لها بالمكوث في الخليج و إنشاء قواعد، على غرار الاتفاق الكويتي- الأمريكي في 4 سبتمبر 1991، واحتضنت البحرين مقر قيادة الأسطول السادس الأمريكي، إضافة إلى تواجد لقوات أمريكية منتشرة في باقي دول المجلس، علاوة على القطع البحرية التي تجوب مياه الخليج .

¹ - أحمد محمد ظاهر ، المرجع السابق ، ص 113.

كما وقعت البحرين في عام 2008 اتفاقية أمنية مع حلف الناتو، وهي ثاني اتفاقية أمنية يوقعها الحلف مع دول الخليج، إذ وقعت الكويت اتفاقية مماثلة في 2007، وتأتي هذه الاتفاقيات ضمن إطار مبادرة اسطنبول للتعاون التي أطلقها الحلف بالتعاون مع دول المنطقة، ووافقت على المشاركة فيها أربعة دول خليجية هي قطر و البحرين و الكويت والإمارات.¹

تسعى دول الخليج من خلال هذه الاتفاقيات لموازنة القوة الإيرانية التي لا تستطيع مجابهتها بمفردها خاصة في ظل غياب منظومة أمنية عربية مشتركة، ويمكنها هذا من مواجهة التهديدات الإيرانية المتزايدة، لكن هذا التواجد الأجنبي و التبعية الأمنية للخارج تمثل بحد ذاتها تهديدا للأمن في الخليج، بسبب الرفض الإيراني الذي يعتبر مثل هذه القوات تهديدا لطهران، و أيضا بسبب تراجع الأهمية الإستراتيجية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة، حيث بدأت تهتم أكثر بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، خاصة في ظل الصعود الصيني.

إضافة إلى الاتفاقيات الأمنية وقعت دول الخليج على أضخم صفقات السلاح، فبلغ إجمالي النفقات الدفاعية لدول مجلس التعاون في الفترة ما بين 1997 إلى 2006 أكثر من 300 مليار دولار، مما جعلها في المرتبة الأولى عالميا على صعيد الإنفاق العسكري قياسا بنتائجها الإجمالي، كما تشير مصادر أخرى أن هذه الأقطار أنفقت في الفترة بين 2000 و 2005 ما مجموعه 233 مليار دولار.²

الجدول (10) : جدول يوضح الإنفاق العسكري الخليجي بين عامي 1988 و 2009 و نسبة الإنفاق العسكري من الناتج

المحلي سنة 2007.

السنة	الدولة	1988	2009	2007
		الوحدة بالمليار دولار	الوحدة بالمليار دولار	النسبة من الناتج المحلي
عمان	2.11	4	10.4%	(المرتبة الأولى عالميا
الكويت	3.31	4.58	3.8%	

¹ - أحمد كامل البحيري ، إستراتيجية حلف الناتو لعولمة أمن الخليج ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة السادسة عشرة ، العدد 192 ، ديسمبر 2010 ، ص 133.

² - عبد الجليل المرهون ، الإنفاق العسكري في دول الخليج ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/12 ، عنوان

الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/251e94d1-a4e6-4861-87b4-3ca5648b1b86>

البحرين	2.32	0.721	3.2 %
السعودية	17.83	39.25	9.2 %
الإمارات	/	/	5.9 %
قطر	/	/	2.5 %
ايران	1.54	9.17	/

المصدر : عبد الجليل المرهون ، الإنفاق العسكري في دول الخليج :

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/251e94d1-a4e6-4861-87b4-3ca5648b1b86>

يوضح الجدول ارتفاع الإنفاق الدفاعي الخليجي ، خاصة مع تزايد التوتر بين ايران و الغرب ، و تزايد التهديدات الإيرانية باستهداف المصالح الغربية في الخليج .

و مع حلول نهاية شهر ديسمبر 2011 أبرمت واشنطن صفقات بيع أسلحة متطورة لدول الخليج العربي بقيمة 123 مليار دولار، إذ أعلن المتحدث باسم الأبيض عن تنفيذ إحدى أضخم الاتفاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية ،بلغت قيمتها 30 مليار دولار، كما وقعت الإمارات صفقة بحوالي 3.6 مليار دولار، وهي جزء صغير من صفقة أكبر بلغت ما يقارب 36 مليار دولار، لتقفز بذلك الإمارات من المرتبة 15 إلى المرتبة الثانية عالمياً في الإنفاق العسكري، أما عمان فأنفقت حوالي 18 مليار دولار أمريكي، و الكويت 7 مليا دولار على الأسلحة الأمريكية ،في حين بلغت واردات العراق من الطائرات و الدبابات الأمريكية 11 مليار دولار¹.

فتعيش دول الخليج بين التطلعات الإيرانية و بين التهويل الأمريكي لحجم النفوذ الإيراني، إذ تسعى الدول الغربية إلى إنقاذ اقتصاداتها المنهارة، من خلال امتصاص الفوائض المالية من هذه الدول .

ما يلاحظ أنه لا توجد سياسة إيرانية واحدة تجاه كل دول مجلس التعاون، فتختلف العلاقات من دولة إلى أخرى ، لكن الثابت و المشترك هو السعي للعب دور المهيمن الإقليمي ، و محاولة التأكيد على مركزية الدور الإيراني خاصة في المجال الأمني و العسكري .

¹ - هالة أمين تقارير عالمية : تزايد تصدير الأسلحة في عهد اوباما ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/18،

تاريخ الاطلاع : <http://massai.ahram.org.eg/>

المبحث الثالث : سياسة ايران الخارجية في إطار تحالفاتها الإقليمية .

ترتبط ايران بشبكة علاقات و تحالفات في المشرق العربي، و توفر لها هذه التحالفات قوة دافعة لدورها الإقليمي، كما تجعلها طرفا مباشرا أو غير مباشر في قضايا عديدة مما يوفر لها فرصة المناورة السياسية، و من أبرز هذه التحالفات ما تصفه ايران بمحور الممانعة الذي يضم سوريا و حزب الله إضافة إلى المقاومة الفلسطينية .

المطلب الأول : السياسة الإيرانية تجاه سوريا من التحالف إلى الاختراق .

تعتبر العلاقات الإيرانية - السورية من أمتن و أقوى العلاقات في المنطقة ، شكلت تحالفا تطور عبر مراحل مختلفة و استطاع تجاوز أزمات عديدة ، كما توسع لأبعاد متعددة سياسية و عسكرية و أمنية و اقتصادية .

1/ التطور التاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا :

جاءت بداية العلاقة بين الطرفين في إطار بيئة إقليمية متحولة، إذ بعد الثورة دخلت ايران في عداة مع الولايات المتحدة و مع محيطها الإقليمي و خاصة العربي ، تبع ذلك الحرب مع العراق فصار البحث عن حلفاء هدفا بحد ذاته بالنسبة لإيران ، حلفاء سياسيين و حلفاء من أجل المساعدة في الجهد العسكري¹.

وجدت ايران الحليف الذي تبحث عنه في سوريا، التي كانت في حالة عداة مع واشنطن كونها حليفة للاتحاد السوفياتي، إضافة إلى عداةها مع النظام البعثي في العراق، فكانت أجراً ملامح سياسة الأسد الخارجية التي أعيد تشكيلها لمواجهة عالم كامب ديفيد، هي وقوفه وتحالفه مع ايران الثورة، مما خلق شيئا جديدا تماما في المنطقة أي محورا شيعيا يمتد من طهران عبر دمشق إلى جنوب لبنان.²

¹ - محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية - السورية و الحراك السوري الشعبي ، تاريخ الاطلاع :

2013/12/17 ، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/2011824131918157377.htm>

² - باتريك سيل ، الأسد : الصراع على الشرق الأوسط ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط10

، 2007 ، ص 571 .

وجدت سوريا في التحالف مع النظام الإيراني مخرجا للعديد من القضايا المحورية الملحة في المنطقة العربية، مستندة في ذلك التحالف إلى توافق سياسة الدولتين حول قضايا مشتركة، أهمها معارضتهما للنظام العراقي، إضافة إلى حاجة سوريا إلى دعم لها لتقوية نفوذها في لبنان إبان الحرب الأهلية.¹

من المنظور الإيراني يوفر التحالف مع سوريا وسيلة ضغط على العراق، و حرية الوصول إلى الطائفة الشيعية في لبنان، إضافة إلى كونها شريك عربي كبير يقلل من الاستقطاب السني - الشيعي في الساحة العربية، كما تعتبر سوريا بمثابة الوسيط لإيران لدى الدول العربية، و أخيرا مصدر للدعم العسكري.²

دخلت العلاقة السورية - الإيرانية فصلا مهما بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 ، حيث اصطف البلدان في الجبهة المعارضة للنظام العراقي، و أرسلت سوريا قواتها للمشاركة في الحرب، و في العام 1991 صدر إعلان دمشق الذي قضى في أحد بنوده بمرابطة قوات سورية و مصرية في الخليج، والذي رفضته ايران بشدة وأدى إلى انهيار الإعلان.³

ساد نوع من الفتور على علاقات البلدين بسبب مشاركة دمشق في مؤتمر مدريد سنة 1993 و الذي انتقدته ايران و انتقدت الدول المشاركة فيه بشدة ، لكن دمشق نجحت في الحد من تدهور العلاقات من خلال التطمينات التي قدمتها لطهران بأن مسار التسوية لن يرافقه تطبيع مع إسرائيل، و لم تخف قوى دولية كواشنطن وأخرى أوروبية و كذلك إقليمية توجسها من تلك العلاقة

¹ - سمر بهلوان ، العلاقات السورية - الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979 ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 22 ، العدد 4 ، 2006 ، ص 331.

² - عياد البطنجي ، التحالف السوري الإيراني : تاريخه حاضره و مستقبله ، تاريخ الاطلاع :

2013/12/19. عنوان الوثيقة : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119321>

³ - عبد الجليل زيد المرهون ، قصة العلاقات السورية الإيرانية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/20 ، عنوان

الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/81b919b8-cf74-4b8f-899e-98c00fb53822>

، لكن إيران و سوريا كانتا تعملان على تنمية علاقاتهما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وكانت سوريا القبلية الثالثة للزوار الإيرانيين ¹.

بعد انتهاء الحرب الباردة و دخول العالم في عصر الهيمنة الأمريكية، أصبح التحالف ذا أهمية متزايدة لكل من سورية و إيران ، حيث تعاونتا في تطوير الصواريخ الباليستية و في تسليح و دعم حزب الله و المقاومة الفلسطينية للضغط على إسرائيل، فضلا عن التأثير في الأحداث اللبنانية و الفلسطينية ، لكن كلا الطرفين شهدت علاقته مع الولايات المتحدة شيئا من الانفراج ، نشط هذا التحالف بشكل كبير بعد احتلال العراق في 2003، إذ رحب الطرفان بسقوط نظام صدام حسين عدوهما المشترك، لكن زادت مخاوف الطرفين من أن يكون أحدهما الهدف المقبل لإدارة الرئيس بوش ².

في ظل تحولات البيئة الإقليمية للدولتين، و تزايد التهديدات بتوجيه ضربات عسكرية لهما وقع الطرفان السوري و الإيراني اتفاقية دفاع و تعاون عسكري مشترك في فبراير 2005، ومن المؤكد أن نجاح إيران في جعل المجتمع الدولي يقر بحقها بالاستمرار في برنامجها النووي حتى بجانبه السلمي، سيعزز من الرغبة السورية في زيادة التعاون بين البلدين ³

تجلى الحلف الإيراني - السوري في مواطن عديدة خاصة خلال حرب تموز 2006، وما قدمه الطرفان من دعم لحزب الله أثناء الحرب مع إسرائيل، علاوة على الدعم السياسي في صراعه مع القوى السياسية اللبنانية، إضافة إلى الدعم المقدم لحركة المقاومة الإسلامية حماس المحاصرة في قطاع غزة.

و في ظل الحراك الشعبي السوري المطالب بتغيير النظام و دخول سوريا في أزمة أمنية، برز بوضوح الدعم الإيراني الكبير لنظام الأسد، وشهد هذا الدعم أبعادا مختلفة اقتصادية و عسكرية و سياسية، ووضح حجم و أهمية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية بالمنطقة.

¹ - محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية - السورية و الحراك السوري الشعبي ، المقال السابق .

² - Jubin Goodarzi , Iran and Syria ,16/12/2013 ,the site:

<http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-syria>

³ - وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص 347.

2/ أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا :

تعتبر سوريا أهم محاور الإستراتيجية الإيرانية بالمنطقة العربية، لما لها من أهمية للدور الإقليمي الإيراني، إذ أنها تمثل حليفاً أمنياً وعسكرياً في مواجهة الضغوط الأمريكية و الإسرائيلية، كما أن لها امتداداً طبيعياً مع لبنان يمكن من تقديم الدعم لحليفها حزب الله، فسوريا أصبحت ركيزة إيرانية لمواجهة العديد من الملفات .

و أخيراً بعد الحراك السوري أصبحت سوريا بحد ذاتها ورقة ضغط إيرانية تساوم بها الغرب حول مشروعها النووي، علاوة على كونها جبهة تدافع فيها عن مشروعها الإقليمي، و في ظل هذه الأهمية أخذت السياسة الإيرانية تجاه سوريا أبعاداً مختلفة من أجل تمتين التحالف و تمكين إيران من التأثير أكثر على سوريا، خاصة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة على الطرفين .

أ/ البعد الاقتصادي في السياسة الإيرانية تجاه سوريا :

في سبيل توطيد تحالفها مع سوريا وإفشال المحاولات المتعددة لإبعاد الأخيرة عن الحلف الإيراني، بذلت طهران جهداً كبيراً لتعزيز هذا التحالف من خلال ترسيخ العلاقات عبر عدد من المجالات العسكرية والاقتصادية، حتى أصبحت سوريا تعتمد بشكل متزايد على الاستثمارات الإيرانية، وعلى الخبرة الإيرانية في تدريب العمال وإنشاء البنى التحتية¹.

وفي يناير 2007 أعلنت الحكومة السورية أن إيران كانت أكبر مستثمر في سوريا بين قائمة الدول غير العربية عام 2006، بإجمالي استثمارات بلغ 400 مليون دولار، وشكلت الاستثمارات الإيرانية في سوريا عام 2006 ثلثي إجمالي الاستثمارات العربية، و نصف إجمالي كل الاستثمارات غير العربية².

و قد نمت الاستثمارات الإيرانية المباشرة إلى مستويات قياسية في السنوات الماضية ، حيث وقعت الدولتان اتفاقات التجارة و التعاون الاقتصادي في العديد من القطاعات كالاتصالات و

¹ – Mona Yacoubian , Syria's Alliance With Iran , 20/12/2013 , the site :

<http://www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran>

² – فريدريك كاجان و آخرون ، النفوذ الإيراني في المشرق العربي و العراق ، سلسلة ترجمات ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، مارس 2008 ، ص 5.

الزراعة و القطاع النفطي ، و هو يمثل 3 مليار دولار في الاستثمارات الإيرانية الجديدة ، إضافة إلى المشاريع المشتركة و أهمها مصنع السيارات .¹ تستثمر إيران في قطاع النقل من خلال مشروع سيامكو siamco ، وهو مشروع مشترك يبلغ 60 مليون دولار لإنتاج السيارات، تملك شركة السيارات الإيرانية العملاقة "إيران خوردو" 40% و الحكومة السورية حصة 35%، وفي مارس 2007 افتتح الرئيس الأسد ونائب الرئيس الإيراني برويز داودي خط إنتاج السيارة "ساماند"، وتسعى إيران للاستثمار في 40 % من سوق السيارات السوري .²

و في قطاع الكهرباء تم في يونيو 2007 افتتاح المرحلة الأولى من محطة كهرباء بنياس في سوريا، و قد وفر بنك تنمية الصادرات الإيراني 11 مليون دولار من تكاليف المحطة البالغة 18 مليون دولار، كما وقع وزير الطاقة الإيراني برويز فتاح مع نظيره السوري على اتفاق لبناء محطتين للكهرباء في سوريا في مايو 2007، و ساهمت شركة "آزار أب Azarab" الإيرانية في عملية تجديد محطة الكهرباء التي تبلغ طاقتها 170 ميغاوات بتكلفة تصل إلى حوالي 62 مليون دولار .³

و في ظل الأضرار التي لحقت بمحطات توليد الكهرباء السورية بسبب الوضع الأمني، و الذي أدى إلى تقنين ساعات الكهرباء في سوريا منذ منتصف آذار مارس 2011، وقعت دمشق في 4 ديسمبر 2013 أربعة عقود في مجال الطاقة الكهربائية قيمتها أكثر من 16 مليون دولار مع شركة "سنير" و "مبنى" الإيرانيتين، لتوريد تجهيزات لصالح مشروعات في قطاع توليد الطاقة الكهربائية و التوزيع .⁴

¹ – Mona Yacoubian , op , cit .

² – فريدريك كاجان و آخرون ، المرجع السابق ، ص 5.

³ – نفس المرجع ، ص 6.

⁴ – موقع بوابة الأنباء ، دمشق توقع أربعة عقود في مجال الكهرباء ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/20 ،

عنوان الوثيقة : <http://www.anbagate.com/content/30636-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1?s=0c258a092faca720437d8208c8e2b5ab#.UsK0StLuLko>

أما في المجال النفطي فوقع وزير النفط الإيراني بالوكالة غلام حسين نودري و نظيره السوري سفيان علاو في 2007 ، على اتفاقية تصدر ايران بموجبها إلى سورية ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا مقابل مليار دولار، كان من المفترض أن تبدأ صادرات الغاز في 2009 و تعود على ايران بمليار دولار سنويا ، وقع الوزيران كذلك على بناء مصفاة نفطية بقدرة تكرير 140 ألف برميل يوميا بالتعاون مع فنزويلا.¹

وقبل شهور قليلة من الثورة الشعبية وقعت السلطات الإيرانية اتفاقية خاصة بالغاز الطبيعي مع سوريا و العراق بقيمة 10 مليار دولار، بغرض إنشاء خط أنابيب غاز يبدأ من ايران و يمر عبر سورية ولبنان والبحر المتوسط ليصل إلى عدة بلدان غربية، وبناء على الاتفاقية لكل من سورية والعراق الحق في كميات محددة من الغاز الطبيعي في كل يوم، و قد حظي هذا الاتفاق بموافقة المرشد الأعلى ، و الذي أمر أيضا بمساعدة لسوريا قيمتها 5.8 مليار دولار.²

كما أعلن وزير المعادن و الصناعة الإيراني بالوكالة علي أكبر مهريان في سبتمبر 2007 عن استثمارات إيرانية بقيمة 10 مليارات دولار بسوريا في غضون السنوات الخمس القادمة ، و في القطاع المصرفي أعلن كل من البنك التجاري السوري و بنك سدران الإيراني أنهما سينشآن بنكا بإدارة مشتركة .³

وقبيل اندلاع الأزمة السورية وقعت اتفاقية مهمة جدا من أجل تأسيس بنك مشترك في دمشق، تملك ايران ما نسبته 60 % منه، في نفس الوقت سمحت الاتفاقية للبنوك السورية بالانخراط في التجارة و المعاملات مع الغرب ، وهذا قبل العقوبات المفروضة على النظام عقب الانتفاضة الشعبية، و في هذا السياق ناقش النائب الأول للرئيس الإيراني السابق محمد رضا رحيمي ، و

¹ - هيو نايلور ، الاستثمارات الإيرانية تتدفق على سورية و أهدافها الاقتصادية و سياسية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/19 ، عنوان الوثيقة :

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=439981&issueno=10538#.UsKQBtLuLko>

² - Majid Rafizadeh , Iran's Economic Stake in Syria , 20/12/2013 , the site :

http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/01/04/irans_economic_stake_in_syria

³ - فريدريك آجان و آخرون ، المرجع السابق ، ص 6.

الرئيس السوري اتفق أكثر شمولا يفضي إلى إقامة تكتل اقتصادي إقليمي، و نتيجة لهذا الاتفاق تم التوقيع على 17 مادة ركزت على مجالات اقتصادية متنوعة.¹

تضررت الاستثمارات الإيرانية في سوريا بسبب الحرب الدائرة بين قوات النظام و المعارضة ، وهو ما جعل النظام السوري في حاجة أكبر للدعم الإيراني، حيث أعلن حاكم المصرف المركزي السوري أديب ميالة في مايو 2013 أن إيران تقدم تسهيلات ائتمانية تصل قيمتها إلى 7 مليارات دولار، إذ تقدم إيران خط ائتماني* لتمويل استيراد السلع بقيمة مليار دولار قابل للزيادة فور استنفاده، وخط ائتماني آخر بقيمة ثلاثة مليارات دولار لتمويل احتياجات سورية من النفط و مشتقاته.²

أثرت العقوبات المتزايدة على إيران وسوريا ، وكذلك اتساع رقعة المواجهات العسكرية بين النظام والمعارضة على الاستثمارات الإيرانية ،حيث أفضت العقوبات الدولية التي فرضت على سوريا إلى تجميد الاتفاقيات السابقة التي حاولت إيران تأمينها ،ما وضع ضغطا كبيرا على طهران ،كما فقدت الليرة السورية 25% من قيمتها و تهاوت أسعار صرفها من 47 ليرة للدولار إلى 67 ليرة مقابل الدولار، و زادت أسعار المواد الغذائية بقيمة 37%، و نظرا للزيادات في الإنفاق العسكري زاد الإنفاق العام ليصل إلى 17 مليار دولار في 2011، و في نفس الوقت تراجع العائد العام بواقع 2.31 مليار دولار، و في سبيل الالتفاف على العقوبات قررت سورية خفض الرسوم على السلع السورية المصدر إلى إيران بواقع 60%.³

¹ – Majid Rafizadeh , op cit .

* هو أي تسهيلات مالية تمنح لعمل ما عن طريق بنك أو مؤسسة مصرفية ، تمنح خطوط الائتمان في الغالب من البنوك والمؤسسات المصرفية للعملاء الجديرين بالثقة الذين يعانون من مشكلات في السيولة المالية، انظر : http://www.marefa.org/index.php/%D8%AE%D8%B7_%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86

² – المنتدى الاقتصادي السوري ، تسهيلات ائتمانية إيرانية لسوريا بقيمة سبعة مليارات دولار ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/20 ، عنوان الوثيقة : <http://www.syrianef.org/?p=1371>

³ – Majid Rafizadeh , op, cit .

ب/ البعد الأمني في السياسة الإيرانية تجاه سوريا :

كان المنطلق الأمني هو الدافع للتحالف السوري - الإيراني في بداياته ، و مع تطوره تشكل لدى ايران إدراك مفاده أن سوريا هي خط الدفاع الأول عن النظام الإيراني بسبب قوة الروابط المتعددة خاصة منها الروابط الأمنية والعسكرية، تعزز التعاون الأمني والعسكري مترافقا مع التنسيق الذي طبع سياسة البلدين ، و تطابق مواقفهما ومصالحهما في أكثر من ملف ، كالملف اللبناني الذي شهد تعاونا أمنيا وعسكريا بينهما وصولا إلى دعم المقاوم الفلسطينية ، كما ساهم قرب سورية من جبهة الصراع مع إسرائيل ، وعلاقتها المتوترة مع الغرب في تعزيز التعاون الأمني و العسكري.

في 16 يونيو 2006 وقع وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمود نجار ، و نظيره السوري حسن تركماني اتفاقا دفاعيا يهدف إلى زيادة التعاون العسكري، دون إعطاء التفاصيل حول هذا الاتفاق، وقال نجار "أن أمن سوريا هو أمننا"¹، كما وقع الطرفان اتفاقا إضافيا للتعاون العسكري في مارس 2007 ، و قبله اتفاق للتعاون الاستراتيجي في 2004، و شملت اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مبيعات الأسلحة والصواريخ الإيرانية إلى سوريا فضلا عن التعاون الاستخباراتي.²

وفي 22 جويلية 2007 وقع الرئيسان بشار الأسد ومحمود أحمددي نجاد اتفاقية تعاون عسكري جديدة تشمل توفير تمويل جديد لمشتريات الأسلحة السورية من روسيا وروسيا البيضاء وكوريا الشمالية ، و توفير مليار دولار لشراء أربعمئة دبابة روسية من طراز T-72 ، و 18 طائرة MIG-31، إضافة إلى توفير تسهيلات إيرانية من أجل إنتاج صواريخ متوسطة المدى و منصات إطلاق، و تسليم البحرية السورية صواريخ جديدة إيرانية الصنع تطلق من البحر، و توفير دعم فني للأبحاث النووية و الأسلحة الكيميائية.³

¹ - Will Fulton and Others , Syria-Iran Foreign Relation , 21/12/2013 , the site :

<http://www.irantracker.org/foreign-relations/syria-iran-foreign-relations>

² - Mona Yacoubian , op , cit .

³ - فريدريك كاجان و آخرون ، المرجع السابق ، ص 4.

كما تعتبر شحنات الأسلحة المحتجزة خاصة المتجهة منها إلى سوريا، دليل آخر على متانة العلاقات العسكرية والأمنية، إذ في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 الصادر في 23 ديسمبر 2007، و القاضي بحظر تصدير و استيراد الأسلحة من و إلى ايران ، ضبطت أكثر من شحنة أسلحة متجهة إلى سوريا منها :¹

- في 13 أكتوبر 2008 السلطات القبرصية تعترض سفينة إيرانية تحمل أسلحة متجهة إلى سوريا .

- في ديسمبر 2010 ضبطت الجمارك الإيطالية حاويات إيرانية محملة بالأسلحة و متجهة إلى سوريا .

- في 23 مارس 2011 الحكومة التركية تصدر بضائع إيرانية في طريقها إلى سوريا تضمنت أسلحة منها بنادق آلية وقاذفات صواريخ و مدافع هاون .

كذلك ظهر البعد الأمني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا جليا في ظل الحراك الشعبي ، و أشر على متانة العلاقة البينية و أهميتها لكلا الطرفين .

3/ الموقف الإيراني من الحراك الشعبي السوري :

شهد الموقف الإيراني تدرجا في تعاطيه مع الحراك الشعبي السوري منذ بدايته، لكنه ارتبط دائما بالتعامل و الإدراك الأمني، ومع تطور الأحداث واتساع رقعة المواجهات الأمنية، توضح حجم التدخل الإيراني من خلال الدعم العسكري والمالي ، ومن خلال الضغط على حلفاءها لدعم النظام .

و هذا مؤشر يوضح إلى أي مدى يمثل النظام السوري رهانا استراتيجيا بالنسبة لإيران ودورها و نفوذها الإقليمي، إذ تعتقد الأخيرة أن سقوط حليفها السوري يعني تراجع دورها في المنطقة، كما قد يساهم في امتداد الاحتجاجات إلى داخلها، خاصة بعد الانتفاضة الشعبية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009، و التي عرفت بالحركة الخضراء .

¹ – Will Fulton and Others, op ,cit.

اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا وضع ايران في موقف محرج، تختار فيه بين النظام الحليف وبين المكانة الإيرانية لدى الشعوب العربية والإسلامية، و في تناقض مع شعاراتها التي دأبت على رفعها، واختارت ايران رمي ثقلها خلف النظام السوري، وهو ما أضعف من شعبيتها في المنطقة، كما ساهم في تورط حليفها حزب الله في القتال الدائر بسوريا، و توترت علاقتها بالمقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس¹.

ترى ايران في الحراك الشعبي السوري مؤامرة ضدها و ضد حلفاءها، كما أعلن المرشد الأعلى صراحة في الخطاب الذي ألقاه في ذكرى رحيل الخميني في يونيو 2011، في تبريره للموقف الإيراني من الحراك الشعبي في سوريا، و أن هذه الثورة مخطط أمريكي صهيوني قائلاً " نؤيد الحركات الشعبية لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني، و إذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريك من أمريكا أو الصهاينة لإسقاط نظام أو بلد ما، فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات"، و كذلك وصف الحرس الثوري الانتفاضة السورية بأنها مؤامرة خارجية².

و قد دعمت جهود النظام بقوة، حيث قدمت الخبرات اللازمة للتغلب على المعارضة، كما وفرت المشورة في كيفية مواجهة الاحتجاجات و قمعها، من خلال التوجيه والمساعدة التقنية في كيفية رصد و تقليص استخدام شبكات الانترنت و الهاتف المحمول من قبل المعارضة، كذلك أرسلت ايران قوات من الحرس الثوري للقتال على الأرض مع النظام السوري³.

ينطلق هذا الموقف الإيراني من جملة محددات لعل أبرزها :⁴

¹ – Jubin M Goodarzi , Syria and Iran : Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment , Ortadoğu Etütleri, Volume 4 , No 2 , January 2013 , p50.

² – علي حسن باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية : المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/16 ، عنوان الوثيقة : <http://www.dohainstitute.org/file/Get/78e668c5-4dfa-40ea-adae-f0d30d004972.pdf>

³ – Jubin M Goodarzi , op, cit, p50.

⁴ – علي حسن باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية : المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة ، المقال السابق .

- متانة الحلف التاريخي بين ايران و نظام الأسد ، الذي استطاع الصمود أمام التحولات الدولية و المؤثرات الإقليمية ، و تطور إلى مجالات متعددة .

- المخاوف من انتقال الموجة الاحتجاجية إلى الداخل الإيراني ، إذ تعتقد طهران أن فشل إستراتيجية النظام في المواجهة ، قد يحفز الحركة الخضراء من جديد لخوض مواجهة مماثلة مع النظام، مع العلم أن الحركة الخضراء قد أعلنت دعمها للتحركات الشعبية ضد النظام السوري حليف النظام الإيراني.

- المخاوف من تبعات السقوط ، فتخشى ايران من سقوط مشروعها الإقليمي بأكمله مما يعني ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي و المالي و الايديولوجي و الطائفي في المنطقة العربية ، إذ أن سقوط النظام السوري سينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق و يقلصه في مناطق أخرى

تدلل حجم الاستثمارات الاقتصادية و العسكرية على أهمية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط ، لذلك تعاملت ايران مع هذا الحليف بسياسة خارجية متعددة الجوانب من أجل تعزيز هذا الحلف ، الذي تسعى الكثير من القوى الإقليمية و الدولية إلى فك ارتباطه .

4/المتغير الطائفي في السياسة الإيرانية تجاه سوريا :

لم تقتصر السياسة الإيرانية تجاه سوريا على البعدين الاقتصادي والعسكري فقط، بل اعتمدت على المتغير المذهبي في تعزيز تأثيرها الداخلي في سوريا، خاصة وأن القيادة السورية المتمثلة في عائلة الأسد هي من الطائفة العلوية، وتعتمد ايران على نشر التشيع كآلية لمد نفوذها في مناطق جديدة كإستراتيجية للتوسع ،وهي تعتمد على التشيع السياسي المؤمن بنظرية ولاية الفقيه ،التي تسعى ايران لنشرها حتى بين الشيعة العرب من غير المؤمنين بها .

و في ظل تنامي ظاهرة التشيع في الفترة الأخيرة كظاهرة اجتماعية ذات بعد سياسي ، أصبح التشيع بعد مهم في السياسة الخارجية الإيرانية ،خاصة مع ارتباط المكونات الشيعية المتزايد بإيران ،و سعي الأخيرة منذ انطلاق الثورة لان تكون مركزا "وحيدا" للمذهب الشيعي ،تجلى ذلك

من خلال صراع الحوزات والمراجع، الذي تسعى إيران من خلاله للسيطرة على الحوزات العربية وفي القلب منها حوزة النجف، و هذا من أجل تعزيز مكانة " قم " كحوزة مركزية ومرجعية رئيسية للشيعة في العالم، و هو ما يمكن إيران من نفوذ كبير، لكون المرجعية الدينية لا تقتصر على الولاء الديني التعبدي بل تمتد إلى الاعتبارات السياسية .

أغلب الدراسات على اختلاف توجهاتها وآلياتها البحثية تجمع على حقيقة أن موضوع التشيع المنظم في سوريا بدأ في عهد حافظ الأسد، الذي كان واعيا للأمر ويستخدمه لأغراض خاصة، فيتحكم به سماحا و منعا متى شاء، لكنه تصاعد بشكل علني غير مسبوق في عهد بشار الأسد، الذي سمح بنشر التشيع دون قيود للنفوذ الإيراني في عملية التشيع، بل حتى بتسهيل من أجهزة النظام.¹

و قد ارتفع التنسيق في ميدان التبادل الثقافي والذي كان الغطاء لنشر التشيع بالرؤية الإيرانية، فعملت إيران على اثنين من المراكز الثقافية على الأقل في كل من دمشق واللاذقية، كما صبت الملايين من الدولارات في ترميم المزارات الشيعية المنتشرة في جميع أنحاء سوريا، التي يزورها أكثر من 500 ألف زائر إيراني سنويا في إطار السياحة الدينية، كذلك تمويل إيران العديد من الحوزات و المعاهد الدينية الشيعية بسوريا، وتستغل هذا التمويل في التبشير بولاية الفقيه.² كما سمح النظام ببرامج دينية شيعية في القوات المحلية و الفضائية، ويقدم التلفزيون السوري أسبوعيا برنامجا لمدة ساعة للمبشر الشيعي عبد الحميد المهاجر، و هناك أكثر من 500 حسينية قيد الإنشاء، و تشير مصادر أخرى إلى أن هذا العدد يشمل دمشق فقط، إضافة إلى عمليات التجنيس التي تشمل الشيعة من الإيرانيين ومن المهاجرين العراقيين، رغم حرمان الكثير من الأكراد السوريين من الجنسية.³

¹ - علي حسن باكير، تجنيس الشيعة: كيف يتلاعب الأسد بالمعطيات الديمغرافية في سوريا، تاريخ

الإطلاع: 2013/12/22، عنوان الوثيقة: <http://www.majalla.com/arb/2013/08/article55247377>

² - Mona Yacoubian، op، cit.

³ - Khalid Sindawi، The Shiite Turn in Syria، Current Trend in Islamist Ideology، Vol 8، June، 2009، p 89.

إذ تشير بعض التقارير أن النظام السوري قد منح الجنسية السورية لآلاف الشيعة، هناك من يحصرهم في 20 ألف و مصادر أخرى ترفعهم إلى 740 ألف حتى اليوم ،وسهل ذلك وجود قرار سياسي،إضافة تنامي النفوذ الإيراني من خلال النشاط الكبير للسفارة الإيرانية،وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) فإن عدد العراقيين في سوريا زاد عام 2007 عن 1.2 مليون (18 مليون عدد سكان سوريا آنذاك) ،علما أن تقرير عن المفوضية أواخر 2005 أشار إلى أن نسبة الشيعة من اللاجئين العراقيين في سوريا يبلغ 57%، وأشارت تقارير إلى زيادة عملية التجنيس بعد الأزمة الأمنية التي تعيشها سوريا لإعادة تشكيل الخريطة الديمغرافية.¹

كذلك تعتمد ايران على نشر التشيع في سوريا من خلال الدعم الاقتصادي ،والخدمات الاجتماعية كالفروض والخدمات الصحية ،خاصة في مستشفى الإمام الخميني في دمشق ،إضافة إلى استهدافها للبدو ورؤساء العشائر والقبائل السورية ،من خلال الدعم المالي و التموين بالمواد الغذائية .²

كمايعتبر التعليم والثقافة وسيلة أخرى لنشر التشيع ، ففي بداية العام الدراسي 2006 – 2007 تم افتتاح كلية دينية شيعية بها أكثر من 200 طالب ،و لم يجد الشيعة أي صعوبة في فتح هذه الكلية ،رغم أنه لا توجد في سوريا بأسرها سوى كليتين دينيتين للسنة واحدة في دمشق ،و أخرى في حلب افتتحت بعد انتظار عدة عقود لمنح التراخيص، كما تشير مصادر حكومية أن ايران حصلت من السلطات السورية على رخصة لإنشاء جامعة إيرانية كبيرة تحتوي على العديد من الكليات، وتقدم منحا دراسية مجانية للدراسة في قم و طهران .³

وفي دراسة للمعهد السوري للدراسات السورية معنونة بـ " البعث الشيعي في سورية 1919- 2007 تشير أن عدد المتشيعين بسوريا في الوسط الاجتماعي السني وحده صمن المجال

¹ - علي حسن باكير ، تجنيس الشيعة : كيف يتلاعب الأسد بالمعطيات الديمغرافية في سوريا، المقال السابق.

² - Khalid Sindawi , op , cit , p 90.

³ - Ibid , p 91.

الزمني للدراسة هو 16 ألف شخصاً كحد أقصى منهم 8040 تشيعوا في الفترة بين 1999 و 2007 أي بنسبة 50% من مجموع المتشيعين السنة، وهذه النسبة تشكل أكثر من عشرة أضعاف الرقم الذي توصلت إليه دراسة مجلس الحقيقة والمصالحة عام 2006، والتي زعمت أن عدد إجمالي المتشيعين السنة في سوريا لا يتجاوز 1500 شخص، وحسب الدراسة فإن نسب المتشيعين من السوريين حسب الطوائف موضحة في الجدول التالي:¹

الجدول (11): جدول يوضح نسب المتشيعين من طوائف العلويين و الاسماعيليين و السنة في سوريا

النسبة	الطائفة
70%	العلويون
9%	الاسماعيليين
21%	السنة

المصدر : المعهد الدولي للدراسات السورية ، البعث الشيعي في سورية 1919-2007:

<http://syrianoor.net/research/1718>

يستخلص في الأخير أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا اعتمدت مسارات متعددة، يلتحم فيها الأمني بالاقتصادي، إضافة إلى الانتشار الفكري من خلال دعم الانبعاث الشيعي، من أجل تعزيز العلاقات وتعميق النفوذ، لكن الملاحظ من خلال المعطيات حول العلاقة الإيرانية - السورية أن العلاقة تحولت من التوازن والندية والمصالح المتبادلة في عهد حافظ الأسد، إلى الاختراق وتعاضم النفوذ في عهد بشار الأسد، ليتوضح هذا النفوذ أكثر في ظل الحراك الشعبي.

المطلب الثاني : حزب الله ذراع إيران الإستراتيجية في المشرق العربي .

بفعل انتصاراته في صراعه مع إسرائيل، وتنامي قدراته وتأثيره في الداخل اللبناني و حتى خارج لبنان، أضحت حزب الله فاعل إقليمي مؤثر في المشرق العربي، سواء في المعادلة الأمنية من خلال الصراع مع إسرائيل، أو من خلال تدخله الأخير في الأزمة السورية، و يرتبط الحزب بروابط قوية مع طهران منذ نشأته، بداية من الرابطة الدينية وصولاً إلى الروابط الإستراتيجية .

¹ - المعهد الدولي للدراسات السورية ، البعث الشيعي في سورية 1919-2007 ، تاريخ الاطلاع :

2013/12/22 ، عنوان الوثيقة : <http://syrianoor.net/research/1718>

1/ ولاية الفقيه الرابطة العقدية بين ايران و حزب الله :

يرتبط حزب الله أيديولوجيا و تنظيميا بإيران نظرا للرابطة الدينية والشيعية وإيمانه بنظرية ولاية الفقيه، وأيضا بسبب ظروف النشأة التي كان الدور الأساسي فيها لإيران، ولم ينفي الحزب هذه العلاقة ، و قد قال حسن نصر الله سنة 1997 إن قرار السلم و الحرب بيد الولي الفقيه ¹ . في هذا السياق يقول الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله في كتابه "حزب الله: المنهج التجريبي المستقبل " ، أنه بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان و الذي تزامن مع التواصل و التعرف على أركان الدولة الجديدة في ايران ، قوي الاهتمام بتشكيل فصيل إسلامي موحد يتمحور حول ثلاثة أهداف مركزية : ²

- الإسلام هو المنهج الكامل الشامل الصالح لحياة أفضل، و هو القاعدة الفكرية و العقائدية و الإيمانية و العملية التي يبنى عليها هذا التشكيل .
- مقاومة الاحتلال الإسرائيلي .
- القيادة الشرعية للولي الفقيه، فهو الذي يرسم الخطوط العريضة للأمة وأمره ونهيه نافذان .

و في تأكيد الرابطة القوية لحزب الله بإيران ، جاء في البيان التأسيسي للحزب و الذي جاء بعنوان " من نحن ؟ و ما هي هويتنا ؟" في 16 فبراير 1985 عرف الحزب نفسه فقال " *إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله ظليعتها في ايران و أسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم... نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط*" ³

يضيف الشيخ نعيم قاسم " من الواضح حجم الصلاحيات المنوطة بالولي الفقيه... فهو الذي يملك قرار السلم و الحرب ، و يتحمل مسؤولية أمن الناس و أموالهم... وهذا ما يستدعي تفويض الصلاحيات لأفراد أو جهات... فالارتباط بالولاية تكليف و التزام... إن التزام حزب الله بولاية الفقيه حلقة من هذه السلسلة

¹ - Rafael D. Frankel , keeping Hamas and Hezbollah Out of a War With Iran , The Washington Quarterly , Center For Strategic and International Studies , Fall , 2012 , p55.

² - نعيم قاسم ، حزب الله : المنهج التجريبي المستقبل ، لبنان : دار الهادي ، 2002 ، ص 25.

³ - علي حسن باكير ، حزب الله و المشروع الإقليمي الإيراني ، المقال السابق .

انه عمل في دائرة الإسلام و تطبيق أحكامه ، و هو سلوك في إطار التوجهات و القواعد التي رسمهما الولي الفقيه... إن كون ايران ملتزمة بأوامر الولي الفقيه قد سهل التقاطع بينها و بين رؤية حزب الله لقضايا المنطقة و أهدافه الثورية " .¹

بناء على ما سبق تتضح العلاقة القوية بين ايران و حزب الله ، نظرا لما للأخيرة من دور في تشكيله التنظيمي و العقدي من خلال ولاية الفقيه ،حتى أصبح حزب الله جزء من الإستراتيجية الإيرانية في المشرق العربي ، و باعتبار حزب الله امتدادا لإيران في لبنان كما يقول مؤسسوه ، فقد ساهمت ايران في دعمه بشكل كبير عبر المراحل المختلفة ، سواء في صراعه مع حركة أمل أو في حروبه مع إسرائيل حتى تحرير الجنوب .

3/ أشكال الدعم الإيراني لحزب الله :

يرتبط حزب الله مع ايران بما هو أبعد من الايديولوجيا ، إذ تقدم ايران المساعدات المالية و العسكرية ، و تقدر المساعدات الإيرانية للحزب بحوالي 700 مليون دولار سنويا ، إضافة إلى المساعدة المالية من شبكة المؤسسات الاجتماعية الدينية ، علاوة على العناد العسكري و تدريب لمقاتلين .²

أ/ الدعم العسكري : تعمل ايران على تسليح حزب الله وعلى تدريب مقاتليه، حيث أعلن حسن نصر الله في مقابلة جرت معه في فبراير 2007 بصورة صريحة أن ايران تزود جماعته بالمساعدات النقدية والأسلحة، وحسب تقديرات لمعهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط (MEMRI) في الفترة بين 1992 و 2005 تلقى حزب الله ما يقرب من 11500 مقذوف وصاروخ ، و 400 قطعة مدفعية قصيرة و متوسطة المدى، و عام 2005 أرسلت ايران لحزب الله شحنة من صواريخ عقاب .³

¹ - نعيم قاسم ، المرجع السابق ، ص ص 74 ، 78 .

² -Rafael D. Frankel , op , cit , p 55.

³ - فريدريك كاجان ، المرجع السابق ، ص 8 .

و بعد حرب تموز 2006 ذكرت مصادر في الحكومة الإسرائيلية أن حزب الله قد أعاد مستوى تسليحه إلى مستويات ما قبل الحرب بمساعدة سوريا و إيران، و ذكرت أن حزب الله حصل على نظم أسلحة منها صواريخ زلزال وفجر التي يصل مداها إلى 250 كم، وذكرت مجلة "جينز" في يونيو 2007 أن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله زعم أن حزب الله قد حافظ على مستوى مخزون بعد الحرب يصل إلى 20 ألف صاروخ معظمها صواريخ و مقذوفات و فرتها إيران و سوريا.¹

ب/ الدعم الاقتصادي : تقدم إيران لحزب الله دعماً اقتصادياً و تمويلاً مهماً يساعد الحزب في تعزيز شبكته الاجتماعية التي يديرها في حاضنته الشعبية، إذ للحزب مؤسسات أهلية تتوزع على قطاعات أربعة : تعليمية و دينية و اجتماعية و إعلامية ، فيدعم الحزب جملة من المدارس الدينية، إضافة إلى إنشاء مستشفيات كبرى عامة و متخصصة ، و مراكز صحية مختلفة في الضاحية و الجنوب و البقاع.²

على غرار الدعم العسكري لا توجد أرقام دقيقة حول الدعم الاقتصادي و المالي الذي تقدمه إيران لحزب الله ، فكان الدعم الإيراني السنوي للحزب منذ الثمانينات وإلى بداية العقد الماضي يقدر بمبلغ 100 مليون دولار، و في أوائل العقد الماضي تضاعف المبلغ ليتجاوز 200 مليون دولار سنوياً، و قفز الرقم ليصل إلى 500 مليون دولار ساهم في هذا ارتفاع أسعار النفط ، و الذي حقق فائضاً مالياً لدى إيران مكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية³، و ليس هناك ما يعرقل آلية تحويل الأموال ، فحزب الله مستخدم شرعي للنظام المصرفي اللبناني، وكذلك أشارت تقارير أن إيران حولت مبالغ مالية كبيرة إلى الحزب من خلال النظام المصرفي السوري.⁴

¹ - أنتوني كوردسمان ، إيران و الولايات المتحدة : قضايا هامة من منظور أمريكي ، سلسلة ترجمات ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، مايو 2008 ، ص 10.

² - عبد الإله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص 51.

³ - عمر البشير الترابي ، حزب الله اللبناني .. الاقتصاد الأسود ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/23 ، عنوان الوثيقة :

<http://www.majalla.com/arb/2012/01/article55231150>

⁴ - فريدريك كاجان ، المرجع السابق ، ص 9.

4/ موقع حزب الله في الإستراتيجية الإيرانية :

للحزب أهمية كبيرة في تعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة ، إذ مكن ايران من التأثير في عديد القضايا كالصراع مع إسرائيل و الساحة اللبنانية ، و أخيرا الملف السوري . فتصاعد العقوبات الدولية على ايران و تعدد محاور عزلها عن العالم أو التهديد بضربها ، جعل طهران أكثر تمسكا بالأوراق القوية التي تملكها في المنطقة و منها لبنان ، و على صعيد هذا الأخير من الملاحظ أن حزب الله بعد عام 2006 أصبح أكثر اتساقا في خطابه و أداءه مع خطاب و متطلبات ايران في المنطقة ، و ذلك بغض النظر عن التبريرات التي يحاول أن يعطيها أبعادا تتصل بالمقاومة و مواجهة إسرائيل .¹

وهذا ما أثبتته أخيرا تدخل الحزب في الأزمة السورية إلى جانب الحليف السوري ، وهو ما أدى إلى تراجع شعبية الحزب خاصة خارج الأوساط الشيعية ، وكان هذا الدعم على حساب الداخل اللبناني الهش المتأثر بالأحداث في سوريا ، و يرى الحزب أن سقوط النظام السوري مؤامرة تستهدفه ، و ستؤدي إلى قطع خطوط الإمداد القادمة له من ايران .

يلخص الباحث علي حسن باكير دور الحزب في الإستراتيجية الإيرانية بثلاث نقاط :²

- يقوم الحزب بتصدير مفاهيم الثورة الإيرانية بكافة مضامينها الدينية و الاجتماعية إلى البيئة اللبنانية ، و تكون البيئة الشيعية غير التابعة للولي الفقيه الهدف الأول .
- يقوم الحزب باستخدام القوة الناعمة للترويج للحزب على نطاق الوطن العربي بأسره كخطوة أولى، و كون الحزب لبنانيا والعدو المفترض إسرائيل فهذا يسهل كثيرا مهمة ايران في الاختراق ، خاصة مع إرجاع قوة حزب الله لإيران .
- يؤمن وجود حزب الله بذاته وكونه مرتبطا بإيران موطن قدم للسياسة الإيرانية التي تسعى إلى استغلال مسألة معاداتها لإسرائيل دون اصطدامها بها، على الرغم من بعدها

¹ - شفيق شقير ، معركة القصر السورية : تبعات تدخل حزب الله اللبنانية و الإقليمية ، تاريخ الاطلاع :

2013/12/24 ، عنوان الوثيقة :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135711716642298.htm>

² - علي حسن باكير ، حزب الله و المشروع الإقليمي الإيراني ، المقال السابق .

الجغرافي ويشكل ورقة مهمة للمساومة على أي وضع من الأوضاع المصرية المتعلقة بإيران .

إن تحالف إيران مع حزب الله يسمح لطهران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل ،على الرغم من تقلص قدرات الحزب بموجب القرار 1701 الداعي لتجريد أسلحة هذا الحزب وكل التنظيمات المسلحة في لبنان، إلا أن إمكانية استهداف العمق الإسرائيلي تأكدت بالفعل أثناء حرب 2006 ،لذا فإن إيران بموجب هذا التحالف أضحت طرفا أساسيا في التطورات الإقليمية والحراك السياسي في المنطقة من حدودها الغربية مع العراق وحتى جنوب لبنان ،وبشكل يفوق الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي.¹

كما تعتبر الساحة اللبنانية في حد ذاتها ميدانا لتنافس الأدوار خاصة بين إيران و السعودية ،و هو ما انعكس في حالة الاستقطاب بين القوى اللبنانية و انقسامها،و تعاضم قوة الحزب أدت إلى تعاضم تأثيره على الساحة اللبنانية، مما جعل إيران المؤثر الأول والمركزي على مجريات العملية السياسية في لبنان .

إذا للحزب أهمية بالغة بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية ،و تنامي تأثير الحزب في الصراع مع إسرائيل ، و في السياسة الداخلية اللبنانية ، وحتى في المحيط الإقليمي من خلال الأزمة السورية التي يعتبرها الحزب مسألة وجودية *، كما تعتبر مؤشر بالغ الأهمية على حجم النفوذ و التأثير الإيراني ،ليتحول حزب الله إلى آلية من آليات السياسة الخارجية.

¹ - أمين المشاقبة و سعد شاكر شبلي ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ،

الأردن : دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2012 ، ص 213.

* انظر خطاب حسن نصر الله في 25 ماي 2013 :

<https://www.youtube.com/watch?v=YiiUimieioQ>

المطلب الثالث : ايران و المقاومة الفلسطينية المصالح المتبادلة .

مع اندلاع الثورة الإيرانية كانت القضية الفلسطينية ملمحا واضحا في أدبياتها المعادية للغرب و إسرائيل ،وكانت ايران تسعى دائما لرفض أي رؤية سلمية تفاوضية مع إسرائيل،و هو ما انعكس على سياستها الخارجية من خلال دعمها الواضح للمقاومة الفلسطينية ،خاصة الفصائل الإسلامية ،و هذا مكنها من التأثير على حاضر الصراع العربي - الإسرائيلي .

1/ تاريخ العلاقة مع المقاومة الفلسطينية :

كان لشاه ايران علاقات وطيدة مع إسرائيل انعكست على سلوكه الخارجي تجاهها،و باندلاع الثورة تغيرت العلاقة ،حيث احتلت القضية الفلسطينية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية ،وقد صرح الخميني في أكثر من مناسبة بأن كل سياسات ايران لا قيمة لها إن لم يكن لها إسهام في القضية الفلسطينية،فسحبت ايران اعترافها بإسرائيل وطرقت بعثتها الدبلوماسية،وحولت مقرها إلى منظمة التحرير الفلسطينية،و كان ياسر عرفات أول زائر لطهران بعد الثورة وصرح قائلاً بأن ايران بدت و كأنها العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية.¹ تبنت ايران منذ انتصار الثورة عملية " أسلمة " الصراع العربي - الإسرائيلي، لأن هذه الأسلمة ستنجح لإيران موقعا مركزيا في توازنات المنطقة، و قد أدى هذا إلى فتور العلاقات بين ايران و عرفات، وزاد في الفتور موقف منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق في حربه مع ايران²،في أعقاب حرب الخليج الثانية و حين بدأت مفاوضات التسوية ،لم تكف القيادة الإيرانية عن انتقاد عملية المفاوضات السياسية بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل ،وكان رد فعلها سلبيا تجاه اتفاق أوسلو سنة 1993،و استمرت ايران بإبداء مواقف عدم الثقة وعدم التسليم بجدوى النهج السلمي ،وفضلت أسلوب المواجهة العسكرية .³

¹ - إيناس عبد السادة و إلهام عطية عواد ، القضية الفلسطينية في منظار السياسة الخارجية الإيرانية ،

مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد السادس ، كانون الأول ، 2007 ، ص 2.

² - مصطفى اللباد، ايران والقضية الفلسطينية ،مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 94، ربيع 2013،ص 80.

³ - إيناس عبد السادة و إلهام عطية عواد ، المرجع السابق ، ص 2.

بدأت علاقة ايران بحركة المقاومة الفلسطينية حماس منذ سنة 1992 ،بعدها طردت إسرائيل مئات من قادة و نشطاء الحركة إلى لبنان خلال منتصف فصل الشتاء،حدثت حينها اتصالات مع حزب الله ،و من بعده الحرس الثوري في لبنان ،ولاحقا في طهران و بدأ دعم ايران لحركة حماس¹.

ومع تنامي الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية وفي اثر انتفاضة الأقصى سنة 2000 ،تراجعت العلاقات الإيرانية مع السلطة الفلسطينية في منتصف عام 2001 ، و ذلك اثر اتهام السلطة الفلسطينية لإيران بتشجيع حركات المقاومة الإسلامية المتمثلة بحماس و الجهاد على خرق الهدنة المعقودة بين السلطة و إسرائيل ،و اعتبرت هذه الأعمال تدخلا في شؤونها هدفه تقويض سلطتها ،و قد نفت ايران كل هذه الاتهامات².

تدعمت العلاقات الإيرانية مع حركات المقاومة الفلسطينية بعد الانتفاضة الثانية سنة 2000 ،و كذلك بعد حرب تموز 2006 ، حيث رأت المقاومة الفلسطينية في حزب الله مثالا يحتذى في كيفية شن الحرب ضد الجيش الإسرائيلي³،نمت العلاقة مع تزايد حدة الاستقطاب في المنطقة العربية بين محوري الاعتدال والممانعة، والذي كان أساسه الموقف من عملية السلام و العلاقة مع إسرائيل ،اصطفت ايران إلى جانب المقاومة الفلسطينية ضد اتفاقات السلام ،وكان هذا الأمر دافعا للدور الإقليمي الإيراني في المنطقة ،حيث تعاضم بقوة بفعل هذا الموقف الذي حظي برضى شعبي واسع .

و في ظل الحراك الشعبي العربي تأثرت علاقة ايران بحركة المقاومة الإسلامية حماس على خلفية موقفها من الحراك الشعبي السوري الذي ترى فيه طهران مؤامرة، حيث رفضت حركة حماس تأييد نظام الأسد أحد أهم حلفاءها في المنطقة ، وهو ما حتم عليها مغادرة دمشق إلى الدوحة حيث تتواجد قيادتها الآن ، و قد صرح غازي حمد نائب وزير الشؤون الخارجية بحكومة

¹ - Rafael D. Frankel , op , cit , p 59.

² - إيناس عبد السادة و إلهام عطية عواد ، المرجع السابق ، ص 3.

³ - Rafael D. Frankel , op , cit , p 59.

غزة في يوليو 2013 " تأثرت علاقاتنا مع ايران سواء على المستويات السياسية أو المالية "، لكنه رفض الإفصاح عن حجم المساعدات أو إعطاء تفاصيل عن حجم التخفيضات ، و قال واصفا العلاقة أنها لم تصل إلى حد المقاطعة .¹

يسعى الطرفان مؤخرا لعودة العلاقات خاصة حماس بعد الإطاحة بمحمد مرسي، حيث اجتمع موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في يونيو 2013، مع مسؤولين إيرانيين إضافة إلى مسؤولين من حزب الله في سفارة ايران ببيروت من أجل إصلاح العلاقة المتدهورة ،في ذات السياق صرح عباس أراقشي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن ايران تسعى لتسوية خلافاتها مع حماس، وقد صرح مسؤولون في حماس لصحيفة الديلي تلغراف في يونيو 2013 أن طهران خفضت ما يصل إلى 15 مليون اورو من مساعداتها لغزة ،إضافة إلى سحب التدريب العسكري ،لكن على الرغم من الخلاف حافظت طهران على نفوذها في غزة من خلال علاقتها المتميزة مع حركة الجهاد الإسلامي .²

2/الدعم الإيراني للمقاومة و العوائد الإستراتيجية :

ترتبط ايران بالقضية الفلسطينية عبر عدة علاقات تخضع لحيثيات القضية نفسها الموزعة بين فصائل وسلطة احتلال ودول احتلال ومحور مقاومة، فضلا عن تحديات المصالح الوطنية و الخطوط الحمر للأمن القومي، فقد تتقاطع ايران مع الفلسطينيين في العدو،لكن قد تختلف معهم عند نقاط أخرى تطغى عليها لغة المصالح،و قد تتصادم كما جرى مع حركة حماس على خلفية الأزمة السورية، ففي أحيان كثيرة تجد ايران نفسها في مأزق الجمع بين الثوابت الثورية و

¹ – Reuters , Hamas Says its Iran Ties Worsen over Syrian civil war , 25/12/2013, The Site : <http://www.reuters.com/article/2013/06/19/us-syria-crisis-hamas-idUSBRE95I0W220130619>

² – Robert Tait , Hamas and Iran in talks to repair ties , the site : <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iran/10216793/Hamas-and-Iran-in-talks-to-repair-ties.html>

المصالح الوطنية خلال تعاملها مع القضية الفلسطينية، و بينهما حاولت ايران إنشاء توازن يبقيا لاعبا أساسيا في الصراع، لكن ليس على حساب مصالحها.¹

نجحت طهران عبر أوراقها الإقليمية في لبنان و فلسطين من خلال المقاومة الفلسطينية في خلق خارطة جيو إستراتيجية معارضة وضاغطة، ليس على واشنطن وحسب بل على حلفاءها في محور الاعتدال، حيث باتت طهران على قناعة أن الضغط على واشنطن في الملفين الأفغاني والعراقي ليس كافيا، لذلك وجدت ايران في القضية الفلسطينية أحد أهم محاور استمرارها في تادية دور مهم كقوة إقليمية في المنطقة، وإبقاء الشرق الأوسط ساحة مواجهة مفتوحة.²

مكن الدعم الإيراني المقاومة الفلسطينية من امتلاك أسلحة نوعية حسنت من قدرتها الحربية، كما ساعد الدعم المالي الإيراني في مواجهة الحصار المفروض على غزة منذ 2006، حيث سلحت ايران المقاومة الفلسطينية عبر تهريب كميات معتبرة من صواريخ أرض - أرض (كاتيوشا)، و التي يقدر عدد ما لدى حماس منها بحوالي 1500 مداها ما بين (10-15) كم، و بضع مئات من الصواريخ ذات 122 مم مداها 45 كم، إضافة إلى صواريخ مضادة للدبابات و المدرعات.³

لكن تأثر علاقة ايران بالقوى الفلسطينية بفعل الأزمة السورية، شكل عاملا مؤثرا على الدور السياسي الذي ترى طهران أنها تقوم به، خاصة وأن هذا الدور جاء متزامنا مع تعرض الفلسطينيين لهجمات من قبل النظام السوري في مخيم اليرموك، مما جعل السياسات الإيرانية محل انتقاد شديد، وهي التي تنتقد السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وهو ما انعكس سلبا

¹ - عبر القادر طافش، ايران و القضية الفلسطينية : الواقع و المتغيرات، تاريخ الاطلاع : 2013/12/24

، عنوان الوثيقة : <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012121373958469610.htm>

² - إيناس عبد السادة و الهام عطية عواد، المرجع السابق، ص 7.

³ - أحمد محمد عمر المدني، العلاقات الأمريكية الإيرانية و تأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي 2006-

2009، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،

جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص ص 74، 75.

على نظرة الرأي العام العربي لإيران ،خاصة وأن موقف الأخيرة من القضية الفلسطينية كان عامل جذب للشعوب العربية .¹

و حسب مصطفى اللباد يحقق إمساك ايران بالقضية الفلسطينية مكاسب عديدة منها:²

- جذب شرائح عربية متعاطفة مع قضية فلسطين لتأييد ايران .
 - ردع المخالفين للسياسة الإيرانية في المنطقة ،إذ كلما واجهت ايران انتقادا لتمدد حضورها الإقليمي ،شهرت بعجز الدول العربية عن اجترح حلول للقضية الفلسطينية .
 - أسلمة القضية الفلسطينية تمكن ايران من لعب دور في الصراع و تبعد عنها الاتهامات بالطائفية التي تحد من دورها و تمدهه .
 - التضامن مع قضية فلسطين يمهّد الطريق لإيران كي تتزعم المنطقة .
 - إجبار الولايات المتحدة على الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لأن ايران تستطيع التأثير في أهم مصلحتين لواشنطن تدفق النفط و إسرائيل .
 - تعزيز المشروع الأيديولوجي السياسي لإيران ومعه الجبهة الداخلية خلف النظام.
- تدرك ايران مركزية القضية الفلسطينية في المنطقة ،لذلك سعت بكل السبل لأن تكون طرفا فاعلا فيها سواء من خلال الخطاب الثوري، أو من خلال الدعم المالي و العسكري في ظل الفراغ العربي ،و انعكس هذا الدور على المنطقة في شكل استقطاب سياسي ، كما استفادت ايران من توظيف هذا الدعم للمساومة و الضغط على المنافسين الإقليميين .
- وظفت ايران مواقفها تجاه القضية الفلسطينية لاستقطاب رأي عام داعم للمواقف الإيرانية ، لكن هذا الدعم تراجع على خلفية الموقف الإيراني من حركة حماس، بعد رفضها تأييد النظام السوري ،و أيضا في ظل الواقع الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك ، حيث وضح هذا كيف توظف ايران الصراع مع إسرائيل في المساومة الإستراتيجية من أجل تدعيم حضورها الإقليمي .

¹ - محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : الطموحات و المخاطر ، المقال السابق .

² - مصطفى اللباد ، المرجع السابق ، ص 82.

المبحث الرابع : السيناريوهات المستقبلية للدور الإقليمي الإيراني في ظل الحراك العربي .

منذ نهاية 2010 تمر المنطقة العربية عموماً ومنطقة المشرق العربي خصوصاً، بمرحلة تحولات و تغيرات نتيجة للانتفاضات الشعبية الاجتماعية ، و التي كان لها تداعيات سياسية، كما مست بانعكاساتها بنية التفاعلات الإقليمية، ولم تكن إيران بمنأى عن هذه التأثيرات، خاصة و أنها جاءت متزامنة مع تنامي مضطرب لدورها في المنطقة، و قد تعاطت طهران مع هذه التحولات بصيغ مختلفة بناء على مصالحها وشبكة تحالفاتها، و هو ما سيكون له أثر على مستقبل السياسة الإيرانية في المشرق العربي.

المطلب الأول : المواقف الإيرانية من الحراك الشعبي .

بعد اندلاع سلسلة الاحتجاجات في المنطقة العربية مع مطلع العام 2011 ، و التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة و إلى صراعات في أخرى ،تباينت و تعددت المواقف الإيرانية تجاهها ،و يسعى هذا العنصر لتتبع التوجهات الإيرانية إزاء الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة العربية ،مع استثناء الموقف من سوريا و البحرين رغم التركيز على تداعياتها .

من أجل فهم أفضل للمواقف الإيرانية من الربيع العربي يجب التركيز على مستويين للتحليل : الأول مرتبط بالنظام السياسي الرسمي في إيران، والثاني مرتبط بموقف المعارضة الإصلاحية ، مع أن الموقف الرسمي الإيراني كان مؤيداً ظاهرياً للحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا ،لكن المتابع يدرك وجود مواقف مختلفة من بعض المراحل التي مرت بها تلك الثورات ولا سيما في ليبيا ،كما أن إيران كانت ترى مع بداية الحراك الشعبي وما نجم عنه من صعود للإسلاميين امتداداً للثورة الإسلامية في إيران ،لكن هذه القراءة لم تلقى قبولاً في تلك الدول.¹

¹ - محجوب الزويري ، إيران الثورية و الثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مآلاتها ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/24 ، عنوان الوثيقة :

<http://www.dohainstitute.org/release/04639ddd-9155-4ca7-b405-94446fe2d80b>

في تونس رحبت ايران بإسقاط النظام و دعت إلى احترام إرادة الشعب التونسي ، إذ قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن الشعب التونسي أسقط الدكتاتورية بشعارات إسلامية مطالبة بالعدالة ، و دعا الغرب إلى عدم التدخل في الشؤون التونسية ، و في الرابع من فبراير 2011 قال المرشد علي خامنئي في خطبة الجمعة أن المحرك الأساسي للثورة التونسية هو إحساس الناس الشديد بالاهانه ، و ليس ما يروجه البعض من الأسباب الاقتصادية ، و أشار أن ما حدث ليس إلا بداية لتحقيق توقعات الإمام الخميني التي أعلنها قبل سنوات طويلة.¹

كما شهدت الحالة المصرية ذروة الدعم و الترحيب الإيراني ، و قد عبرت عن هذا الترحيب منذ البداية عبر خطبة الجمعة التي ألقاها المرشد علي خامنئي في 4 فبراير، و التي أكد فيها أن نظام مبارك كان عميلاً حينما وقف إلى جانب الكيان الإسرائيلي وسانده طيلة الحرب التي شنها على قطاع غزة ، و دعا المصريين إلى متابعة نضالهم حتى إقامة نظام شعبي قائم على الدين ، ووصفا ما يحدث في مصر بأنه نتاج للثورة الإيرانية ، فكانت ايران تأمل في قيام نظام جديد يتفق في جزء من توجهاته الرئيسية مع المواقف و المطامح الإيرانية أو لا يتعارض معها على الأقل.²

و تعتقد ايران أن عدم وجود علاقات طبيعية بينها و بين القاهرة طوال العقود الثلاثة الماضية ، راجع إلى الضغوط الأمريكية والإسرائيلية ، و ترى ايران أن أي تحسن في علاقاتها مع مصر سيكون على حساب النفوذ الإقليمي لدول مجلس التعاون خاصة السعودية ، فإذا ما تفاهمت مع القاهرة فإن ذلك سيغير كثير من موازين القوى الراهنة في المنطقة.³

¹ - رشيد يلوح ، ايران و الثورتان التونسية و المصرية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/25 ، عنوان الوثيقة : <http://www.dohainstitute.org/release/4005e78b-9d1c-4ddb-a473-fec0bb28bdc4>

² - هاني رسلان ، الموقف الإيراني من ثورة 25 يناير ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد 195 ، مارس 2011 ، ص 37.

³ - فرح الزمان أبو شعير ، محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/24 ، عنوان الوثيقة : <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm>

بالنسبة لليبيا تحفظت ايران على تدخل حلف الناتو، حيث اعتبرت أن التخلص من نظام معمر القذافي من خلال دعم حلف الناتو وحضور الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر غير مرحب به، لأن ايران ترى أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تسعى للسيطرة على تفاصيل المشهد الآخذ في التشكل بليبيا، وكانت دائما تنتقد القتل و التدمير الناجم عن هجمات الحلف¹.

أما في اليمن فقد رحبت ايران بالانتفاضة على الرئيس علي عبد الله صالح، الذي لم تكن تجمعها علاقات طيبة معها خاصة بعد دعمها للحوثيين، و مع امتداد الأزمة اليمنية وسعي الأطراف الخليجية لاحتوائها من خلال ما عرف بالمبادرة الخليجية، سعت طهران عن طريق حلفاءها الحوثيين إلى رفضها، حيث صرح عبد السلام الحوثي أنهم يرفضون المبادرة الخليجية لأنها لا تخدم ثورة اليمن ولا تحقق أهدافها، و قامت طهران بتمويل مؤتمر في لبنان لمعارضين يمنيين عقد في 16 ماي 2012 شارك فيه الحوثيون و الحراك الجنوبي الانفصالي، وكان هذا مؤشرا على تزايد التدخل الإيراني في اليمن الرامي لدعم القوى الراضة للمبادرة الخليجية².

و يعتبر اليمن ساحة من ساحات التنافس السعودي الإيراني في المنطقة، حيث كان علي عبد الله صالح حليفا للسعودية، لذلك يسعى كل طرف لتشكيل اليمن الجديد وفق ما يخدم مصالحه، خاصة و أن لإيران تأثير كبير على جماعة الحوثي الشيعية، و التي بفعل الدعم الإيراني قوي تأثيرها العسكري و السياسي على الساحة اليمنية

التوجهات الإيرانية من الانتفاضات الشعبية تبين أن أبرز المواقف التي أثرت و ستؤثر على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، هما الموقفين من البحرين وسوريا و خاصة الأزمة السورية لما لها من تداعيات، إذ أن هذين الموقفين أديا إلى تهاوي شعبية ايران بالمنطقة، كما ساهما في طبع الدور الإيراني بالطائفية .

¹ - محجوب الزويري ايران الثورية و الثورات العربية ، المقال السابق .

² - عبده عايش ، اتهام ايران بعرقلة المبادرة الخليجية باليمن ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/25 ، عنوان

الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/news/pages/e5808e20-00db-4503-b536-c3fa13a56140>

الملاحظ أن طهران كانت تسعى لاحتواء هذه الانتفاضات واعتبارها امتداد لثورتها، لكن عندما تعارضت مع مصالحها انحازت إيران للمصالح الوطنية، على اعتبار أن التغيير في خريطة تحالفاتها سيؤدي إلى تفويض مصالحها خاصة في حال سقوط نظام الأسد .

المطلب الثاني : السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني في المنطقة .

تعتبر السيناريوهات من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية شعبية ،و يعتبر هيرمان كان Hermann Kahn أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط عندما كان في مؤسسة RAND خلال عقد الخمسينات ،كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية و الدراسات الإستراتيجية ثم تطورت بعدها دراسة السيناريوهات .¹

السيناريوهات لا تعني مجرد أوصاف للمواقف المستقبلية بالنسبة لموقف حالي معين ،ولكن لما قد يحدث في المستقبل في حالة إذا ما تم اتخاذ قرارات معينة أو حدثت أحداث معينة ،و بالتالي فهي مفيدة للغاية في صناعة القرار من حيث توضيح وتقليل مستوى عدم اليقين .²

بناء على ما سبق و من خلال تتبع التعاطي الإيراني مع التحولات التي شهدتها المشرق العربي نتيجة للانتفاضات الشعبية وما نجم عن هذه المواقف من انعكاسات على خريطة التحالفات في المنطقة و كذلك على الوضع الأمني ،يمكن استشراف السيناريوهات المستقبلية التالية للسياسة الخارجية الإيرانية في المشرق العربي .

1/ سيناريو الهيمنة الإقليمية :

ينبني هذا السيناريو على انتصار النظام السوري في حربه على المعارضة ،مما سيعزز من الهيمنة الإقليمية للمشروع الإيراني ومن قوة حلفائه ،إذ تعتبر إيران النظام السوري رهانا إستراتيجيا على موقعها الإقليمي ،و سيؤدي هذا الانتصار إلى اعتراف الغرب بإيران كقوة إقليمية مركزية .

¹ - ضياء الدين زاهر ، الدراسات المستقبلية : مفاهيم ، أساليب ، تطبيقات ، القاهرة : مركز الكتاب للنشر ،

1 ، 2004 ، ص 112 .

² - نفس المرجع ، ص 113 .

إن توازن القوى الإقليمي على الصعيد الجيوسياسي سينتقل في هذه الحالة مؤقتاً على المدى القصير والمتوسط إلى الجانب الإيراني، فسيكون المحور السوري الإيراني في موقع يسمح له بتحديد طبيعة علاقته مع الأنظمة الأخرى من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، وسيختار هذا المحور على الأرجح الانتقال من الحالة الدفاعية حالياً على الصعيد الإقليمي إلى الحالة الهجومية، مستهدفاً الدولتين الأكثر فعالية وأهمية على الصعيد الإقليمي في الوقت الحالي و هما تركيا و السعودية.¹

و لعل ما يعزز هذا الطرح، المفاوضات الجارية في جنيف بين إيران و الغرب حول ملفها النووي، و التي ستشمل أيضاً قضايا إقليمية عديدة، و هذه المفاوضات تعتبرها طهران اعترافاً بوزنها الإقليمي و مؤشراً على تناميها .

وفي ظل هذا السيناريو تتطلع إيران إلى تغيير تكتيكي يهدف إلى تخفيف الضغوط و شراء وقت لدراسة نتائج الربيع العربي وطبيعة الدول الناشئة بعده و قدرتها على النهوض بمسائلها الداخلية والإقليمية، ضمن هذا السيناريو أيضاً والذي سيكون ضمنه مفاوضات متعلقة بالبرنامج النووي، ربما ستحاول إيران تقديم تنازلات مرحلية و تقايضها بتخفيف جزئي و مؤقت للعقوبات.²

كما يتأسس هذا السيناريو كذلك على نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي و معه قوة الردع، بحيث تصبح قوة موازية لإسرائيل و تكسر التفوق العسكري لصالحها، مما يجعل الدول العربية خاصة الخليجية منها في موقف الضعيف، و يفرض عليها الدخول في ترتيبات أمنية جديدة، إما مع الولايات المتحدة مما يأزم الوضع الأمني الإقليمي، أو الإقرار بالهيمنة الإيرانية .

وما يدفع إلى هذا السيناريو هو تراجع مكانة أمريكا عالمياً، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية و نتائج حربي أفغانستان و العراق، مما يجعل الأخيرة لا ترغب في الدخول بمواجهات مع طهران، لذلك تلجأ للاعتراف بطهران كلاعب إقليمي مركزي.

¹ - علي حسن باكير ، المقال السابق .

² - محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : الطموحات و المخاطر ، المقال السابق .

يترافق هذا الدور المهيمن مع حالة الاضطراب السياسي التي تعيشها الدول العربية و خاصة دول المشرق العربي ، سواء بسبب فشل المراحل الانتقالية أو بسبب استمرار التهديدات الأمنية ،وعجز النظم عن احتواء تطلعات شعوبها مما يمكن ايران من التمدد أكثر .

2/ سيناريو انكماش الدور الإقليمي :

يتأسس هذا السيناريو على أن ايران تعد الخاسر الأكبر من الثورات بعد الأنظمة العربية على المدى القصير والمتوسط ، إذ انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية، ولم ينتج التغيير أنظمة حليفة لها، كما أن حالة عدم الوضوح في سوريا قد تعقد من مسارات السياسة الإيرانية في المنطقة ،خاصة مع تنامي دور السعودية في ملفات مثل سورية واليمن وما لهذا من انعكاسات سلبية على ايران، عدا عن الدور التركي و احتمالاته بعد نشر الدرع الصاروخية على الحدود الجنوبية التركية أواخر 2012.¹

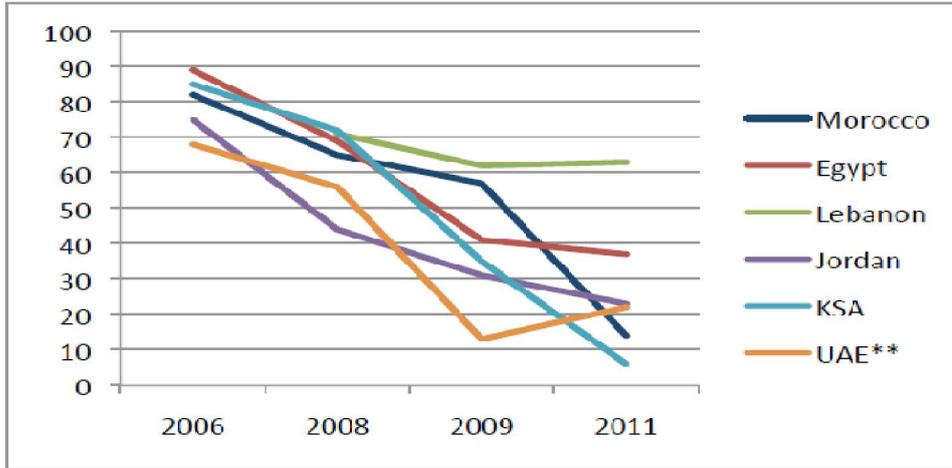
كما فرضت الثورات العربية تحديات جديدة على السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة بالجوار العربي ،وهي تحديات آخذة في التشكل وستتزايد في ظل تغير النظرة الايجابية لإيران وتحولها إلى سلبية ، و عودتها إلى صورة الدولة الطائفية ،وهذا ما سيعزز من تحدي ايران حتى إن حكم الإسلاميون عبر الانتخابات ،فسيجدون أنفسهم في موقف محرج إذا ما اقتربوا من ايران، أو فاز غير الإسلاميين الذين يرون في ايران تحديا قوميا سياسيا .²

و هذا ما يوضحه استطلاع الرأي الذي قامت به مؤسسة زغبي في 2011 ، و الذي كشف عن تراجع شعبية ايران لدى الرأي العام العربي كما هو مبين في الشكل التالي :

¹ - وحدة تحليل السياسات ، التوازنات و التفاعلات الاستراتيجية و الثورات العربية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ابريل 2012 ، ص 31.

² - محجوب الزويري ، ايران الثورية و الثورات العربية ، المقال السابق .

الشكل 10: منحنى بياني يوضح تراجع شعبية ايران لدى الرأي العام العربي في 2011.



المصدر: James Zogby , ARAB ATTITUDES TOWARD IRAN 2011 , Arab American Institute Foundation 2011 , p 3.

وجاء التغيير في نظرة الرأي العام العربي تجاه طهران على خلفية موقف الأخيرة من البحرين ، و ما أعقبه من دعم مفتوح للنظام السوري، وقد أدت الإجراءات السريعة التي دفعت الحكومة الإيرانية من خلالها حلفاءها في العراق و لبنان لمساعدة النظام السوري ،إلى ترسيخ الطابع الطائفي لهذه السياسة، و هذا سينعكس سلبا على السياسة الخارجية الإيرانية ، خاصة أن الأخيرة تعتمد على وجود حالة شعبية مؤيدة لها¹، يتزامن هذا الانكماش مع توتر العلاقات الإيرانية مع المقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس، ما يقلل من تأثير ايران على مسار الصراع مع إسرائيل، و يسحب من طهران ورقة ضغط كانت تستخدمها للمساومة و الترويج لنموذجها. إذ أن التطورات الجديدة في الشرق الأوسط ،يمكن أن تخصم من النموذج الذي سعت طهران منذ قيام الثورة إلى ترويجه و تصديره إلى دول الجوار، لصالح نماذج أخرى خاصة النموذج التركي، الذي بدأ يحظى بأهمية و زخم خاصة في رؤية العديد من الاتجاهات، باعتباره أنسب النماذج لسياسة الدول العربية.²

¹ - علي حسن باكير ، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري ، تاريخ الاطلاع : 25

<http://www.dohainstitute.org/release/73d8ba36-e4ac-4081-8385-1c517de01736> ، عنوان الوثيقة : 2013/12/

² - محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية ، تاريخ الاطلاع : <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643526&eid=699> ، عنوان الوثيقة : 2013/12/25

وفي سبيل سعيها للتقليل من انكماش وتراجع دورها الإقليمي، تسعى طهران إلى تعظيم مكاسبها في لبنان والعراق، بيد أن ذلك قد يفيد مرحليا نظرا للحاجة إلى سد الفراغ الناجم عن تراجع دور القوى الدولية، لكن العراق و لبنان سيبقيان ساحات غير مستقرة، و لذلك لا يمكن ضمان وجود نفوذ قوي فيهما، خاصة في ظل افتقاد إجماع شعبي يرحب بهذا الدور¹، وعلى الرغم من كون لبنان والعراق مثلا عمقا استراتيجيا للدور الإيراني، إلا أن الإمكانيات القتالية و التعبوية لحزب الله خاصة تضررت كثيرا بفعل تورطه في القتال الدائر بسوريا، وهو ما خصم من شعبيته و من كونه نموذج قابل للاستتساخ.

هذه بعض المؤشرات التي يمكن البناء عليها لسيناريو انكماش الدور الإيراني و تراجع فاعلية السياسة الخارجية في المشرق العربي .

3/ سيناريو استمرار الوضع الراهن :

هذا السيناريو يعني بقاء ايران بمكانتها الإقليمية الحالية، و شبكة تحالفاتها و صراعاتها و مواقفها، مع الاستمرار في برنامجها النووي، الذي يرى فيه النظام عنصر توحيد للإيرانيين خلفه، وهذا السيناريو يدفع إلى مزيد من عزلة ايران الإقليمية و سيدفع بخيار المواجهة معها، لاسيما إذا تم إعادة انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، و يسند هذا الطرح أنه عند تتبع مسيرة أكثر من ثلاثة عقود للجمهورية الإسلامية، يتجلى بوضوح أن التغيرات الراديكالية في سياساتها قليلا ما حدثت، وإن حدثت أحيانا فهي مرحلية ولم تؤدي إلى انفراجات حقيقية في علاقاتها². في الأخير لا يمكن الجزم بسيناريو واحد حتى و إن كان مبني على مؤشرات واقعية، و قائم على نتائج تحولات جارية، خاصة و أن بعض دول المنطقة تعيش مراحل انتقالية لم تنتهي بعد، كما أن خريطة التحالفات تضررت و تغيرت، لكن يمكن القول أن في كل سيناريو شيء من الحقيقة و من إمكانية الحدوث، و إن كان من الصعب تحقق السيناريو بالكامل .

¹ - وحدة تحليل السياسات ، التوازنات و التفاعلات الاستراتيجية والثورات العربية، المرجع السابق ، ص 31.

² - محجوب الزويري ، حدود الدور الإقليمي الإيراني : الطموحات و المخاطر ، المقال السابق .

خلاصة الفصل الثالث :

في نهاية الفصل الثالث يمكن استخلاص الآتي :

- مثل سقوط نظام صدام فرصة لإيران للتمدد في الفراغ الاستراتيجي الناتج عن انهيار الدولة، وأتاح لها فرصة التواصل مع حلفاءها في حزام استراتيجي يمتد من طهران إلى جنوب لبنان ، وتحول العراق من عدو و تهديد إلى عمق استراتيجي مكنها من نفوذ متعدد الأبعاد، فاستفادت ايران من مدخلات البيئة الإقليمية و طورتها لتعزيز مصالحها
- يعتبر الخليج المنطقة الأهم لإيران مقارنة بالأقاليم التي تنتمي إليها ،نظرا لأهميته الاقتصادية و الإستراتيجية ،لذلك كانت و لازالت تسعى لان تكون الدولة المركز و تلعب دور المهيمن في المنطقة الحساسة نظرا لأهميتها بالنسبة للأمن الطاقوي العالمي ،و كانت هذه السمة هي الغالبة على سلوكها تجاه دول الخليج حتى و إن أخذت أشكالاً مختلفة من دولة إلى أخرى ، مستغلة في ذات السياق غياب سياسة خارجية خليجية موحدة تجاهها .
- تعتبر سوريا أهم أضلع الإستراتيجية الإيرانية في المشرق العربي، وبينما كانت العلاقات في عهد حافظ الأسد ندية تحولت في عهد ابنه بشار الأسد إلى ما يشبه الاختراق و التغلغل ،حيث زاد النفوذ و التأثير الإيراني في مجالات متعددة ،وهو ما بدا جليا بعد الحراك الشعبي ،و الذي وضح مدى أهمية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية .
- يرتبط حزب الله بروابط تاريخية مع ايران التي كانت وراء نشأته ، كما يرتبط معها من خلال إيمانه بولاية الفقيه ، وقد أصبح الحزب بفعل انتصاراته في صراعه مع إسرائيل و تزايد قوته العسكرية ذراعا عسكريا و أمنيا لإيران مكنها من التأثير في ملفات عديدة ، كان آخرها الأزمة السورية التي يعتبرها الحزب مسالة وجودية و تعتبرها ايران كذلك ، بفعل تصارع الأدوار الإقليمية في الساحة السورية ، فترى طهران في خسارة النظام السوري نهاية دورها الإقليمي ، مما سينعكس سلبا على مستقبل الحزب.

- مثلت قضية فلسطين و الصراع مع إسرائيل أبرز ملامح الخطاب الإيراني بعد الثورة ، و لم تكتفي ايران بالخطاب بل حاولت التأثير في مجريات الصراع من خلال دعم فصائل المقاومة الإسلامية التي مكنتها من أن تصبح فاعلا في القضية محاولة إخراجها من الحيز العربي ،لكن هذا التأثير يسير نحو التراجع في ظل توتر العلاقة بين ايران و حركة حماس على خلفية الأزمة السورية ، هذه الأخيرة التي أثرت سلبا على نظرة الرأي العام العربي لإيران، مما سيصعب على ايران استخدام الورقة الفلسطينية أو التأثير في مجرياتها كما في السابق.
- تعاطت ايران مع الحراك الشعبي العربي في بدايته باعتباره صحوة إسلامية تمثل امتدادا لثورتها ،لكن تطورات هذا الحراك و امتداداته أدخلت السياسة الإيرانية في مرحلة ارتباك و تناقض في مواقفها التي تراوحت بين الدعم في البحرين والرفض المطلق في سوريا ،حيث اعتبرت ما يجري مؤامرة موجهة ضدها وحلفاءها في المنطقة ،هذه المواقف المرتبكة والمتناقضة ساهمت في تراجع شعبية السياسة الإيرانية، حيث أصبحت توصف بالطائفية مما يقلص من فاعلية دورها .
- يرتبط مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بمخرجات الأزمة السورية ، التي تعتبرها ايران رهانا على دورها في المنطقة ، لكن الثابت أن المصالح الإيرانية تضررت بقوة بفعل الربيع العربي وهو ما سينعكس سلبا على مستقبل الدور الإيراني، الذي سيقصر نشاطه على المكونات الشيعية فقط.

الخاتمة

السياسة الخارجية لدولة ذات بعد تاريخي و عمق حضاري وموقع استراتيجي بالغ الأهمية مثل إيران تركز على ثوابت لا تتغير بتغير القيادة ، و أبرزها السعي لمركزية الدور الإقليمي ، لكن منذ الثورة شهدت السياسة الخارجية لإيران تغيرات راديكالية، لم تمس الثوابت بقدر ما غيرت الوسائل و الآليات ، حيث تخلت طهران عن شبكة التحالفات القديمة مع الغرب و الولايات المتحدة ، و التي كانت تؤدي فيها وظيفة تخدم مصالح هذا المعسكر من خلال تأمين الشرق الأوسط و الخليج خصوصا من التمدد السوفياتي .

مع قيام الثورة في أواخر 1978 والتي أخذت طابعا دينيا من خلال تصدر رجال الدين و على رأسهم آية الله الخميني للمشهد، تغيرت طبيعة السياسة الخارجية لإيران من حيث الشكل والشعارات ،وكذلك من حيث التحالفات والعلاقات، وهو ما أدى إلى تغير وظيفة الدور الإيراني في النظام الإقليمي .

كان التغير في السياسة الخارجية لإيران الثورة وليد المؤسسات الجديدة النازمة لمسار صنع القرار في طهران، إذ ساهمت الثورة في تشكيل نظام جديد قائم على خصوصيات منها توازي مؤسسات الثورة والدولة، وتمركز السلطات الفعلية بيد الولي الفقيه ،بالتوازي مع وضع المرشد في هيكلية صنع القرار تنامي دور الحرس بقوة من خلال الاحتكار الاقتصادي و القوة العسكرية ،وأضحى أقوى مؤسسة فاعلة ومنظمة تمتد من السياسة إلى الاقتصاد وأصبحت تنافس حتى المرشد،وقد يكون لها الكلمة الفصل في تنصيب المرشد الجديد خلفا لخامنئي.

دور هذين المؤسستين و تأثيرهما يحصر القرار الفعلي في سياسة إيران الخارجية فيهما ، و إن كان تغير رئيس الجمهورية من المحافظين إلى الإصلاحيين ينعكس على سمة السياسة الإيرانية و يعطيها الطابع الانفتاحي، لكن يبقى تأثير الرئيس محدود و مربوط بعلاقته مع هذه المؤسسات ،ومنه تنفي الفرضية الأولى لان توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تؤثر فيها قوى فاعلة تساهم أكثر في صنع السياسة الخارجية أبرزها المرشد و الحرس .

بعد الثورة خرجت ايران من الحلف الغربي و أعلنت سياسة اللاشرقية و لا غربية التي كانت من أبرز شعارات ثورتها بخصوص السياسة الخارجية ، و هذه الأخيرة احتفظت بتطلعات الهيمنة الإقليمية و أدت إلى زيادة حدة التوترات في محيطها الإقليمي ، تجلى هذا في حرب الثماني سنوات مع العراق .

لم تهدأ البيئة الإقليمية الإيرانية بل زادت اضطرابا في أكثر من إقليم ، فشهدت منطقة الخليج حرب أخرى ، كما دخلت أفغانستان تحت سيطرة طالبان المعادية لطهران ، و أدى سقوط الاتحاد السوفياتي إلى ظهور دول جديدة في المحيط الإيراني تعيش مراحل انتقالية في ظل سعي قوى دولية لمأ الفراغ، كان العام 2001 نقطة انطلاق لتحولات إقليمية كبيرة في المحيط الإيراني ، حررت السياسة الخارجية من العديد من القيود و العقبات أمام دورها الإقليمي ، و أتاح لها فرصة التمدد في الفراغ الاستراتيجي ، و تأسيس مناطق نفوذ متعدد الأبعاد ، فبفعل سقوط نظام طالبان على اثر أحداث 9/11 تخلصت طهران من نظام معادي في جوارها ، أتاح لها هذا المشارك، المؤثرة في تأسيس النظام الجديد ، و إن فرضت عليها المرحلة تحديات أمنية جديدة بفعل حالة اللا استقرار .

كما كان من تداعيات أحداث 11 سبتمبر و من نتائج سياسة المحافظين الجدد احتلال العراق ، و الذي مثل مكسبا استراتيجيا لإيران ، إذ تمكنت بعدها من تثبيت نفوذها في المشرق العربي من خلال دورها في تشكيل البيئة السياسية للعراق الجديد حيث تمتلك حلفاء مؤثرين تدعمهم بأشكال مختلفة .

تمكنت ايران بفعل تمددها في العراق من منافسة الدور الأمريكي بقوة ، و هو ما جعل الولايات المتحدة تعترف بحجم النفوذ الإيراني و تلجأ للحوار في أكثر من مناسبة ما يمثل اعتراف رسمي بالدور الإيراني ، و هذا ما يؤكد الفرضية الثانية إذ أن التغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية لإيران منذ 2001 خاصة في بيئتها العربية ، ساهمت بقوة في تمدد الدور

الإيراني و أعطت دفعة للسياسة الإيرانية ، كونها تخلصت من نظم كانت تفرض عليها سياسة دفاعية لمواجهة التحديات الأمنية .

لم يتغير مضمون السياسة الإيرانية في الخليج مع سقوط الشاه ، بل أخذ أشكالاً و آليات جديدة في سبيل تثبيت الهيمنة الإقليمية ، حيث اعتمدت إيران سياسة تصدير الثورة للدول الخليجية مستغلة بعض المكونات الشيعية و هو ما وتر علاقتها مع جوارها الخليجي ، الذي دعم العراق بقوة في حربه ضدها ، و رغم تحسن العلاقات مع القيادة الإصلاحية ، إلا أن الهواجس ظلت ثابتة و تصاعدت مع عودة المحافظين بقيادة نجاد، و تنامي التخوفات الخليجية من الملف النووي ، إضافة إلى زيادة حدة التنافس السعودي الإيراني .

تستغل إيران في سياستها الخليجية تباين مواقف دول مجلس التعاون تجاهها ، و غياب إدراك مشترك إزاءها لذلك عمدت إلى خطوات متفردة لتعزيز أمنها، قائمة على سباق التسلح و المعاهدات الأمنية مع القوى الأجنبية خصوصاً الولايات المتحدة ، مما يعقد المشهد الأمني أكثر على اعتبار أن إيران ترى هذا موجه ضدها .

غياب الإدراك المشترك لما تمثله إيران ليس مقتصرًا على الكتلة الخليجية بل يمتد إلى كل الدول العربية حيث تتناقض الرؤى لطبيعة الدور الإيراني بين مرحب و بين رافض ، و هو ما يؤكد الفرضية الثالثة حيث يساهم هذا في تكوين حلفاء لإيران من المشرق العربي يتقاسمون معها مصالح مشتركة ، كما يشكلون جبهات متقدمة للدفاع عن مصالح إيران .

ترتبط إيران بشبكة تحالفات تطورت منذ الثورة و استطاعت تجاوز التحولات المختلفة أبرزها التحالف مع سوريا ، و بعد احتلال العراق تحول هذا الأخير من عدو إلى امتداد استراتيجي تتواصل به مع حلفاءها في سوريا و لبنان ، خاصة في ظل الحراك الشعبي الذي تحول إلى أزمة أمنية تدخلت فيها إيران و حلفاءها بقوة ، من اجل دعم نظام الأسد الذي يعتبر من أهم أضلع الإستراتيجية الإيرانية في المشرق العربي ، و قد برز دور حزب الله بقوة في هذه الأزمة كذراع أمني إيراني ، و كان هذا التدخل على حساب الوضع اللبناني الهش .

كما ارتبطت ايران بتحالف مع قوى المقاومة الإسلامية في فلسطين و كان دعمها واضحا في أداء الفصائل ، و تعتمد ايران هذا الدعم من اجل التخلص من الاتهامات بالطائفية كما يمكنها من التأثير في الأمن الإسرائيلي كورقة ضغط ، و قد تضررت هذه العلاقة بسبب موقف المقاومة الفلسطينية و خاصة حركة حماس من الحراك الشعبي السوري ، و هو ما أدى إلى تقليص المساعدات الإيرانية لحماس ، مما سينعكس على تأثير الدور الإيراني على مجريات الصراع مع إسرائيل بالتزامن مع تراجع شعبية طهران في المنطقة بفعل تزايد الإدراك بطائفية السياسة الإيرانية .

لم تؤثر المواقف الإيرانية من الحراك العربي على علاقة طهران بالمقاومة الفلسطينية فقط ، بل امتدت إلى شعبية السياسة الإيرانية في أوساط الرأي العام العربي ، و تأثرت مصالح ايران و حلفاءها من هذا الحراك ، و حصرت إمكانية التحرك الإيراني في الأوساط الشيعية ، ما قد ينتج عنه محدودية التأثير و الفاعلية ، و قد يؤدي إلى تهاوي المشروع الإيراني و ركائزه في حال سقوط نظام الأسد و على علاقة طهران بدول المشرق العربي و هو ما يؤكد الفرضية الرابعة .

بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- الموقع الجيو استراتيجي بفرض على ايران الانتماء لأقاليم متباينة و يمكنها من لعب أدوار متعددة ، لكن الإقليم الأهم لإيران هي الإطالة على الخليج العربي .
- تمتلك طهران إمكانات اقتصادية ، لكن هذا لم يؤهلها لوضع اقتصادي جيد بفعل العقوبات الاقتصادية و تأثيرات السياسة الخارجية ، و هو ما زاد من ضغط البيئة الداخلية المستاءة و الراضة في جزء مهم منها للسلوك الخارجي و تبعاته ، مما سيحتم على ايران تعديل سياستها الخارجية .

- كان منطلق الثورة الإيرانية إيديولوجيا ، كما اتسم النظام بالخطاب الايديولوجي و هو ما انعكس على أدبيات السياسة الخارجية ، لكن حدود الايديولوجيا تتضح بمجرد تعارضها مع المصالح الوطنية الإيرانية.
- تفرض البيئة الإقليمية المضطربة في أغلبها تحديات أمنية و سياسية على ايران ، لكنها تمكنها من امتلاك وسائل التأثير .
- لا تمتلك طهران علاقات جيدة مع القوى الدولية الكبرى خاصة الولايات المتحدة ، و هو ما شكل عاملا معرقلا لطموحاتها الإقليمية ، لكن طهران استفادت من التباينات في المصالح الدولية ، من خلال تعزيز علاقاتها مع روسيا و الصين و بعض الدول الأوروبية ، إضافة إلى المساومات حول الملفات و القضايا الإقليمية .
- يتسم النظام الإيراني بخاصية ازدواج المؤسسات بين مؤسسات الدولة و مؤسسات الثورة ، هذه الأخيرة التي لها الدور الأكبر في صناعة القرار خاصة المرشد الذي تتركز في يده كل السلطات ، و كذلك الحرس الثوري الذي تتنامى قوته باضطراد بينما يبقى دور الرئيس مرهون بعلاقته بهذه المؤسسات .
- فشل النموذج الإيراني الذي تسعى طهران لتصديره ، و الذي تزايد مع الحراك العربي ، و كان هذا التراجع لصالح نماذج أخرى منافسة أبرزها النموذج التركي .
- تعتمد ايران آليات متعددة لتجسيد أهدافها، و ابرز هذه الآليات استخدام البعد الطائفي العقدي من خلال استغلال أوضاع المكونات الشيعية في المشرق العربي كمدخل للتأثير و كامتداد لها ، إذ تسعى طهران لان تكون المركز الوحيد للشيعية .
- مثل سقوط العراق فرصة إستراتيجية مكنت طهران من التمدد في المشرق العربي.
- نجاح ايران في الحفاظ على حلفاءها و تقويتهم مكنها من التأثير في عديد القضايا .
- غياب إدراك مشترك لما تمثله ايران بين دول المشرق العربي مكن طهران من التأثير و الاختراق للبيئة العربية .

المُلخَص

الملخص :

ايران دولة عريقة و محورية في منطقة الشرق الأوسط ، مكنها موقعها الجغرافي من التأثير في دول المشرق العربي عبر المراحل التاريخية المختلفة ، و قد زادت أهميتها و دورها في قضايا المنطقة منذ 2001 ، بفعل التغيرات الإستراتيجية في محيطها الإقليمي ، بعد سقوط نظام طالبان ، ثم احتلال العراق في 2003 ، ما مكنها من التمدد في الفراغ الاستراتيجي .

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي من 2001 إلى 2013 ، من خلال محاولة معرفة العناصر المحددة و المتحركة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، و كذلك المؤسسات الفاعلة في صنع القرار الخارجي في ايران و آليات تنفيذه .

كما تهدف الدراسة إلى محاولة فهم تفاعلات و توجهات السياسة الإيرانية في المشرق العربي و قضاياها ، و كيف ساهمت البيئة الإقليمية و التباينات حول ايران في تمدد الدور الإيراني ، وتأثيره على كثير من القضايا المحورية ، وصولاً إلى تباينات المواقف الإيرانية تجاه الربيع العربي ، و انعكاساتها على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني .

Abstract

Iran is deemed to be a pivotal country in the Middle East and deep-rooted in history , It geographical situation enables it to have a great influence on Eastern Arab countries through history .It has played since 2001 an important role thanks to the strategic changes that touched some countries in the region after the collapse of Taliban regime and the invasion of Iraq in 2003 , enabling it to extend into the strategic emptiness.

The present study aims at exploring Iran's foreign policy toward Eastern Arab countries from 2001 until 2013 trying to identify the determining and controlling elements that outline Iran's foreign policy as well as the acting institutions to the decision-making of Iran's foreign policy and how it is applied .

The study aims at understanding Iran's political reaction and orientations on the Eastern Arab issues and how do both the territorial environment and the disagreement over Iran help this last to extend its role and make it of great influence on most of the core issues we also tackle Iran's different positions toward the Arab spring and the impact of these positions on its future role in the region .

قائمة المراجع

أ/باللغة العربية :

الكتب :

- 1- أحمد يوسف أحمد و آخرون ، حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت و الاختراق ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.
- 2- أوركاد برنار ، جغرافية إيران السياسية ،(ترجمة فاطمة علي الخوجة)، عمان: أرمان كولن ، ط1، 2012.
- 3- بوقارة حسين ، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل ، الجزائر : دار هومة ، 2013.
- 4- بيزن يزدي ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ،(ترجمة سعيد الصباغ) ، الدار الثقافية للنشر ، 2000.
- 5- بيليس جون و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ،(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2004.
- 6- جندي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2007.
- 7- جنسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية،(ترجمة محمد بن احمد المغني ومحمد السيد سليم)،الرياض: جامعة الملك سعود،1989.
- 8- حسن العتيبي منصور ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000 ،الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2008.
- 9- حقي سعد توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين ، عمان : دار وائل للنشر ، ط1 ، 2003.
- 10- حلمي رجب يحيى ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية ، مصر :دار العلم و الإيمان ، ج1 ، 2005.
- 11- حمادة أمل ، الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008.
- 12- الخميني روح الله ، الحكومة الإسلامية ، طهران: مؤسسة الإمام الخميني للشؤون الدولية، ط3، 2003.
- 13- دورتي جيمس و روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،(ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985.

- 14- الدين زاهر ضياء ، الدراسات المستقبلية : مفاهيم ، أساليب ، تطبيقات ، القاهرة : مركز الكتاب للنشر ، ط1 ، 2004.
- 15- سند السويدي جمال و آخرون ، إيران و الخليج البحث عن الاستقرار ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 1996.
- 16- السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة ، ط2 ، 1998 .
- 17- السيد عبد المطلب غانم ، الاقتراب البنائي - الوظيفي و استخدامه في البحوث السياسية : نظرة تقويمية ، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1992.
- 18- سيل باتريك ، الأسد : الصراع على الشرق الأوسط ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط10 ، 2007.
- 19- صادق إسماعيل محمد ،إيران من الشاه إلى نجاد، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ،(د ت ن).
- 20- الصمادي فاطمة ، التيارات السياسية في ايران ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1 ، 2012.
- 21- عاصي جوني ، النظرية و الإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، بير زيت : معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية ، نوفمبر 2006.
- 22- عبد الحي وليد ،إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية، 2010.
- 23- عبد المنعم مسعد نيفين ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2002.
- 24- عبد الناصر وليد ،إيران دراسة عن الثورة والدولة ، القاهرة : دار الشروق ، ط 1 ، 1997.
- 25- عترسي طلال وآخرون ، احتلال العراق و تداعياته : عربيا و إقليميا ودوليا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2004.
- 26- عصام نايل المجالي ، تأثير التسلح على الأمن الخليجي ، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012.
- 27- علي عبد محمود ، العلاقات العراقية - الإيرانية في ضوء حروب الخليج العربي و الاحتلال الأمريكي . عمان : دار آمنة للنشر ، 2012.
- 28- قاسم نعيم ، حزب الله : المنهج التجربة المستقبل ، لبنان : دار الهادي ، 2002.
- 29- كامروا مهران و آخرون ، علاقات الخليج الدولية تقرير موجز ، قطر : مركز الدراسات الدولية و الإقليمية ، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر ، 2010.

- 30- اللباد مصطفى ، حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه ، القاهرة : دار الشروق ، (د ت ن).
- 31- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الاقتراب ، و الأدوات ، الجزائر : د م ج ، 1997.
- 32- محمد فرج أنور ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصر ، العراق : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007.
- 33- مسعد نيفين و آخرون ، حال الأمة العربية 2005 النظام العربي تحدي البقاء و التغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
- 34- المشاقية أمين و سعد شاكر شلبي ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، الأردن : دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2012.
- 35- الناهي هيثم غالب و آخرون ، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة و تكريس الفوضى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2008.
- 36- ناي جوزيف س ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : العبيكان للنشر ، ط1، 2007.
- 37- النفيسي عبد الله ، ايران والخليج دياكتيك الدمج والنبد ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، 1999.
- 38- نوري النعيمي احمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا ، عمان: دار زهران، 2011..
- 39- هلاي نشأت ، إستراتيجية ايران في العراق ، ورشة عمل النفوذ الإيراني في العراق و انعكاساته الإقليمية ، برنامج الدراسات الإيرانية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2007.
- 40- وحدة تحليل السياسات ، التوازنات و التفاعلات الاستراتيجية و الثورات العربية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ابريل 2012.
- 41- وليكنسن بول ، العلاقات الدولية : مقدمة قصيرة جدا ، ترجمة لبنى عماد تركي ، مصر : كلمات عربية للترجمة و النشر ، ط1 ، 2013.
- 42- يوسف حتي ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان : دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1985.

الدوريات :

- 1- "الحرس الثوري الإيراني ودوره في تصدير الثورة"، دورة مختارات إيرانية، العدد 54 ، يناير 2005.
- 2- أبو عامود محمد سعد ، إيران و دول الخليج العربية علاقات متوترة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 176 ، ابريل 2009.
- 3- احمد الحباشنة صداح ،"محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979،2007) " ، سلسلة العلوم الاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات،المجلد الثالث والعشرون،العدد الخامس،2008.
- 4- احمد الحباشنة صداح ،"محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة 1979-2009" ،المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة ، المجلد(4)،العدد(1)،صفر 1433 كانون الثاني2012.
- 5- أحمد محمد هيفاء وسداد مولود سبع،"المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية :المحددات الدستورية والسياسة والعملية السياسية "،مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد الرابع والأربعون، سنة 2010.
- 6- ايزنشات مايكل ومايكل نايتسن، "النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران"، ترجمة أحمد علي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388 سنة يونيو 2011.
- 7- بلال عبد الله ، احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية و التجاذبات الإقليمية ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة السابعة عشرة ، العدد 201، سبتمبر 2011.
- 8- بهلوان سمر ، العلاقات السورية - الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979 ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 22 ، العدد 4 ، 2006.
- 9- جليل هاشم نوار ،"الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز"،مجلة قضايا سياسية،المجلد 25،العدد الأول،2011.
- 10- حامد محمود ، "هل تسيطر ايران على المرجعية الشيعية العربية بعد رحيل فصل الله؟".الأهرام الاستراتيجي،السنة السادسة عشر، العدد 189.سبتمبر2010.
- 11- رسلان هاني ، الموقف الإيراني من ثورة 25 يناير ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد 195 ، مارس 2011.

- 12- روبرت لوي و كيلر سبنسر، "إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية" ، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية ، ترجمة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، سلسلة ترجمات ، العدد 34 ، ديسمبر 2006.
- 13- زبير آمل ، "السياسة الخارجية الإيرانية بين تطبيق نظرية ولاية الفقيه وتطبيق العامل الشيعي" ، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، العدد 94 ، يوليو 2012.
- 14- السعيد إدريس محمد ، الأزمة السياسية الإيرانية و انعكاساتها الخارجية ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 178 ، أكتوبر 2009.
- 15- السعيد إدريس محمد ومحمد عباس ناجي ، "الانتخابات الرئاسية الإيرانية والصراع على مستقبل الجمهورية" ، كراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية القاهرة، العدد 201 أغسطس 2009.
- 16- السيد صدقي عابدين ، "تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي" ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، أكتوبر 1999.
- 17- الشراقوي باكينام ، "إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر" ، حولية أمتي في العالم ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، العدد الخامس ، 2002.
- 18- شومان توفيق ، "السلطات الدستورية في إيران : الصلاحيات و الأدوار" ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، عمان ، العدد 114 ، ربيع 2004.
- 19- طلال صالح بنان ، "إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 155 ، يناير 2004.
- 20- عارف الكفرانة أحمد ، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية" ، دراسات دولية ، العدد الثاني والأربعون ، 2009.
- 21- عايد والي البديري إياد ، "الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي" ، دراسة جيوبوليتيكية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2008.
- 22- عباس ناجي محمد ، "من يحكم إيران : التعقيدات الداخلية لصنع القرار في إيران" ، سلسلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة يناير 2007.
- 23- عبد السادة إيناس و إلهام عطية عواد ، القضية الفلسطينية في منظار السياسة الخارجية الإيرانية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد السادس ، كانون الأول ، 2007.
- 24- عبد العزيز شحادة المنصور ، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى و المشروعات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009.

- 25- عتريسي طلال ، " صناعة القرار في إيران تأثير الموقع ودور المؤسسات"، فصيلة الغدير ، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ، لبنان ، العدد 44.
- 26- العتوم نبيل ،"الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران"،مجلة النهضة،المجلد الثاني عشر،العدد الرابع،أكتوبر2011.
- 27- عدنان محمد سلمى ،"مضيق هرمز الوضع الجيوبوليتيكي والصراعات الإقليمية دراسة سياسية"، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي،المجلد37،العدد2009،4.
- 28- علي المهداوي مثنى ،"واقع تدرس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية"،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،العدد2009،38.
- 29- فراقداود سلمان ، "العلاقات التركية الإيرانية" ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 15 ، مارس 2012.
- 30- كاجان فريدريك و آخرون ، النفوذ الإيراني في المشرق العربي و العراق ، سلسلة ترجمات ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، مارس 2008.
- 31- كامل البحيري أحمد ، إستراتيجية حلف الناتو لعولمة أمن الخليج ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة السادسة عشرة ، العدد 192 ، ديسمبر 2010.
- 32- اللباد مصطفى ، ايران و القضية الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 94 ، ربيع 2013.
- 33- ماعوز موشيه ، الهلال الشيعي بين الخرافة و الحقيقة ، مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط ، معهد بروكجز ، سلسلة ترجمات ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، القاهرة ، يناير 2008.
- 34- مبيض مخلد ، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة) ، مجلة المنارة ، المجلد 14 ، العدد 2 ، 2008.
- 35- محمد سالم صالح ،"القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية"،مجلة الكوفة، كلية القانون و العلوم السياسية جامعة الكوفة،العدد السادس،تشرين الثاني 2010 .
- 36- محمد شحات عبد الغني،"التحديات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات"،مجلة شؤون خليجية،العدد55،خريف2008.
- 37- محمد عباس ناجي، "مؤسسات النظام الإيراني بعد أزمة الانتخابات الرئاسية" ، مجلة السياسية الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.
- 38- محمد عبد الرحمن العبيدي ، "النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب" ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامع الموصل ، العدد 17 ، 2010.

- 39- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ،"ايران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية : دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية "، مجلة التربية والعلم ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2008.
- 40- محمد وائل القيسي ، دول مجلس التعاون الخليجي بين النفوذ الأمريكي و التحديات الإيرانية ، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، العدد 90 ، مارس 2012.
- 41- محمود مصطفى نادية ، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات ، العدد 82 ، أكتوبر 1985.
- 42- مزيان فهد خزار الخزار ، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية و معرقلاتها" ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 5 ، 2006.
- 43- مسعد نيفين ، السياسات الخارجية العربية تجاه ايران ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 279 ، مايو 2002.
- 44- مؤيد سامر ، "الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي"، مجلة الفرات، العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العدد السادس، 2009.
- 45- نجيب زاده أحمد ، "دور البنية المعرفية في سياسة ايران الخارجية" ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، عمان ، العدد 114 ، أكتوبر 2011.
- 46- يوسف سهر محمد عبد الله ، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار" ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 138 ، السنة 1999.

الوثائق الرسمية :

- 1- دستور جمهورية ايران الإسلامية لسنة 1979 والمعدل في عام 1989 .

المذكرات و الرسائل الجامعية :

- 1- سلامة الجرابعة رجائي ، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، دراسة مقدمة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط الأردن، 2012.
- 2- عبد العاطي التلوثي محمد ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002-2008) ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ،غزة 2011.

- 3- عبد الكريم عبد الستار العبيدي عبد الرحمن ، العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011.
- 4- عمر المدني أحمد محمد ، العلاقات الأمريكية الإيرانية و تأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي 2006-2009 ،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الأزهر، غزة ، 2010.

الموسوعات :

- الكياي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، الأردن : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الجزء الثالث ، 1987.

التقارير :

- 1-التقرير الاستراتيجي العربي 2010/2011 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2011.

مواقع الانترنت :

- أشرف محمد كشك ، العلاقات الإيرانية - الكويتية: رؤية تحليلية ، تاريخ الاطلاع :
<http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN11.HTM> ، عنوان الوثيقة : 2013/12/14
- 1- أشرف محمد كشك ، ايران و تحديات عراق ما بعد صدام ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/15 ،
عنوان الوثيقة : <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN22.HTM>
- 2- أميرة البربري ، ما بعد غزو العراق ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/20 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/52/2773/>العراق-غزو-بعد-ما/نقاش-حلقات/الدولية-السياسة-أنشطة.aspx
- 3- باكينام الشراوي ، "السياسة الخارجية الإيرانية" ، تاريخ الاطلاع : 2013/08/26 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9>
- 4- الجزيرة نت ، العراق ينفي مساعدة ايران لتفادي العقوبات ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/30 ،
عنوان الوثيقة : <http://aljazeera.net/ebusiness/pages/50f7df2c-9acf-4014-bea6-0556ea9d0b5e>
- 5- حسام حمدان ، العلاقات السعودية الإيرانية تفهقر بعد تقدم ، تاريخ الاطلاع :
2013/12/07 ، عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3>

- 6- حسام حمدان ، قطر و ايران علاقات متميزة بين ضفتي الخليج ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/18 ، عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1f83421-967c-43d4-8765-ace3c2af6dc9>
- 7- حسن أحمد العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، تاريخ الاطلاع ، 2013/10/24، عنوان الوثيقة : <http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.htm>
- 8- حيدر رضوي ، "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج" ، تاريخ الاطلاع : 2013/08/05 ، عنوان الوثيقة : <http://www.turess.com/alfajrnews/31052>
- خالد أحمد الرماح ، "طموحات إيران العسكرية ... الهروب إلى الأمام" ، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية ، أكتوبر 2010 ، متوفر على الرابط التالي : <http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa018-10.pdf>
- 9- رشيد يلوح ، ايران و الثورتان التونسية و المصرية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/25 ، عنوان الوثيقة : <http://www.dohainstitute.org/release/4005e78b-9d1c-4ddb-a473-fec0bb28bdc4>
- 10- سامر شعلان ، العلاقات الاقتصادية العمانية الإيرانية ... مصالح مشتركة و مستقبل واعد ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/16 ، عنوان الوثيقة : <http://www.businessstendersmag.com/ar/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/2466-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF>
- 11- سهيلة عبد الأنيس ، السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد التغيير : دراسة في طبيعة الدور الإيراني و تأثيره في العملية السياسية في العراق ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/29 ، عنوان الوثيقة : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93984> :
- 12- شاهر الأحمد ، الإمارات و ايران بين خلاف الجزر و المحفزات الاقتصادية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/11 ، عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da831203-e1b4-4023-86cf-18f07e1203ff>
- 13- شبكة النبأ، "الحرس الثوري الإيراني، من مؤسسة عسكرية إلى نفوذ يهيمن على الدولة"، تاريخ الاطلاع : 2013/10/04 ، عنوان الوثيقة : www.annabaa.org/ubanews/2010/02/223.htm
- 14- شعبان عبد الرحمن ، العلاقات الكويتية الإيرانية : محطات ساخنة و تقارب حذر ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/13 ، عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f1ea45d0-4f82-4fc9-962f-4a1578f5a428>

- 15- شفيق شقير ، العلاقات البحرينية الإيرانية من التدهور إلى التحسن ، تاريخ الاطلاع :
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ce645090-daaa-4546-8075-3cc5b9cebe8b>
 2013/12/09، عنوان الوثيقة :
- 16- شفيق شقير ، معركة القصير السورية : تبعات تدخل حزب الله اللبنانية و الإقليمية ، تاريخ
 الاطلاع : 2013/12/24، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135711716642298.htm>
- 17- صادق زيباكلام ، "الصحة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي" ، تاريخ
 الاطلاع : 2013/10/11، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343102821611746.html>
- 18- صحيفة الشرق الأوسط ، "إيران تعلن زيادة مساحتها أكثر من 220 ألف كيلومتر مربع
 بعد الحساب الدقيق لمساحة الجزر"، تاريخ الاطلاع 2013/06/25، عنوان الوثيقة :
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11970&article=639116#.UImpY9LwbR4>
- 19- صحيفة القوة الثالثة ، "الخارطة العسكرية والجغرافية : حجم القدرات العسكرية الإيرانية
 والدول التي تصل إليها" ، تاريخ الاطلاع 2013/07/28، عنوان الوثيقة :
<http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=42037>
- 20- صحيفة عصر ايران الالكترونية ، حجم المبادلات التجارية بين ايران و العراق يبلغ 7 مليارات
 دولار خلال عام ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/29، عنوان الوثيقة :
<http://www.asriran.com/ar/news/24874/>حجم-المبادلات-التجارية-بين-ايران-والعراق-يبلغ-7-مليارات-دولارخلال-عام
- 21- طلال عتريسي ، علاقات ايران مع دول المشرق العربي و دول الخليج ، تاريخ الاطلاع :
 2013/12/12، عنوان الوثيقة : <http://www.dohainstitute.org/release/ea9a44bd-a864-4f4d-9010-b2f2ebd09b4c>
- 22- عادل نيهان النجار ، "أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (1997-
 2005)" ، تاريخ الاطلاع : 2013/09/20 ، عنوان الوثيقة :
http://asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-30-05-11-1.htm
- 23- عبد الجليل المرهون ، الإنفاق العسكري في دول الخليج ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/12،
 عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/251e94d1-a4e6-4861-87b4-3ca5648b1b86>
- 24- عبد الجليل زيد المرهون ، قصة العلاقات السورية الإيرانية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/20
 ، عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/81b919b8-cf74-4b8f-899e-98c00fb53822>
- 25- عبده عايش ، اتهام ايران بعرقلة المبادرة الخليجية باليمن ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/25
 ، عنوان الوثيقة : <http://www.aljazeera.net/news/pages/e5808e20-00db-4503-b536-c3fa13a56140>

- 26- عبر القادر طافش ، ايران و القضية الفلسطينية : الواقع و المتغيرات ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/24 ، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012121373958469610.htm>
- 27- علاء مطر ، تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية " ، تاريخ الاطلاع : 2013/09/20 ، عنوان الوثيقة :
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html>
- 28- على حسن باكير ، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية... القدرات وحدود التأثير" ، تاريخ الاطلاع : 2013/08/20 ، عنوان الوثيقة
<http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>
- 29- على حسن باكير ، حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني العلاقة والدور ، تاريخ الاطلاع : 2013/10/10 ، عنوان الوثيقة :
www.albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/4-2-4.pdf
- 30- علي حسن باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية - التركية : المآزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/16 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.dohainstitute.org/file/Get/78e668c5-4dfa-40ea-adae-f0d30d004972.pdf>
- 31- علي حسن باكير ، تجنيس الشيعة : كيف يتلاعب الأسد بالمعطيات الديمغرافية في سوريا ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/22 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.majalla.com/arb/2013/08/article55247377>
- 32- علي حسن باكير ، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/ 25 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.dohainstitute.org/release/73d8ba36-e4ac-4081-8385-1c517de01736>
- 33- علي رحيم مذکور ، علاقة القوى السياسية العراقية مع إيران بعد الاحتلال الأمريكي ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/29 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302442>
- 34- عمر البشير الترابي ، حزب الله اللبناني .. الاقتصاد الأسود ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/23 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.majalla.com/arb/2012/01/article55231150>
- 35- عياد البطنجي ، التحالف السوري الإيراني : تاريخه حاضره و مستقبله ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/19 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119321>
- 36- عياد البطنجي ، "السياسة الخارجية الإيرانية دراسة نقدية" ، تاريخ الاطلاع : 2013/07/03 ، عنوان الوثيقة :
http://cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=70:2011-07-26-09-55-40&catid=10:---130&Itemid=3

- 37- فرح الزمان أبو شعير ، محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/24 ، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm>
- 38- فهد المصري، "استراتيجيات الإعلام الإيراني الموجه للعالم العربي"، تاريخ الاطلاع : 2013/10/12، عنوان الوثيقة : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202722>
- 39- قناة العالم، "إيران تصدر محاصيل زراعية بقيمة 3 مليار دولار"، تاريخ الاطلاع : 2013/07/10، عنوان الوثيقة : <http://www.alalam.ir/news/1452271>
- 40- مازن الرمضاني ، العلاقة العراقية - الإيرانية ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/05، عنوان الوثيقة: <http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5>
- 41- محجوب الزويري ، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات و المخاطر"، تاريخ الاطلاع : 2013/08/28، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/files/jiranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.htm>
- 42- محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل الملفات الساخنة بالمنطقة ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/05، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/20125983013255262.htm>
- 43- محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية - السورية و الحراك السوري الشعبي ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/17، عنوان الوثيقة :
<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/2011824131918157377.htm>
- 44- محجوب الزويري ، الوجود الإيراني في العراق : حقائق جديدة ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/30، عنوان الوثيقة : <http://www.masress.com/moheet/169917>
- 45- محجوب الزويري ، إيران الثورية و الثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مآلاتها ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/24 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.dohainstitute.org/release/04639ddd-9155-4ca7-b405-94446fe2d80b>
- 46- محمد السعيد عبد المؤمن ، الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/15، عنوان الوثيقة : <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN25.HTM>
- 47- محمد بن صقر السلمي ، العلاقات السعودية الإيرانية بين رفسنجاني و خاتمي ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/08، عنوان الوثيقة :
<http://www.majalla.com/arb/2012/04/article55234071>
- 48- محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/25 ، عنوان الوثيقة :
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643526&eid=699>

- 49- محمد عبد العاطي ، العلاقات الإيرانية العراقية بين عهدين ، تاريخ الاطلاع :
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-ee0c8d62ec4f>
 2013/11/10، عنوان الوثيقة :
- 50- محمد نصار ، التبادل التجاري بين الإمارات و ايران ينخفض 70% خلال ثلاث سنوات ،
 صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 12108 ، 22 يناير 2012 ، تاريخ الاطلاع : 2013/12/10 ،
 عنوان الوثيقة :
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=660047&issueno=12108#.Ur6Mn9LuLko>
- 51- المعهد الدولي للدراسات السورية ، البعث الشيوعي في سورية 1919-2007 ، تاريخ الاطلاع
 : 2013/12/22 ، عنوان الوثيقة : <http://syrianoor.net/research/1718>
- 52- المنتدى الاقتصادي السوري ، تسهيلات ائتمانية إيرانية لسوريا بقيمة سبعة مليارات دولار ،
 تاريخ الاطلاع : 2013/12/20 ، عنوان الوثيقة : <http://www.syrianef.org/?p=1371>
- 53- موسوعة مقاتل من الصحراء ، "تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي"،
 وتاريخ الاطلاع، 2013/10/11، عنوان الوثيقة:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec08.doc_cvt.htm
- 54- موقع بوابة الأنباء ، دمشق توقع أربعة عقود في مجال الكهرباء ، تاريخ الاطلاع :
 2013/12/20 ، عنوان الوثيقة : <http://www.anbagate.com/content/30636-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1?s=0c258a092faca720437d8208c8e2b5ab#.UsKOSTLuLko>
- 55- هالة أمين، تقارير عالمية : تزايد تصدير الأسلحة في عهد اوباما ، تاريخ الاطلاع :
 2013/12/18، تاريخ الاطلاع : <http://massai.ahram.org.eg/>
- 56- هيو نايلور ، الاستثمارات الإيرانية تتدفق على سورية و أهدافها اقتصادية و سياسية ، تاريخ
 الاطلاع : 2013/12/19 ، عنوان الوثيقة :
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=439981&issueno=10538#.UsKQBtLuLko>
- 57- وكالة أنباء الطلبة الإيرانية ، "إيران الأولى إقليمياً في إنتاج العلوم الزراعية"، تاريخ
 الاطلاع : 2013/07/10، عنوان الوثيقة :
<http://isna.ir/ar/news/92012710036/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%B9%D9%84%DB%8C-%D8%B9%D8%B1%D8%B4-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>
- 58- وكالة أنباء رويترز ، "روحاني يطلب من الحرس الثوري الإيراني الابتعاد عن السياسة"، تاريخ
 الاطلاع 2013/10/08 عنوان الوثيقة :
<http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B2VRF20130917>

- 59- وكالة أنباء فارس ، تجار و خبراء يؤكدون ارتفاع التبادل التجاري بين العراق و ايران ، تاريخ الاطلاع : 2013/11/30، عنوان الوثيقة : <http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9107144570>
- 60- وليد عبد الحي، "بنية القوة الإيرانية و آفاقها"، تاريخ الاطلاع : 2013/06/27 ، عنوان الوثيقة : <http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm>

ب/المراجع باللغة الأجنبية :

Books:

- 1- Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri and Others ,Iran's **Foreign Policy From Khatami to Ahmadi NEJAD** , UK ,Ithaca Press , 2008.
- 2- Anoushiravan Ehteshami and Raymond hinneb, **The Foreign Policies of Middle East States** ,Lynne Rienner Publishers London,2002.
- 3- Anthony H. Cordesman ,**Iran's Revolutionary Guards, the Al Quds Force, and Other Intelligence and Paramilitary Forces**, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007
- 4- Ben Smith ,**The Quds Force of The Islamic Revolutionary Guard** ,International Affairs and Defence Section ,30 October ,2007.
- 5- Carl Von Clausewitz, **On War** ,translated by Michael Howard and peter Paret , Oxford University press , 2007 .
- 6- Chris Brown and Kirsten Ainely , **Understanding International Relations** , New York ,Palgrave Macmillan, Third edition.2005.
- 7- Didier Billion , **La Politique Extérieure Iranienne et La Sécurité Régional** , Institut de Relation Internationales et Stratégiques ,Paris, 2001.

- 8- Hasan M Qabazard and others , **Annual Statistical Bulletin 2012** , Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , Vienna, Austria
- 9- International Crisis Group, **Iran in Iraq : How much influence ?**, Middle East Report N°38 – 21 March 2005.
- 10- James H. Knrse , **Determinants of Iranian Foreign Policy :The Impact of Systemic, Domestic and Ideologic Factors** , Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS IN NATIONAL SECURITY AFFAIRS , NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL Monterey, California , June 1994.
- 11- Joseph Felter and Braian Fishman , **Iranian Strategy in Iraq Politics and Other Means** ,Combating Terrorism Center , New York , 2008.
- 12- Juliet kaarbo and others , **The Analysis of Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and international influences on state behavior**, USA, copress 2nd edition ,2013.
- 13- Michael Knights and others , **Iran’s Influence in Iraq Countering Tehran’s Whole of government Approach** , Policy Focus , The Washington Institute for Near East Policy , April 2011.
- 14- Nikolay Kozhanov, **Russia’s Relations With Iran Dialogue without commitments**, Policy Focus The Washington institute For near east Policy June.2012.
- 15- Shirint .T. Hunter. **Iran’s foreign policy in the post soviet era: Resisting the new international order**, California, 2010.
- 16- Stephen Jones, **The Islamic Republic of Iran: An introduction** , research paper , House of Commons Library . December 2009

- 17- Wilfred Buchta, **Who Rules Iran ? : The structure Of Power in the ISLAMIC republic**, the Washington institute for near east policy and Konrad Adenauer Stiftung, USA. 2000.
- 18- World Economic and Financial Surveys , World Economic Outlook October 2012 , Coping with High Debt and Sluggish Growth , International Monetary Fund ,Washington , 2012.

Reviews:

- 1- Guervitch Peter ,**The Second Image Reversed : The international Source of Domestic Politics** ,International Organization ,Vol 32,No ,Autumn,1978.
- 2- Jubin M Goodarzi , **Syria and Iran : Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment** , Ortadoğu Etütleri, Volume 4 , no 2 , January 2013.
- 3- R.K.Ramazani , **Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy** ,Middle East Journal ,Volume 58, October ,2004.
- 4- Rafael D. Frankel , **keeping Hamas and Hezbollah Out of a War With Iran** , The Washington Quarterly , Center For Strategic and International Studies , Fall , 2012.
- 5- Roberto Dominguez ,**Iran's, A new Challenge to EU Foreign Policy** ,European Union Analysis , The Miami ,Florida European Union Center of Excellence ,Partnership of The University of Miami and Florida International University, Vol 4 , August 2007 .
- 6- Stephen M Walt , **International Relations : One World ,Many Theories** , Foreign Policy , No , 110, Spring 1998.
- 7- Yoel Guzansky , **Made In Iran : The Iranian Involvement in Iraq** , Strategic Assessment , volume 13 , No ,4 January 2012.
- 8- Kamal Bayramzadeh , **Le Changement du Système politique en Irak et ses effets sur les rapports Irako – Iraniens** ,Eurorient ,N°32 ,2011.

- 9- Mohammad Reza Djalili et Thierry Kellner , **Politique régionale d'Iran : Potentialités , défis et incertitudes** ,Geneva papers, N° 6 ,Avril , 2012.

The web Sites :

- 1- The World Factbook, **Iran , energy**, the site :
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html>
- 2- **Army Islamic Iranian Ground Forces :**
<http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/>
- 3- Jubin Goodarzi , **Iran and Syria** ,16/12/2013 ,the site:
<http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-syria>
- 4- Mona Yacoubian , **Syria's Alliance With Iran** , 20/12/2013 , the site : <http://www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran>
- 5- Majid Rafizadeh , **Iran's Economic Stake in Syria** , 20/12/2013 , the site :
http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/01/04/irans_economic_stake_in_syria
- 6- Will Fulton and Others ,**Syria-Iran Foreign Relation** ,21/12/2013 , the site : <http://www.irantracker.org/foreign-relations/syria-iran-foreign-relations>
- 7- Reuters ,**Hamas Says its Iran Ties Worsen over Syrian Civil War** , 25/12/2013, The Site : <http://www.reuters.com/article/2013/06/19/us-syria-crisis-hamas-idUSBRE95I0W220130619>
- 8- Robert Tait ,**Hamas and Iran in talks to repair ties** , the site :
<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iran/10216793/Hamas-and-Iran-in-talks-to-repair-ties.html>
- 9- Richard Fondin ,**Le rôle l'Iran dans la guerre d'Irak (2001-2011)** , site : <http://www.geopolitique-iran.com/d%C3%A9fense-s%C3%A9curit%C3%A9/le-r%C3%B4le-de-l-iran-dans-la-guerre-d-irak-2001-2011-premi%C3%A8re-partie/>
- 10- François Nicoulaud , **L'Iran aux urnes** , site :
<http://www.geopolitique-iran.com/politique-int%C3%A9rieure/>

فهرس الأشكال و الجداول

1/ فهرس الأشكال .

رقم الشكل	الصفحة
الشكل 1: الخريطة الجغرافية لإيران	32
الشكل 2: خريطة مضيق هرمز	34
الشكل 3: رسم بياني يوضح مستويات انخفاض إنتاج النفط في إيران.	36
الشكل 4: خريطة لبعض المواقع النووية الإيرانية.	39
الشكل 5: منحى يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي لإيران	42
الشكل 6: مدى القدرات الصاروخية الإيرانية الحالية و المحتملة	51
الشكل 7: منحى يبين تطور نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي	55
الشكل 8 : موقع الجزر الإماراتية طناب الصغرى و طناب الكبرى و أبو موسى المتنازع عليها مع إيران	161
الشكل 9: منحى بياني يوضح تراجع شعبية إيران لدى الرأي العام العربي في 2011	208

2/ فهرس الجداول.

رقم الجدول	الصفحة
الجدول (1): تطور إنتاج النفط و الغاز و الاحتياطات الإيرانية	37
الجدول (02): بعض الإحصاءات للقوات و الأسلحة الإيرانية	46
الجدول (03) : الانفاق العسكري الايراني من 2001 الى 2009 و نسبته من الناتج المحلي دون حساب نفقات الحرس الثوري و مؤسساته	54
الجدول (04): نسبة الشيعة في بعض دول المنطقة سنة 2009	117
الجدول(05):المؤسسات الإيرانية المنوط بها الترويج للنسخة الإيرانية من التشيع في العالم	120
الجدول (06) وكالة بث الجمهورية الإسلامية (IRIB)	124
الجدول (07) :عرض لزيارات ابرز المسؤولين العراقيين لإيران منذ 2005	139
الجدول (08): تطور المبادلات التجارية بين العراق و إيران	144
الجدول (09): تطور المبادلات التجارية بين إيران و الإمارات	163
الجدول (10) : جدول يوضح الإنفاق العسكري الخليجي بين عامي 1988 و 2009 و نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي سنة 2007	176
الجدول (11): جدول يوضح نسب المتشيعين من طوائف العلويين و الاسماعليين و السنة	191

فهرس المحتويات

أ	مقدمة	14
	الفصل الأول :محددات السياسة الخارجية الإيرانية: بين المتغيرات الداخلية و المؤثرات الخارجية	16
	المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية	16
	المطلب الأول : المقاربة المفاهيمية للسياسة الخارجية و علاقتها بالمفاهيم المشابهة ...	21
	المطلب الثاني : المقاربات النظرية للسياسة الخارجية	30
	المبحث الثاني : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية	30
	المطلب الأول: الخريطة الجيوسياسية لإيران	35
	المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لإيران	44
	المطلب الثالث: المقومات العسكرية الإيرانية	55
	المطلب الرابع: المنطلقات الايديولوجية للسياسة الخارجية الإيرانية	66
	المبحث الثالث : المحددات الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية	68
	المطلب الأول : أثر البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية	74
	المطلب الثاني: البيئة الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية	84
	خلاصة الفصل الأول	85
	الفصل الثاني :مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية و آلياتها	87
	المبحث الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية	88
	المطلب الأول: المرشد الأعلى مركز النظام الإيراني	94
	المطلب الثاني :مؤسسة الرئاسة ودورها في صنع السياسة الخارجية	98
	المطلب الثالث : مجلس الشورى الإسلامي و أثره على السياسة الخارجية	101
	المطلب الرابع:الحرس الثوري و صناعة البعد الأمني في السياسة الخارجية	107
	المطلب الخامس: المؤسسات المعينة و امتداد سلطات الولي الفقيه	112
	المبحث الثاني:آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية	113
	المطلب الأول :الآلية الدبلوماسية وسيلة طهران في ظل الحصار الدولي	115
	المطلب الثاني :الآلية الدينية (العقدية) و استغلال الولاء الطائفي	122
	المطلب الثالث :الآلية الدعائية و التأثير على الرأي العام	127
	خلاصة الفصل الثاني	

الفصل الثالث : توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في المشرق العربي و انعكاساتها على مستقبل الدور الإيراني.....	128
المبحث الأول : الدور الإيراني في العراق و سياسة ملئ الفراغ	130
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية - الإيرانية قبل الاحتلال ماضي التنافس و صراع الأدوار	130
المطلب الثاني: الدور الإيراني في الفراغ الاستراتيجي لعراق ما بعد صدام	134
المطلب الثالث : تداعيات الدور الإيراني في العراق على العلاقات الإيرانية - الأمريكية و الإيرانية - العربية	149
المبحث الثاني: التوجهات الإيرانية تجاه دول الخليج و استراتيجيات الهيمنة الإقليمية.....	151
المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي و إيران سياق النشأة و مراحل العلاقات.....	151
المطلب الثاني : العلاقات الثنائية بين ايران و دول الخليج	152
المطلب الثالث : سياسة ايران الأمنية تجاه دول الخليج و الهواجس المتبادلة	169
المبحث الثالث : سياسة ايران الخارجية في إطار تحالفاتها الإقليمية	178
المطلب الأول : السياسة الإيرانية تجاه سوريا من التحالف إلى الاختراق	178
المطلب الثاني : ايران و حزب الله : ذراع ايران الإستراتيجية في المشرق العربي	191
المطلب الثالث : ايران و المقاومة الفلسطينية المصالح المتبادلة	197
المبحث الرابع : مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في ظل الحراك العربي	202
المطلب الأول : المواقف الإيرانية من الحراك الشعبي	202
المطلب الثاني : السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني في المنطقة	205
خلاصة الفصل الثالث	210
الخاتمة	212
الملخص	218
قائمة المراجع	221
فهرس الأشكال و الجداول	239
فهرس المحتويات	241